البريد فى عصر اسماعيل

تأليف

دكتورة أمـال بيومى السبكى

كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق ـ فرع بنها

كلية الآداب ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

تنشر عن الطبع والنشر

مكتبة سعيد رافت

جامعة عين شمس

١٩٨٥

المحتـــــــوى

مقدمـــه :

ظهور فكرة انشـــاء البريـــد

الفصـــل الأول :

نشأة البريـــد وتطـــور سير العمـــل بـــه

الفصل الثانـــى :

القوانين المنظمة للعمل فى ادارة البريـــد .

الفصـــل الثالث:

البوستة المصريـــة والاتفاقيـــات الدوليـــة

الاتفاقيـــة المصريـــة النمساويـــة

الاتفاقية المصرية البريطانيـــة ـ البوستة المصرية والدين العـــام .

الفصل الرابـــــع :

مشروع صندوق التوفيـــــر .

الخاتمـــــــــة :

مقدمة

الفصل الأول

نشأة البريد وتاريخ تطور العمل به

بسم الله الرحمن الرحيم

ظهور فكرة انشاء البريد.

يعتبر عصر اسماعيل من اهم الفترات التى مرت بحكم مصر ، وذلك لما تفتح فيه من آمال ولما قام به من نهضة ورقى ، وما تخلله من أخطاء وأزماء أدت الى التدخل الأجنبى ، لكنه وفى نفس الوقت شعر المواطنين بتغيرات إجتماعية وثقافية ووطنية كان من أبرزها الانتفاضة العرابية . تلك الثورة التى فجرت المخططات البريطانية الرامية الى احتلال مصر لاستغلال موقعها الاستراتيجى المتاز للسالم عامة ولجوهرة التاج البريطانى — الهند — خاصة .

اما الخديوى اسماعيل نفسه فقد حاول الحصول على اقصى ما يمكنه من حقوق من تركيا بفرض الاستقلال عن الباب العالى وان دفع ثمن ذلك باهظا ، فقد استدان ديونا أثقلت كاهل المواطن المصرى المعاصر الشريف ، وظهرت فى ضرائب متنوعة ابتلعت — دون رحمة — كل ما أنتجته الأرض الخضراء حتى هجر ابن الأرض منشأه ، تراب قريته ، لمكان آخر حيث المجهول ، علّه يجد ما يقتاته ، ولعلنا نعرف ماذا يشعر به المصرى عندما يخلع من جذوره ويهجر موطنه .

لقد تغير شكل الحضارة عموما ، وان كان على حساب الانسان المصرى الذى دفع ثمنه نفاطا من دمائه فى الارض والصنع ، لكنه تعلم الكثير ، وفهم الجديد وظهر فى معدنه الثمين كل علم راه ليولد انسانا اخر فى مصر لاحق .

والآن ما هذا الجديد ؟ كان الجديد قد بدأ مع الخديوى نفسه الذى زار مدن اوربا وتاثر بحضارتها وتمنى لمصر نقل مظاهر تلك الحضارة الى مصر وكان أول المحاكين للغرب حيث شرع فى بناء القصور الفخمة فى العاصمة ، وفى المدن الكبرى حتى بلغت فى مجموعها ثلاثون قصرا زينت بأجمل النقوش وأبدع الرسوم واشتملت بأفخر الاثاث المجلوب خصيصا من اوربا لأجله ، وبنيت القصور على النسق الأوروبى ، واحدث الفنون المعمارية هناك ، وعلى يد أبدع المهندسين الذين أدخلوها بالقصور أحدث وسائل الراحة والنظام والنظافة ، ولم يبخسوا تجميل حوائطها واسقفها بأبدع الصور العالمية التى رسمت بيد مشاهير الرسامين .

وحاكى أغنياء مصر الخديوى وهجروا المنازل المبنية على الطراز الاسلامى بمنازل جديدة على طراز حديث ، وعلق الملبس بنفس التغيير فهجر المتعلمون على درجة الخصوص الجبة والعباءة والعمامة الى الطربوش والبدلة ، وحاكت المرأة المصرية الأوروبية فى طراز ثيابها وتصفيف شعرها .. الخ .

ولم يكن المأكل بأقل من الملبس خطوه بالتغيير تعود سكان العواصم على امداد الموائد التى تحوى أطباق أوربية صرفة وبالذات الطبقة الأرستقراطية من أتراك ومصريين وكذا الطبقة المتعلمة العائدة من الخارج .

كما أهتم اسماعيل ببناء المدن الجديدة كمدينة الاسماعيلية نسبة الى اسمه ، واهتم ببناء الكبارى العملاقة التى تربط نواحى مصر عبر النيل ، ككوبرى قصر النيل ، وكوبرى آخر يربط بين الجزيرة والجيزة ولم يهمل جانب الشوارع ، حيث وسعت وعبدت وأنيرت بالمصابيح ليلا ، حيث تعاقد مع "المسيو لوبون" الفرنسى على انشاء شركة كهرباء الاسكندرية فى اغسطس سنة ١٨٦٣ ، ثم انارة مدينة القاهرة فى فبراير من عام ١٨٦٥ .

كما اهتم الخديوى بترويد القاهرة والاسكندرية بالمياه النقية الصالحة للشرب واستدعى لذلك أحد الرأسماليين الأوربيين وأسمه " دوك سوزرلاند " ليدير شركة مياه الاسكندرية وكذلك مدينة القاهرة فى ١٧ مايو سنة ١٨٦٥م حيث مدت القصور بالمياه ومراكز البوليس وكانت تقوم برش الشوارع وامداد النافورات بالمياه ، بالاضافة لاستهلاك المنازل والحدائق العامة التى أخذت الكثير من اهتمامه فى مضمار تجميل عاصمتى القطر المصرى أسوة بالغرب .

وكان اسماعيل رجل محب للمتعة والطرب فشجع بناء المسارح والملاهى بدأت باستحضاره فرقة موسيقية من الآستانة استفاد منها الموسيقيين فى مصر كثيرا وأخذوا عنها الكثير من ألحان .

كما أنشأ الكازينات والقهوات الغنائية المنشدة فيها مغنيات كما أنشأ مسرح الكوميديا بالأزبكية فى عام ١٨٦٧ ، ولعل أهم المظاهر الفنية التى أنشأت بمصر آنذاك دار الأوبرا المصرية التى افتتحت بمناسبة فتح قناة السويس والتى عرضت بها أوبريت " عايدة " الشهيرة للموسيقار الايطالى " فردى " وبدأ كذلك يستقدم سنويا جوقة أوربية تستعرض أحدث فنونها بالقاهرة ، وظهر فنانين من الجنسين كألمط وعبده الحامولى وتعاقب من بعدهم أسماء لامعة عديدة ، كما حظيت الاسكندرية بنصيب من هذه النهضة الفنية حيث أنشأ بها مسرح " زيزينيا " .

أما الرياضة ومنها رياضة ركوب الخيل ومسابقاته فكانت من أجمل الرياضات التى رسيت قواعدها بالقطر المصرى ولعل جريدة " الوقائع المصرية " قد استفاضت فى تفاصيل تلك المسابقات وأسماء المشتركين والجوائز التى قدمت فيها ، كما اعتنت نفس الجريدة بوصف احتفالات مصر بأعيادها ومواليدها ، وكانت الجريدة تشير الأولى بوصف الحفلات الخديوية حتى انتقل هذا التقليد الى المدارس بأنواعها والمعاهد فى نهاية كل عام دراسى . تلك الحفلات التى كان

يحضرها كبار رجال الدولة وأعيانها الخديوى نفسه وكانت توزع فيها جوائز متنوعة على الطلاب المتفوقين .

امتد التجديد الى الصحافة حيث حظيت باهتمام بالغ من اسماعيل فقد أعيد اصدار جريدة " الوقائع المصرية " فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥م وجريدة " يعسوب الشرق " والجريدة العسكرية ، ثم جريدة " أركان حرب الجيش المصرى " وكذا مجلة " روضة المدارس " و" وادى النيل " و" المقتطف " ، و" التجارة " ، ثم ظهرت أشهر الصحف الناقدة آنذاك وأعنى بها جريدة " أبو نظارة زرقا " ليعقوب صنوع ثم أسس الأخوان سيقولا جريدة " الاهرام " فى أغسطس عام ١٨٧٦ تلك التى ما زالت تصدر حتى الآن . وتوال ظهور الصحف اليومية والأسبوعية تباعا حتى بلغت فى نهايه عصر اسماعيل (١٨٧٨) سبع وعشرون صحيفة(١) .

وقد وافق اسماعيل على انشاء دار الكتب المصرية فى عام ١٨٧٠ بناء على اقتراح قدمه على باشا مبارك أثناء رآسته لنظارة المعارف كى تكون على غرار دار الكتب الفرنسية ، ولقد أمر الخديوى باستحضار العلماء لكى يعدوا قائمة ببيان أسماء الكتب ، وكذلك باستحضار من لهم المام بالكتب التركية لاعداد القوائم الخاصة بها وشراء الكتب التى لا توجد لمصر من الشام والحجاز وكذا الاستعانة بدول أوربا ، ثم نقلت الكتب التى كانت بديوان المدارس الى الدار الجديدة ، وتم افتتاحها رسميا فى ٢٦ من سبتمبر عام ١٨٧٠ (٢) .

وبعد ذلك أنشأت الجمعية الجغرافية فى ١٥ مايو عام ١٨٧٥م ، ثم " جمعية المعارف المصرية " للتعاون على نشر العلوم ولقد تولى رآستها أنذاك نجل الخديوى اسماعيل نفسه الأمير محمد توفيق .

ومن أجل اللحاق بتطور التعليم فى مصر ، ونشاط الصحافة وتغطية الحركة الثقافية التى طهرت آنذاك كما أوضحت سابقا فقد اهتم الخديوى بانشاء المطابع الجديدة بجوار المطابع التى كانت متواجدة بالفعل منذ عهد جده محمد على الذى أنشأ أول مطبعة حديثة " مطبعة بولاق " ما بين أعوام ١٨٢١-١٨٢٢ " ولكن هذه المطبعة أصابها الضعف والاهمال فى

---

١) لمزيد من التفاصيل ارجع الى د . ابراهيم عبده " تطور الصحافة المصرية من ١٧٦٨ - ١٩٥٠ - مطبعة كلية الاداب القاهرة عام ١٩٥٠ .

٢) د . صالح رمضان " الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل " منشاه المعارف بالاسكندرية عام ١٩٧٧م .

عصر خلفاءه عباس وسعيد ليعيد افتتاحها اسماعيل فى اكتوبر عام ١٨٦٢ وأطلق عليها اسم " المطبعة السنية ببولاق " وكانت تلك المطبعة تقوم بعمل جليل للطبقة المثقفة فى مصر حيث طبعت خمسمائة " ٥٠٠ " نسخة على نفقة الدولة وبناء على أوامر الخديوى نفسه من كتاب تاريخ مصر للطهطاوى المسمى " أنوار توفيق الجليل فى تاريخ مصر وتوثيق بنى اسماعيل وظهر الكتاب عام ١٨٦٨ (١) .

هذا بالاضافة الى المطابع الخاصة بالجاليات الأجنبية كالمطبعة الأوربية بالاسكندرية التى كانت قد تأسست عام ١٨٣٠ ، وكمطبعة أمبللوى بالقاهرة عام ١٨٤٢ بالاضافة للمطبعة القبطية التى وللحقيقة لم يقتصر انتاجها على المطبوعات الدينية بل تخطتها الى المطبوعات العلمية والتاريخية والأوربية ويمكن القول أن تشجيع اسماعيل للمطابع الصحفية التى كانت تنشأ حصيصا لخدمة صحيفتها لمطبعة وادى النيل عام ١٨٦٦ .

وحول الصحافة وتطورها وآثارها أفضل وأحسن وصف على سدر حولها فى الرائعة التاريخية " نهضة مصر " حيث قال " انتهى جيلان من الصحافة المصرية مع عزل اسماعيل فى بداية المنحنى صحافة رسمية بل ادارية ، تواكب مسيرة الدولة الثقافية والتربوية والاعلامية ، وبعد فترة من الاضمحلال الوطنى اتخذت الصحافة شكلها الحديث أولها الصحافة الحكومية التى سايرت فى تنوعها عملية تحديث الدولة ، ثم الصحافة الخاصة التى انقسمت بدورها الى صحافة وطنية وصحافة الصفوة المنعطفة نحو اوروبا وكلتاهما على حد تعبير اسماعيل نفسه لسان حال الحركة وقضية للمصريين كأمه . لقد كانت تلك الصحافة ذات طابع سياسى الى حد بعيد ، الا أنها كانت تخصص أكبر جزء من مساحتها للآداب والعلوم والاقتصاد والفنون وللوافد الحضارى من العصر الصناعى فى أوربا وفى حدود أضيق فى امريكا الشمالية ، وأخيرا صحافة أوربية تناصر التغلغل الاقتصادى والسياسى للدول الكبرى فى مصر وتلعب دورا خطيرا فى المجالين الاقتصادى والقضائى بوجه خاص (٢)

واستطرد محللا كيف تغافل المؤرخون دور مصر الحضارى والصحافى فقال " اما الصحافة المصرية فقد ظل المؤرخون السوريون واللبنانيون الأوائل زمنا طويلا يوهمون الناس أنها وليدة مبادرات سورية لبنانية ولقد أوضحنا وفقا لما أثبته ابراهيم عبده وعبد اللطيف حمزة

---

١) د . خليل صابات " تاريخ الطباعة فى الشرق العربى " دار المعارف القاهرة عام ١٩٥٨م ص ١٧٨ .

٢) د . أنور عبد الملك " نهضة مصر " الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٨٣ ص ١٨٤

ان ذلك ليس صحيحا ٠٠ فقد كانت المبادرة المصرية سواء فى مجال الصحافة الحكومية (محمد على ـ الطهطاوى ـ على مبارك ـ اسماعيل) أو الصحافة الخاصة (عبد الله أبو السعود ـ عثمان جلال ـ ابراهيم المويلحى ، ولا يعنى ذلك التقليل من شأن ما قاله الصحفيون السوريون ـ اللبنانيون ابتداء من الاهرام فقد كان دورهم عظيما مثمرا ولكن الأمر هو أن مصر وحدها من بين سائر بلدان الشرق الاسلامى هى التى أتاحت قيام نهضة قومية وثقافية بمعنى الكلمة فى مواجهة الاستبداد الغاشم الذى يتحكم فى مصير الامبراطورية العثمانية " (١)

أما التعليم فقد اهتم به الخديوى اهتماما ملحوظا ٠ اذ أسس مدرسة " رأس التين " عام ١٨٦٤ بالاسكندرية ، ومدرسة الناصرية بمصر ، ثم أسس فى عام ١٨٦٥ عددا من المدارس فى عواصم أخرى بالقطر المصرى فى بنها ، بنى سويف وأسيوط وكانت المجانية أساس التعليم فى تلك المدارس ٠

ثم كان هناك فضل لرجل آخر شارك بمجهود عظيم فى مجال التعليم وأقصد به على باشا مبارك وليس المجال هنا يسمح بتحليل دوره الخالد انما اكتفى فى استطراد مراحل التطور أن يشمل أهم بنود اللائحة الرجبية (لائحة رجب) كأحد اسهاماته الضخمة فى تطور التعليم والثقافة بمصر حيث توصلت الى الآتى :ـ

اولا : تصاعد جميع المدارس فى نظامها التعليمى ٠

ثانيا : مساواة المعاهد التى من درجة واحدة مساواة تامة فى جميع الأمور ٠

ثالثا : تقسيم المدارس الى ثلاثة أقسام ابتدائية ٠ ثانوية وعالية خلاف المدارس الخاصة كما حددت عدد المدارس الثانوية بسبعة مدارس على أن تكون المجانية الكاملة أساسها شملت العناية بتقدم التعليم الاهتمام بتعليم الاناث فقامت زوجة الخديوى اسماعيل الثالثة فشملت آهت هانم بتأسيس أول مدرسة اسلامية تفتح فى مصر آنذاك وكانت على النسق الأوربى أسمتها المدرسة " السيوفية " قدمت لها الدولة خدمات رائعة فكانت الاقامة مجانية وعاشت الطالبات عيشة مرفهة الى حد بعيد ، كما استدعت لهم طائفة من المعلمات الأوربيات وأدارتها سيدة أوربية أيضا ٠٠ وبالرغم أن الاقبال

---

١) د ٠ أنور عبد الملك " المرجع السابق ٠

عليها كان قليلا فى البداية الا أنه لم ينتصف العام الأول على تأسيسها وقد تدفق عليهـــا أعداد كبيـرة بلغت ثلاثمائـة طالبـة (١) .

وفى مضمار التعليم وتطويره أيضا اهتم اسماعيل باستمرار تدفق البعثات الطلابيـــة للخارج فى مجالات عديدة أدبية وفنيـة وعسكرية وللحقيقة فقد أمدت تلك البعثات مصـــر بطائفـة من الرجال الذين أعانوها فى مختلف نواحى الحياة ،كما وثق نظام البعثات أواصر الاتصال بالعالم الخارجى مصدر الحضارة مما كان له أبلغ الأثر على ابراز سمات معينـــة للطبقـة المثقفـة بالبلاد وأعطاه مذاقها الخـاص.

وعلى نفس النسق شجعت حركة الترجمـة التى أتت بأمهات الكتب وأمدت القارئ بمطالعات المؤلفات العالمية انجليزية ـ فرنسية المانية ـ ايطالية أيضا فى اطار مـــن اللغة العربية السليمة .

ولا ننسى فى هذا المجال اظهار أثر قرار اسماعيل بتعريب الأوامر الحكومية منذ عصـر محمد علـى حتى عهده من ازدهار للغة العربية لتقف مزهـوة بجوار اللغة التركية كأحـد الاسهامات الجليلة لمصر وللعروبـة (٢)

خلاصة القول أنه فى اطار تلك الحركة المزدهرة فى مجملها التى ولدت فيهـــا تطورات عديدة من النشاطات فى مجالات الحياة المختلفة من زراعة ـ صناعة يدوية ـ تجارة تعليم ـ ثقافة بل وميلاد للحركة الوطنية المصرية أيضا ،فانه قد أصبح المناخ من ثم مناسبا وطبيعيا لميلاد تطـور آخر فى مجال المواصلات البريدية فى داخل أقاليم مصر ، وبيـــن مصر وغيرهـا من دول العالم الخارجـى ... وحقيقيـا أن البريد قد عرف فى حـــدود ضيقة فى عصر محمد على لكنه لم يتطـور فى عهد اسلافه عباس، وسعيد الى أن ولـــى اسماعيـل . وحقيقتـا أن المصريين قد سمعوا عن مراكز للبريد الأجنبى، تلك الخاصـة بالجاليات الأوربية ، لكنها كانت قاصرة عليهم فقط ، أى لم تمتد خدماتها الى المواطـــن العادى فلهذا يصبح لاسماعيل فضل بناء صرح البريد ،بل وخلق تلك المؤسسة من جديد فى اطار من التقدم المواكب لما يجرى فى العالم الغربى فى حدود امكانيات مصر كدولـة تابعة للدولة العثمانية ، وكدولة يلعب فيها الأجانب دور كبير ومعوق أيضا لا يمكن تجاهله هذا ما أقصده بالمناخ المناسب لميلاد تلك الفكرة .

---

١) د . صالح رمضان . المرجع السابق ص ٥٣

٢) المرجع السابق ص ١٤٨

نشأة البريد وتطور سير العمل به

اذا كان محمد على قد عرف على أنه مؤسس مصر الحديثة حيث امتدت رعايته لتشمل كل مناحى الحياة من زراعة ، صناعة ، تجارة وتعليم الى تأسيس لجيش وأسطول فوان استعان بهم فى فتوحاته العديدة ، فقد حظيت المواصلات باهتمامه لتواكب حركة النهضة التى بزغت فى مصر فشقت الترع والطرق وأنشأت الكبارى والقناطر ولم ينل البريد بأقل من تلك المرافق عناية واهتمام. بل تستطيع القول أنه ولأول مرة يؤسس بريد حكومى بالبلاد (١).

كانت ادارة البوستة هيئة متواضعة في عملها وادارتها معا فقد قسمت القاهرة والاسكندرية وما بينهما الى مناطق تجمع للبريد ، يجمع فيها فى بنايات شيدت لهذا الغرض وكانت عبارة عن حجرات من الخشب أو من البناء يعمل فى كل منها مأمور لتجميع الخطابات وفرزها ، ثم تنقل تلك الخطابات على يد سعاه راكبين للجمال أو الخيل تسير بين المدن الكبرى ، وقد حددت ادارة البوستة آنذاك مواعيد تقريبية لوصول السعاه بما لديهم من خطابات الى تلك المراكز ، فى الوقت الذى كانوا يعانى فيه السعاه العديد من الصعاب أثناء آداء أعمالهم وكان برأس البريد فى أواخر عصر محمد على على سامى باشا الدمنهورى " الذى فوض رسميا من قبل محمد على وجاء اخطار رسمى فى تفصيل تفويضه الأتى :

" الى حكام ونظار وقائمقامات ومشايخ البلاد من مصر الى الاسكندرية ومن الاسكندرية الى مصر أن على الدمنهورى أخ حسن سامى باشا بمصر صار ناظر البوستة على السعاة فى البوستة ومقدارهم أربعون نفرا من السعاه ، واثنين حاويشيه وكذلك العدادية تعلق البوستة المرقومة للأجل وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لأجل عدم المعارضة للمذكور والمساعدة له ، وكل الأمور المرضية لنجاز البوستة المرقومة " (٢)

" محمد على "

---

١) د . هيللبن آن ريفلين " الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر " ترجمة الدكتور أحمد عزت عبدالكريم — دار المعارف المصرية عام ١٩٦٨م

٢) آمر عال " محفظة ٣ ذوات ، ٤ رمضان عام ١٢٤٠ . دار الوثائق القومية .

وكان سعاة البريد يعاملون بحزم وصرامة ، وكانوا يعاقبون اذا ما تأخروا فى توصيل الرسائل ، كما كان معاونى البوستة يعاقبون اذا ما تأخروا فى تسليم الرسائل للسعاه ، وكانوا رسميا يضربون بالنبوت ضربا مبرحا حتى لا يعودوا الى مثل هذا العمل مرة أخرى أما اذا كان هذا التأخير ناشئ من عجزها فى المعاونة فيجب توقيع العقاب على الفاعلين لذلك " (١)

ومعنى ذلك أن الادارة البريدية رغم بساطتها وقلة الخبرة المحيطة بالعاملين فى داخلها فقد وضعت لها الضوابط التى تعطيها طابع الجدية والانتظام .. هذا بالاضافة الى أن الادارة قد حددت المدة والوقت اللازم لرحلة البريد من القاهرة الى اثنا على ألا يزيد عن ثلاثة أيام ، ومن القاهرة الى الاسكندرية بأربعة أيام (٢) وان السعاه يعاقبون اذا تأخروا عن المواعيد التى تحددها الادارة لهم .

وكان أول من عمل فى مجال البوستة الانرنجية السيد " ميراتى " "M. Rati" وبعد وفاته عهدت تلك المسؤلية الى حفيده " شيني " وكانت تتمتع هذه الادارة بامتيازات عديدة داخل القطر وكانت تنقل منقولاتها بالسكك الحديدية بلا مقابل فى فترة لاحقة عن عصر محمد على وكانت تتقاضى أجورا عالية على حمل الرسائل وان اشتهرت فى نفس الوقت بانتظام اعمالها (٣)

أما فى مجال البوستة المصرية فيعتبر مونزى Monzi أول مدير أجنبى عهدت اليه ادارة البوستة ، ولقد تطورت الخدمة البريدية فى عصره الى الدرجة التى أصبحت فيها الخطابات تصل عصر اسماعيل — مرتين يوميا ما بين السويس والاسكندرية وبالعكس ، ويرجع الفضل فى ذلك أيضا الى نجاحه فى عقد اتفاقيات مفيدة مع ادارة السكة الحديد بالقطر المصرى تعهدت فيه الأخيرة بحمل الرسائل والطرود بصفة منتظمة داخل انحاء القطر مقابل مبالغ معقولة ، كما أنه نجح أيضا فى توفير أموال هيئة البريد التى كانت تدفعها سنويا لفض المنازعات والشكاوى المقامة ضد مصلحة البوستة وكانت أولى تلك الاتفاقيات التى عقدت عام ١٨٥٠م مع مصلحة

---

١) محفظة أ أوامر المعارضة — وثيقة تركية رقم ٢٨—٢٨ رمضان عام ١٢٥٧هـ — دار الوثائق .
٢) محفظة أ للمعارضة وثيقة تركية عام ١٢٥٣، ١٢ شوال عام ١٢٥٧ هـ — دار الوثائق .
٣) د . صالح رمضان — المرجع السابق ص ٢٩

السكة الحديد والثانية كانت فى مارس عام ١٨٥٩م تعهدت ادارة المرور فيها بنقل البوستة كما تعهدت بمنع تهريب الرسائل مقابل مبالغ محددة كما طالبت ادارة البوستة الاتى :ـ

أولا : ان مصلحة البوستة الافرنكية تتنازل عن مجموع تداعياتها على ما مضى وتتعهد أنها لا تقيم أدنى تداعى فى المستقبل على الحكومة المصرية .

ثانيا : أن المصلحة المذكورة تتنازل عن الشرط المذكور فى الكونتراتو والمتضمن مسئولية الحكومة عن جميع الجوابات التى يجرى تهريبها بمعرفة الأشخاص الذين لم يكونوا من رعاياها ، حيث الشرط المذكور هو سبب التداعيات فى الماضى ، ويكون سببا لتداعيات جسيمة فى المستقبل فى مدة هذا الكونتراتو المقتضى امتداده لغاية عام ١٨٦٩ .

ثالثا : ان البوستة تلتزم بتوصيل جميع جوابات الحكومة والمصالح الاوربية التى كان جارى نقلهم بواسطة البوستة المصرى بكل دقة وإعادته بدون مقابل ولا يبقى لزوم تكون الحكومة تبقى ادارة البوستة على زمنها .

رابعا : انه فى نظير هذه المصلحة بما هو مذكور بالبند الاول والتنازل المذكور بالبند الثانى والتعهد المذكور بالبند الثالث فيعقد كونتراتو مع هذه البوستة الأفرنكية ويكون مصدق عليه من طرف سعادتكم والداورية وبشرط أن من استدار التداعى الأول لغاية [illegible] الكونتراتو والمحكى عنه ولغاية عشرة سنين تمضى من تاريخه يكون للبوستة الأفرنكية الحق فى مرور كمياتها ووكلاها مع الجوابات وخلافه بالسكك الحديد مجانا وبهذه الواسطة المحكومة المحلية من جهة تفقد التزامها بالبوستة ، ومن جهة أخرى توفر على نفسها التضمينات اللازمة لنفسها فى نظير التداعى القديم ، والتشكيات المحتمل وقوعها فى المستقبل وتوفر على نفسها أيضا مصاريف ادارة مصلحة البوستة على زمنها فبناء عليه نلتمس القاء النظر على ما ذكرناه أعلاه ومن رأى سعادتكم الداورية (١) أطلعنا المحكى عنه ، واذا كان يستصوب بالرأى الخديوى تغيير بعض الشروط المذكورة بهذا ه فنحن قابلين بما تأمر به العدالة الداورية والأمر لمن له الأمر " .

مونـــزى " (٢)

ولقد وافق الخديوى على الاتفاقية ولم يضف اليها مونزى اية اضافة وعهد اليه

---

١) يقصد بالداورية الاشراف الدورى على المقترحات وسير العمل .

٢) محفظة ٣ مجلس الاحكام . وثيقة رقم ٢٠٣ ـ أول سبتمبر عام ١٨٦١ دار الوثائق .

بتولى كافة المسئوليات البريدية على أن يقدم كشف حساب سنوى عن دخل ومصروفات الهيئة لوزارة المالية التى كانت تعرف باسم شماريات المالية .

لم تتساوى مراكز البريد بأهمية واحدة فقد كانت هناك بعض المراكز الهامة كمركز السويس الذى اعتبر من أهم المراكز التى يتجمع بها البريد القادم من والى البحر الأحمر ، ومن أجل ذلك أسندت مسئولية الاشراف عليها لمحافظ المدينة ذاته . ولدينا أمرا خديويا صريحا لتأكيد هذا المعنى : " يكتب تأكيدا الى محافظ السويس لاجراء ما يترتب على عهدته من الأمور فى زمنه وزمانه لأجل ترتيب بريد السويس فى اثناء ذهابه وايابه " (١)

تقدمت الخدمة البريدية فى الستينات من القرن التاسع عشر وبالذات فى عصر اسماعيل حيث اعتمدت الحكومة فى نقل الرسائل من السعاة الراكبين الى السكك الحديدية التى شيدت بمصر ومن ثم فقد استغنت عن عدد ليس بالقليل من السعاة الذين كانوا يقومون بنقل البريد ، بل ولقد بدأت الحكومة تشجع المصانع والورش الكبرى بالقطر المصرى على الاستعانة بالخدمات البريدية فى نقل مراسلاتهم وطرود بضائعهم من ذلك مثلا الطلب الذى تقدم به الكتخدا الى المعية الذى أوضح فيه " أن ورشة فوه الواقعة أمام المحمودية والتى كانت تجرى أكثر مكاتباتها مع المحروسة بواسطة السعاة قد وافق لها على ارسال المكاتبات المذكورة بواسطة البوستة بدلا من ارسالها مع السعاة فى ٥ من محرم عام ١٢٦٦ ، وبالتالى رفت الضرر لازمين من سعاة الورشة المذكورة " (٢)

أما مؤهلات نظار مراكز البوستة فكانت غاية فى البساطة ، اذ يكتفى بالمام الواحد منهم بالقراءة والكتابة وكانوا يختارون من القواصين وأغوات البيرون . واقتصرت أعمالهم على الاشراف على الصادر والوارد من البريد فى المراكز المسئولة عن ادارتها (٣)

هذا ولقد حددت مناطق بمينها فى الوجهين القبلى والبحرى بالقطر المصرى كمراكز اشارة للسعاة العاملين للبريد والمتنقلين به عبر المحافظات بالخيول أو الجمال ، وكان مركز اشارة القلعة هو المركز المسئول عن تزويد تلك المناطق بالجديد منها كلما اثبتت الحاجة اليه ، كما كان ديوان الكتخدا بوزارة المالية المسئول عن التمويل اللازم لتلك المشروعات الهامة لتحسين أحوال البريد ٣٥٢ .

---

١) معية تركى = دفتر ٢٦٥ وثيقة ٢٠ أصلية مسلسل ٥٤١ بتاريخ ٤ صفر عام ١٢٦٥هـ
٢) معية تركى - دفتر ٤٧٣ وارد وثيقة ٣٠٦ - ٧ محرم عام ١٢٦٦ دار الوثائق .
٣) معية تركى دفتر ٤٦٩ وثيقة ١٤٦ - ٤ محرم عام ١٢٦٦ ص ٢٨ دار الوثائق .

من أجل خدمات أسرع فى توصيل البريد الى انحاء القطر المختلفة فقد استعانت الحكومة بالخيالة بدلا من راكبى الجمال والحمير ولجأت الى ديوان المرور لتزويد هيئة البريد برجال من العسكريين ابتداء من رتبة ملازم ثانى للقيام بمسئولية مأمور مركز، وكانت مهامهم مهام اشرافية وكانوا دائمى المرور على المراكز البريدية الصغيرة التابعة لهم لملاحظة خط سير العمل ومراقبة العاملين به (١)

وكان أول من عين لمنصب مأمور مركز برتبة ملازم أول هو ابراهيم خلوصى أفندى (٢)

ومن أجل حسن الأداء وانتظام العمل بادارة البريد فقد وزعت المسئولية على المراكز الرئيسية بالقاهرة وحظى مركز بوستة القلعة بمكانة عالية وكان أول تلك المناطق فكان مسؤلا عن تجميع المكاتبات الواردة الى الديوان الخديوى وتلاه فى المكانة مركز الاسكندرية حيث كان مسئولا عن مراسلات دواوين ومصالح المحروسة المرسلة الى المحمودية ورشيد والبرلس لتوزيعها هناك، أما المكاتبات المحررة من الاسكندرية الى الجهات الشرقية بالقطر فترسل الى ديوان الكتخدا لتوزيعها الى الجهات اللازمة (٣)

وبما أن بريد القلعة بالقاهرة وبريد الاسكندرية كانوا أهم مراكز ارسال واستقبال البريد فقد شيدت على طول الطريق بين المدينتين بنايات للبريد عبارة عن حجرات صغيرة استخدمت كاستراحات للخيالة من حاملى البريد (٤) يستخدمها السعاه والموزعين بين المدينتين كما أن ديوان الكتخدا بوزارة الداخلية قد أفرد ميزانية سنوية ثابتة لاصلاح هذه البنايات وتلك الاستراحات (٥)

امتدت الخدمات البريدية الى السودان وسواحل البحر الأحمر حيث ميناء جدة وينبع (٦) وكان العثمانيون على ادارة البريد فى تلك المناطق الخارجية عن مصر من الاتراك أو العربان الا انه فى عام ١٨٥٠م وصلت شكاوى عديدة لإدارة البريد من الاهالى يشكون فيها من سوء المعاملة التى يلقونها على يد المسئولين الأتراك، فما كان من الادارة أن عينت بدلا

---

١) معية تركى دفتر ٤٧٣ وثيقة ٣٧١ ـ ١٤ محرم عام ١٢٦٦ دار الوثائق .
٢) " " " ٤٦١ " ٨٢٣ ـ ٢٧ ربيع أول عام ١٢٦٥ هـ دار الوثائق .
٣) " " " ٤٧٣ وثيقة ١٠٨ ـ ٢ ذى الحجة عام ١٢٦٥ دار الوثائق .
٤) ديوان المدارس ٢/٣١ وثيقة ٦٧ ـ ربيع ثانى عام ١٢٦٥ " "
٥) " " دفتر ٤٦٥ وثيقة ٥٤ مسلسلة ١٠٣٣ ـ ١٠ جماد أول عام ١٢٦٥ دار الوثائق .
٦) وصلت الخدمات البريدية اى مدينة السكر وهى تابعة لينبع بالحجاز الآن .

منهم مسؤلين جدد من المصريين وبعض العربان (١).

ولهذا فقد أسند الباب العالى رسميا لمصر ادارة "بريد البر" فى ١٥ من ربيع أول من عام ١٢٦٥ وقد شمل آنذاك من المدن مدينة جدة وينبع بالحجاز وعلى هذا الأساس كان على ادارة بريد مصر أن ترسل مطبعة دورية الى تلك المدن ما يجد من قوانين وضوابط للبريد وكذا التعريفة الخاصة بالمراسلات وطوابع البريد وكما كانت مصر تحث المسؤلين فى تلك المدن على حسن معاملة التجار والاهالى تشجيعا لهم على زيادة التعامل مع البوستة الى الدرجة التى أعطتهم فيها صلاحيات بتخفيض القيمة المالية المقررة على المراسلات فى الحالات التى تثبت فيها عجز الاهالى عن الابقاء بها رغبة منها فى اغراء المواطنين للتعامل مع البريد كى يتطور ويستمر (٢).

لم تقتصر الخدمات البريدية على السودان والحجاز بل امتدت الى الشام واهتمت بها مصر وأنشأت عدد من المراكز البريدية على الطريق الى الشام وكانت توافيها دائما بطوابع البريد اللازمة وبالقيمة المالية المقدرة تبعا لبعد المسافة من والى القاهرة (٣).

نتيجة لما سبق فقد ازدادت الخدمات البريدية فى داخل القطر وشملت معظم محافظات مصر، ولهذا فقد ازداد عدد العداديين والمعاونيين فى مراكز البوستة وازدادت من ثم حاجة الادارة الى الخيالة لهذا عهدت الدولة الى مجلس الاحكام لكى يكلف مديرى مديريات الجيزة والبحيرة بتوفير الخيول الجديدة للعاملين الجدد أيضا فى مراكز امبابة والجيزة والاسكندرية وبنها، وهددتهم بانزال العقاب على المقصرين من المسؤلين فى توفير تلك الاحتياجات لتزويد محطات البريد الجديدة بها (٤، ٥)

واذا كانت ادارة البريد قد توسعت فى الاستعانة بالخيل لسرعة اتمام الخدمات البريدية فقد بقيت الاستعانة بالهجانة من راكبى الجمال فى العمل فى محافظات الوجه القبلى على وجه الخصوص وكانت رواتبهم شبه ثابتة (٦)

---

١) معية تركى دفتر ٤٦٨ وثيقة ٢٩٦ ـ ٢٣ جماد أول عام ١٢٦٥ ص ٤٩ دار الوثائق وكذلك وثيقة ٣٢٨ ـ ٢٧ جماد أول عام ١٢٦٥ دار الوثائق .

٢) معية تركى صادر دفتر ٤٦٧ وثيقة ٧١٢ ـ ١٣ شعبان عام ١٢٦٥ ص ١٢٤

٣) معية تركى دفتر ٤٦٥ وثيقة ١٦١ مسلسلة ١٤٨٠ ا رجب عام ١٢٦٥

٤) معية تركى دفتر ٤٦٥ وثيقة ١١٥ مسلسل ١٢٧٨ ـ ١٧ جماد ثانى ١٢٦٥ دار الوثائق

٥) " " وثيقة ١٠٣ مسلسل ١٢٧٢ ـ ١٢ جماد ثانى ١٢٦٥ دار الوثائق .

٦) " " وارد ٤٧٣ وثيقة ٢١٠ ـ ٢٢ ذى الحجة عام ١٢٦٥ دار الوثائق .

كانت ادارة البريد تتبع كل ما يستحدث فى العالم من أساليب حديثة لتطوير خدمات البريد فى داخل القطر حيثما استعانة بما عرف آنذاك باسم الساعة الهندسية كمقياس كالميل أو الكيلومتر لتحديد أبعاد المسافات فبين المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية والسويس وأسوان عهد البسر الشرقى والغربى بأن يضع المهندس علامة من الحجر على مسيرة كل ساعة من الخيالة بين مصر وأسوان على أن ترقم تلك الأحجار وبها تحسب المسافة بينها وكان الاختيار لأقصر المسافات سواء عبر الطريق الشرقى أو الغربى الى اسوان (١)

لما اهتمت ادارة البريد بتنظيم البريد الأفرنجى ومن أجل ذلك وقع الخديوى مع قنصل ايطاليا فى مصر اتفاقية بهذا الشأن فى مايو عام ١٨٦٢ وفى اعقاب التصديق عليها أرسلت على الفور (٢) الى نظار المالية والجهادية ومحافظتى مصر والاسكندرية لتنفيذها .

وعندما أرادت الحكومة المصرية شراء البريد الأفرنجى الذى كان يملكه المسيو موتس الايطالى عهدت الى المسيو درفيو وكان صاحب مصرف بشراء هذا البريد مقابل قومسيون معين حدده الأول وقد أحالت وزارة الأشغال الى قلم الشباريات بوزارة المالية مسئولية دراسة هذا العرض فى ٢٥ رجب عام ١٢٨١ (٣)

وفى ٢٩ من اكتوبر عام ١٨٦٤ الموافق رجب عام ١٢٨١ وقع عقد بيع بين المسيو موتس من جهة ومصرف ديدرفيو وشركاه من جهة أخرى عقد الشراء الذى اشترى به الأخير لحساب الحكومة المصرية مكاتب البريد التى كان يديرها المسيو موتس بمبلغ (٤٦٠٠٠) ستة وأربعون ألف جنيه وكسور وسلمت هذه المكاتب للحكومة المصرية فى الثانى من يناير عام ١٨٦٥ وصدر الأمر العالى بتاريخ ١٤ يناير عام ١٨٦٥ باقرار الصفقة وضم أرباح مكاتب البريد الى ايرادات الدولة (٤)

كذلك أجرى ديوان الاشغال العمومية كافة الاجراءات القانونية لنقل ملكية البريد الى الحكومة المصرية (٥)

---

١) ديوان المدارس دفتر ٢١٤٣ وثيقة ٤٥ — ٢٩ ربيع أول عام ١٢٦٥ دار الوثائق .
٢) ديوان خديوى تركى — أوامر رقم ٦ أصلى ترجمة للوثيقة التركية - ٢٥ شوال عام ١٢٧٨ هـ .
٣) ديوان المالية دفتر ١١٠٣ ترجمة خطاب رقم ٤ — ١٩ رجب عام ١٢٨١ دار الوثائق
٤) وثائق عابدين ملف ١/٦١ مترجم الى العربية .
٥) صادر دواوين . دفتر ١٦٧ بقلم شبابيات المالية رقم ٤ ص ٩٣ — ٢٤ رجب عام ١٢٨١

وبناء عليه فقد وضعت الحكومة المصرية مبلغ وقدره (٤٦٠٦٨٧٥) جم ثمنا للملكية البريد مضافا اليه قيمة النقوسيون وفوائد المبالغ المعطاه للخواجات أو بنهايم وجمرك الاسكندرية . وتسلموا المبلغ جميعه فى شهر يناير عام ١٨٦٥ وأصبحت البوستة تابعة لديوان الأشغال العمومية ، وقد احتفظ الديوان بكافة الأوراق والوثائق الخاصة بعقد الشراء وسندات الدفعة وكذلك ايفاده الى ديوان الخارجية (١)

وفى عام ١٨٦٦ طلب الخديوى اسماعيل شخصيا من السير موتس التوجه الى أوربا بغرض طلب صنع طوابع بريدية لمصر أسوة بما هو متبع فى أوربا لكى يحل محل النقود فى التعامل داخل ادارة البوستة المصرية (٢)

وعلى الفور وفى نفس العام تم استحضار الطوابع من الخارج وحلت محل النقود تسهيلا للمراسلات وكانت هذه الطوابع ذات علامات مميزة للقومية المصرية (٣)

وكان البريد فى تلك الأثناء يتبع ديوان الأشغال كما سبق توضيحه طوال ادارة موتس للبريد وكانت من ثم تتدخل فى كافة أعماله وقد تضرر موتس من ذلك وعرض الموقف على الخديوى الذى فوضه الاشراف الكامل على الادارة من تنقلات وتعيينات شريطة أن يقدم سنويا تقريرا مفصلا عن مصروفات وأعمال الادارة وعرضها على ديوان الأشغال كما أعفيه ضرورة الرجوع الى الديوان فى الحالات التى يصعب عليه فيها اتخاذ القرارات الصحيحة (٤)

الا انه مع نهاية عام ١٨٦٦ انتقلت ادارة البريد الى نظارة المالية بعد أن عمم استخدام الطوابع البريدية على كل مراكز البوستة بالقطر المصرى (٥)

وأصبح موتس مطلق اليد فى ادارة البريد بعد الأمر الخديوى المفوض له وبدأ فى توسيع خدمات البريد فأنشأ مكاتب جديدة فى قليوب وادفينا البارود وأبو حمص وكفر الدوار وكانت تلك المكاتب الجديدة قد صممت من الخشب فى البداية ثم هدمت ليقام مكانها بنايات من الطوب على شكل حجرات واسعة للبريد والراحة فى نفس الوقت (٦)

---

١) صادر التجار دفتر ١٤٩ بقلم شباريسات المالية وثيقة ٢١ — ١ القعدة عام ١٢٨١ صـ ٥١ ملحوظة : ملحق نص العقد . بملحقات البحث .
٢) معية تركى دفتر ٥٥٧ صـ ١٧ وثيقة ٣٠ — ٢١ جماد أول عام ١٢٨٢ دار الوثائق
٣) نفس المرجع السابق .
٤) أوامر خديوية — محفظة ديوان الأشغال مترجمة ٣٧—٢٦ جماد أول عام ١٢٨٢
٥) أوامر خديوية وثيقة رقم ٧٨ — ٢٤ رجب عام ١٢٨٢ — دار الوثائق .
٦) أوامر كريمة دفتر ١٩١٥ رقم ٦ — ١٤ جماد آخر عام ١٢٨٢ صـ ٥٨ دار الوثائق .

وبعد موتس تولى ادارة البريد كلبار باشا وهو انجليزى الجنسية ولم تعرف على وجه التحديد العام الذى تولى فيه ادارة البوستة وان كانت دون شك أقصر من المدة التى تولى فيها موتس تلك الادارة ، بل ان كلبار باشا لم يقدم للبريد تحسينات أو تطورات اكثر مما قام بها خلفه ، وعندما أجهد موتس بك من أعباء الادارة وطلب من الخديوى اسماعيل ترك تلك الادارة لسوء حالته الصحية ، وافق الخديوى وقدم اليه هبة سنية سنوية تقدر بألف فرنك تقديرا منه على الخدمات التى قدمها لادارة البريد ، على أن تصرف تلك الهبة السنية طوال حياته وتتوقف بموته وكان ذلك فى عام ١٨٧٧ (١)

امتدت الخدمات البريدية كما سبق توضيحه الى اسوان وجدة بالجزيرة العربية وأصبحت تؤدى بطريقة منظمة ، والتزمت الشركة العزيزية بتعيين وابور يحمل البريد يوم الثلاثاء من كل أسبوع فى رحلة من السويس الى سواكن ، واسبوعيا كل خميس من سواكن الى جدة ، ثم الى السويس ، ولم يحمل الوابور فقط البريد انما كان ينقل أيضا الركاب والبضائع لحساب الشركة ، ثم خصص وابوران من وابورات الحبرى الموجودة بالسويس لكى توصل احداهما الى سواكن والأخرى الى مصوع لنقل البريد والبضائع والأقوات مقابل مقادير محددة الأجر لكل محطة .

هذا ولقد أعفى من أجرة السفر العساكر العاملين بالحكومة أو الذين يتنقلون الى تلك الجهات لأداء مهام حكومية ، وقد سمح للوابور بالمرور عبر اليمن لنقل المتاجر على ألا يتعارض ذلك مع مواعيد السفر ونقل البريد وكان الوابور يغطى نفقاته بنقل كميات من الفحم لمصلحة فى سواكن ومصوع (٢) .

كما امتدت الرحلات مستخدمة الوابورات من جرجا الى الخرطوم بصفة منتظمة ، وكانت تابعة لادارة مرور الوجه القبلى (٣)

وانتقلت تبعية ادارة البريد كما سبق توضيحه من ديوان الأشغال الى ديوان المالية ثم انتقل ايضا الى نظاره التجارة فى عام ١٨٧٦ (٤)

مما سبق يتضح لنا أن ادارة البوستة تمتعت ولفترة طويلة بادارة موتس الايطالى الذى استخدم معه عدد غير قليل من الموظفين من مختلف الجاليات التى تواجدت بمصر آنذاك من سوريين وفرنسيين ويونانيين ونمساويين وروس ومصريين فى عام ١٨٧٦ ،

---

١) أوامر كريمة دفتر ١٠ رقم ٣٠٢ — ١٤ شوال عام ١٢٩٣ صـ ١١٨ دار الوثائق
٢) أوامر كريمة دفتر ١٩٢٢ رقم ٣ — ٩ ربيع ثانى عام ١٨٨٣ صـ ٢٨٢
٣) صادر دواوين المجلس المخصوص دفتر ٣١ وثيقة ٣٠٨ — ٢٣ محرم عام ١٢٩١ صـ ٤٩
٤) صادر دواوين دفتر ٢ وثيقة ٩ صـ ٥٥ — ١١ ربيع ثانى عام ١٢٩٢ .

وتولى من بعده كلبار باشا استغنى عن أكثر من ربع العاملين الذين كانوا بالخدمة واستبدلهم بعناصر أكثر كفاءة " وكان يحل العرب محل الاجانب وقد أزدادت أعباء مكاتب البريد فى عهده حتى بلغت مائتى مكتب وعشرة (٢١٠) وبلغ عدد العاملين فى ادارته حوالى ثمانمائة وثلاثون (٨٣٠) مستخدما بالاضافة الى ثلاثمائة واثنين وأربعين (٣٤٢) حمالا بريديا وجعل توزيع المراسلات يوميا بين مصر والاسكندرية والمدن الهامة بعد أن كان أسبوعيا ، وازدادت تباعا حتى بلغت أربع مرات اسبوعيا ثم تدرجت الخدمة البريدية حتى بلغت عدة مرات يوميا توزع على محطات السكك الحديد الكبرى ، ولما كان عدم انتظام الشوارع وعدم تميز المنازل فى المدن والبنادر يحولان دون توزيع المراسلات على أبواب البيوت ويوجبان حصرها فى شبابيك المكاتب ، كما أنشأ فى العاصمتين صناديق خاصة لمراسلات من شاء الاشتراك فيها من التجار والأعيان .

" وتبلغ عدد المراسلات فى ١٨٧٨ مليونين ونصف معظمها تجارى وبلغت قيمة النقود التى تصدرت سرا من عموم المكاتب ، عشرة ملايين من الجنيهات .

" وكان بجوار هيئة البريد المصرية مكاتب بريدية أجنبية بالاسكندرية ومصر والسويس تنافسها وتشجع الاجانب والأهالى على التعامل معها مقدار قوه وصمود تلك الادارة ، واذا علمنا أن البريد لم يكن يستطيع السفر بين أسيوط وأسوان وبين أسوان والسودان الا كل خمسة عشر يوما على سفن تجارية ازدادت قدر تلك الخدمات الهامة (١) .

هذا ولقد اتسعت الخدمات البريدية ففتح مكتب مصرى للبريد فى استانبول عام ١٨٦٥ ، وفتحت مكاتب البريد فى الوجه البحرى ومصر الوسطى فى عام ١٨٦٧ ، وبمصر العليا عام ١٨٧٣ ، وفى السودان عام ١٨٧٧ ، وفتحت مكاتب للبريد فى جدة وأزمير عام ١٨٦٦ ، وفى غالبيولى ، وبيروت وكذلك فى قوله وسلانيك وطرابلس الشام عام ١٨٧٠ (٢) .

لقد كان لاسماعيل الفضل فى اسباغ صفة الدقة والنظام على البريد بعد أن أصابته الفوضى فى عهد سلفه سعيد ، حيث وقعت مصر اتفاقية عام ١٨٧٤ عن أول مؤتمر دولى للبريد فى بيرن (٣)

وبعد حضور مصر مؤتمر برن أرادت أن توحد مكاتب البريد جميعها بالقطر المصرى وتخصصها للدولة المصرية لذلك توجه رياض باشا بخطاب الى قناصل الدول الأجنبية ونسبه

---

١) الياس الايوبى " تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا ١٨٦٣ـ١٨٧٩ المجلد الاول ـ دار الكتب المصرية عام ١٩٢٣ ص ١٠٦ـ١٠٧

٢) ملفات عابدين (ملف ١/٦١) .

٣) د . أنور عبد الملك " المرجع السابق .

الاتـــى : " تعلمون ان المؤتمر الدولى الذى عقد بمدينة برن ه قرر ابرام معاهدة تبســـيط وتوحيد خدمة البريد فى كثير من البلدان ضمت اشراف اتحاد يسمى " الاتحاد العام للبريد " وستسرى هذه المعاهدة ابتداء من أول يوليو عام ١٨٧٥ .

وأول ما تفرضه على كل من البلدان هو طبعا أن تساهم على قدر طاقتها فى تحقيـــق فكرة التبسط والتوحيد هذه تحقيقا تاما ، وهى الركن الأساسى للمعاهدة وجوهرها ، والحكومة المصرية لا تستطيع القيام بهذا الالتزام بأكمله ولا أن تساهم كما تـــود وكما يجب أن تساهم فى تحقيق هذا الغرض العام الذى تهدف اليه المعاهدة ما لم تعمل منذ الآن الـــى التدابير التى تؤدى الى توحيد البريد فى أرضهـــا .

" وفى ارجاء مصر اليوم مكاتب أجنبية للبريد ، أقيمت فى وقت كانت الحالة فيه تختلـــف عما هى عليها الآن ، وعلى ذلك فان مصر مقسمة دوائر بريدية على قدر ما بها من تلك المكاتب وبديهى ان استمرار هذه الحال لا يتفق وفكرة التوحيد هذه فان تطبيقها قد يصطـــدم دائما بهذا التقسيم وهو عقبة كأداء فى سبيله .

" وقد تساهلت الحكومة المصرية بما يعد وهـــا من روح التسامح ازاء الدول الصديقـــة فتركت هذه المكاتب قائمة غير ان هذا التسامح لا يعنى أنها قد تنازلت عن حقهـــا .

" واليوم ونحن ازاء معاهـــدة برن — وقد تغيرت الحال فان الحكومة مضطرة الـــى استعمال حقها بأكمله دون أى اقرار لنقل البريد من مصر (ترانسيت) " (١)

هذا ولقد تلقى سفراء الدول الأجنبية فى ٦ يناير عام ١٨٧٥ بمصر موقف الحكومة المصريـــة بالترحيب خصوصا وان ادارة البريد قد تطورت ، تطورا ملحوظا والدليل على ذلك التقريـــر الذى تقدم به قنصل امريكـــا فى مصر المستر بردسلـــى الى وزارة الخارجية الامريكية فقـــال : ٦ يناير عام ١٨٧٥

" ترغب الحكومة المصريـــة ان تأخـــذ على عاتقها خدمة البريد ونأمل ان تحمل الـــدول الأجنبية على الغاء مكاتبها البريدية الموزعـــة فى مصر ، وأظننا نستطيع اجابة هذا الطلـــب وخدمـــة البريد فى مصر ولو أنها لم تبلغ درجة الكمال ، منظمـــة تنظيما حسنا ، وأنها تلائـــم حاجات الوقت الراهـــن ، ومكاتب البريد اليوم موزعـــة لتوزيعا حسنا ، ومهيأة تهيأ طيبا ، وقد شيدت فى العام الماضى عمـــارة كبيرة تستخدم مكتبـــا مركزيـــا للبريـــد " (٢)

---

١) جورج جندى بك ، جاك تاجـــر " اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية " القاهرة فى ٤ فبراير عام ١٨٧٥ مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٤٧ — ص ١٩٧ ، ١٩٨

٢) المرجع السابق ص ١٢٩ .

كذلك كتب مدير مصلحة البريد الانجليزية الآتى : " من جون شيل الى الاوترابل وبموت يؤيد المدير العام للبريد بان مصلحة البريد المصرية تدار ادارة حسنة - على ما بلغه - وأنها فوق ذلك مستعدة لاتباع كل وسيلة من شأنها تحسين نظام البريد .

وقد استنتج اللورد مانرز من ذلك انه اذا أقبلت على الدول التى لها اليوم مكاتب بريد فى مصر ان تغلق مكاتبها وأن تعهد ببريدها الى مكاتب البريد المصرى فان حكومة جلالته تستطيع بكل اطمئنان ان تلغى مكتب البريد التابعين لها فى الاسكندرية والسويس //

" ويلاحظ أن رأى اللورد مانرز فى هذه المسألة مخالف للرأى الذى أبداه عندما قدمت الحكومة العثمانية مذكرة طلبت فيها سحب مكاتب البريد البريطانية فى استانبول ومن المدن التركية الأخرى ، ولكن يظهر ان الظروف الخاصة بكل واحدة من هاتين الحالتين هى التى سببت اختلاف هذين الرأيين ففى تركيا لا يوجد اى نظام للبريد يمكن أن يقوم بالاعباء التى تضطلع بها اليوم مكاتب البريد الأجنبية ، بينما قد أنشئ فى مصر منذ بضع سنوات مكتب بريد وطنى حسن الادارة يؤدى عمله على وجه مرض وهو قد حاز ثقة الجميع وقد يرهم " .

لندن فى ٣ مارس عام ١٨٧٥

لقد كان البريد المصرى فى حالة أفضل من البريد فى الدولة العليا وفى تقرير من السير هنرى البرت سفير انجلترا الى وزارة الخارجية البريطانية ما يؤيد هذا المعنى " ان ادارة البريد الانجليزية لم تتلق تقريبا أية شكوى عن التأخر أو عدم الانتظام فى توزيع البريد فى القاهرة أو فى المدن الداخلية فى مصر فليست مصلحة البريد المصرية حسنة الأدارة فحسب ولكنها فضلا عن ذلك مستعدة الأخذ بكل الوسائل التى من شأنها تحسين سير نظام البريد .

واذا كان هناك من هذه الناحية فرق كبير بين مصر وتركيا وتعتقد حكومة جلالته هذا الاختلاف ويكفى فى ذاته لتبرير الموقف المتعارض الذى وضحته فى كل واحدة من هاتين الحالتين على التوالى .

استانبول فى ٢٥ مارس عام ١٨٧٥ (١)

---

١) نفس المرجع السابق ص ٢٠٠

لقد استخدمت الملاحة الداخلية والخارجية فى نقل البريد داخل أنحاء القطر وخارجه فى السودان واليمن وعليه فقد أصدرت ادارة البوستة بالتعاون مع وابورات البوستة الخديوية جدول أعمال هذه السفن فى البحر الأحمر طوال عامين ١٨٧٩، ١٨٨٠ فى ٢ يونيـــــة عام ١٨٧٩ وفيه تخرج البواخر من السويس الى جدة كل أثنين وخميس، ومن السويس الـــى سواكن كل خميس وسبت، ومن السويس الى مصوع كل أحد وأثنين، ثم من السويس الـــــى الحديدة كل ثلاثاء وأحـــد (٢)

كما كانت الوابورات تسافر فى بحر شبين أيضا بين بركـة السبع الى بير شمس وبـــدأت العمل بهذا النظام فى ٢٧ فبراير عام ١٨٨٢(٣) .

كما قدم السيو / هالتـــون اقتراحا آخر بنقل البريد بالسكك الحديدية من القاهـــرة الى الاسكندرية ومن القاهرة الى أسيوط ومن أسوان والشلال وكوسكـــو بالمراكب الى وادى حلفا فى ٢٨ فبراير عام ١٨٨٧ (٤)

منذ ان تولى مستر / هالتون قسم البوستة فقد حرص على استغلال كل روافد النيل فـــى نفس الغرض حيث أصدر جدول مواعيـــد سفر الوابورات من المنصورة الى المنزلة فى أيـــــام الثلاثاء والخميس والسبت على أن تعـــود من نفس المناطق أيام الأحد والأربعاء والجمعـــة وفى نفس الوقت الذى يتحرك فيه قطار المنصورة عائدا يتحرك قطار البريد من طلخا الى طنطا واستمر العمل بهذه المواعيـــد من ١٥ يناير عام ١٨٨١ حتى ٢٨ فبراير عام ١٨٨٧ (٥)

---

١) من نفس المرجع السابق

٢) محافظ مجلس الوزراء (موضوع وابورات محفظـــة ١/١ أ)

٣) „ „ „ نفس الرقم السابق .

٤) „ „ „ „ (موضوع وابورات دسيسه ١٥٦)

٥) نفس المرجع السابـــق .

الفصل الثانى

الوائح المنظمة للعمل فى ادارة البريد

القوانين المنظمة للعمل فى ادارة البريـــد

صدرت أول لائحة لترتيب ادارة عموم البوستة المصرية فى أول يناير من عام ١٨٦٦ الموافق ١٤ شعبان عام ١٢٨٢ ، ولقد حددت سلطة الحكومة المصرية واشرافها الكامل على اعمالهـــا من حيث استقبال وارسال البريد والحوالات بأنواعها وكذا الخطابات المسجلة ، وقد أوضحت اللائحة أن الجاليات الأجنبية الحاصلة على امتيازات من الدولة العليا لا تخضع للائحـــة الحكومية ، وانما اتاحت قوانين الامتيازات حرية كاملة لبريد الجاليات الأجنبية الذى كـــان يدار باشراف من قناصل تلك الدول والذى استمتعوا فيه بحرية كاملة وعاشوا وكأنهم دويلات مستقلة تعمل بصلاحيات كاملة داخل كيان الدولة العثمانيـــة .

افرد ت لائحة البوستة مبالغ معينة ومتنوعـــة طبقا لنوع وحجم ووزن الرسالة المراد توصيلهـــا لمكان ما سواء داخل القطر أم خارجه ، كما أوجدت غرامة لمن يجرؤ على استخدام ادارة البوستة فى مراسلاتهم دون دفـــع مقدم (١)

وحددت المادة الثانية انواع المنقولات التى تستطيع الافراد بارسالها واستقبالهـــا دون أن يعتبر ذلك تعدى على سلطات الحكومة من ذلك توزيع الدوريات أو المؤلفـــات فى داخل المدينة المنشورة بها ، توزيع المراسلات الخاصة أو الاعلانات سواء عن المحـــال التجارية أو عن الاشخاص ، توزيع رسومات الاراضى وقوائم الحسابات بشرط وضعها فى ملفـــات مغلقة ، كذلك تنقل البوستة قوائم القومسيونات وبوالص الشحن والمراسلات المخصوصة أى المرغوب توصيلها على يد مخصوص وفى السكك الحديديـــة تحمل البريـــد مسئولية نقل المراســـلات

---

١) المادة الأولى : " الحكومة المحلية لها الحق فى التسلط على مصلحة البوستة بحرا وبحرا ما عدا الاستثناءات المسموح بها من الباب العالى اى الدول الأجنبية ، فعلى ذلك كل شخص ما بمفرده أو شركاء يتعدوا على الحكومة فى تسلطها هذا ، يصير الزامه بدفع الأجرة الطاق أتنيـــن كما سيأتى فى المادة العاشرة وبغرامة خلافها بقدر الطســـاق اثنين أيضـــا ويصير بواسطة الحكومة على العدول عما ارتكبه لقوانين الضبطيـــة المحليـــة " .

الخاصة بمصلحة البريد نفسهـا بيد عمالهـا أو فى أظرف مغلقـة لصالحهـــا (١)

---

(١) م ٢ - لا يعد من أنواع التعدى على حقوق الحكومة فيما يتعلق بالبوستة ما يجعل من السهمة أوجه الموضحة أدناه وهـى :-

أولا : بيع أو توزيع الفازنات أو التأليفات الدورية فى نفس البلدة المطبوعة بهـا .

ثانيا : توزيع المراسلات الخصوصية أو المنشورات والاعلانات من طرف معلمى الآداب أو من المحلات التجارية أو من أى شخص داخل البلدة أو القرية القاطنين بهـــا الأشخاص المذكـورة .

ثالثا : نقل أو توزيع التقاريـر وأوراق مختصة بالدعاوى وبالدفاتر أو مرسومات الأراضى والأماكن لقوائم الحسابات أو ما يماثل ذلك بشرط أن يوضعوا داخل ملفـــات ولم يكن لهم خطابات أو أشياء من المراسلات العاديـة .

رابعا : قوائم مشال العربات أو بوالص الشحن أو قوائم القومسيونات التى تكون بيد القابودانات أو أصحاب المراكب أو الريســا أو العربجية أو الحمالـة ومـــا تماثلها الذين يختصـوا فقط بالبضائع المنقولـة بمعرفتهم أو التى يتسلموهـــا لأجل نقلهـا الى محـل آخـر .

خامسا : المراسلات المختومـة التى يكون حاملها أى شخص أو الفازينات اذا كـــان عددهـم كبيـر أو حالة الشخص الذى حاملهم لا يترتب عليها شبه فى كونـــه ينتفـع من نقلهـا .

سادسا : المراسلات أو المطروقات التى يكون ناقلها شخص مخصوص أو المرسولة مـــن قرية حيث لا يكون بها مكتب بوستة لأجل توصيلها الى المحل الأقرب الموجود به مكتـب للبوستـة .

سابعا : المراسلات أو المطروقات التى تنقلها مصلحة السكة الحديد بواسطة خدماها بشرط أن يكون ذلك فى حدود السكة نفسها وتكون المراسلات المذكورة مختصة بأشغال المصلحـة .

ولقد التزمت المادة الثالثة والرابعة الجمالين والشيالين وأصحاب المراكب بتسليم ما لديهم من مراسلات لأقرب مكتب بوستة أو مكتب صحة لتوصيلها لأصحابها كما الزمت العاملين داخل البوستة بالتشديد على شركات السكة الحديد والمراكب والوكلاء المتعهدين والعربجية بالوفاء بالتزاماتهما تجاه نقل البريد في مواعيده ومساعدة أدارة البوستة في معاقبة المخالفين (١)

---

١) المادة الثالثة والرابعة :

مستخدمين البوستة ملزمين بزيادة الالتفات والانتباه على أن توبيخات السكك الحديد ، والمراكب أو وكلاءهم والمتعهدين بالعربيات العمومية أو العربجية من أى نوع كانوا أو شخص كان لا يصير منهم تشبث في نقل مراسلات وعلى مأمورين الضبطيات وحكام الجهات وما يكن عليهم من الادارة ملزمين الزاما قويا بمساعدة مستخدمين البوستة متى طلبوا لذلك ، كحدوث تحقيق أو في مخالفة ضد هذه اللائحة يصير منع تجارى الشخص المتعدى على حقوق الحكومة والزامه بدفع الغرامات طبقا لهذه اللائحة .

فيليب جلاد " قاموس الادارة والقضاء " المطبعة التجارية بالاسكندرية عام ١٨٩٠ ص ٣٣٨ وما بعدها .

أما المواد الستة التالية فقد حددت أجرة كل خطاب طبقا لوزنه والمكان المناط الوصول اليه وقد وفرت ادارة البوستة هذه القوائم فى كل مكتب بريد وقد أعطت للراسل خرية دفع الأجر مقدما أو تحصيله من المرسل اليه، أما الخطابات المسجلة فكانت لا تدفع الا مقدما ، والحقيقة فكان دولاب العمل يتم بدقة من حيث فرز الخطابات وتحديد الرسوم المقررة واثبات عنوان المرسل اليه ، وكافة البيانات التى تسهل وصول تلك الرسائل لزويها ، وكان الافراد يتسلمون بأنفسهم خطاباتهم من مكاتب البوستة الموجودة فى القرى والمدن أما الخطابات الحكومية فكانت تحفظ داخل البوستة الى أن يحضر مندوب عن كل مصلحة ليتسلم ما يخص ادارته وفى حالة الخطابات المسجلة فكانت تحمل من قبل عامل البوستة الى العناوين المثبتة لديه (١)

---

(١) م ٥ : الأجرة التى صار تحصيلها على الجوابات فهى بواقع وزن الجواب العادى

م ٦ : الجواب العادى الذى لا يزيد وزنه عن عشرة جرامات وما زاد لغاية عشرين يحسب الطاق اثنين ، ومن العشرين الى الثلاثين يكون بالطاق ثلاثة وهلم .

م ٧ : الجوابات تتنوع : جوابات عادية خالصة الأجرة ، جوابات عادية ليست خالصة الأجرة ، جوابات موصى عليها ، وجوابات معمول عنها سيكورتاه

م ٨ : تخليص الأجرة على الخطابات العادية من محل الارسالية الى أى جهة داخل الحكومة هو على غرض من يرسلهم . أما الخطابات الموصى عنها أو المعمول عنها سيكورتاه فلا بد عن دفع أجرتها مقدم.

م ٩ : أجرة الخطابات التى ترسل من جهة الى جهة داخل الحكومة تدفع مقدما ، كما الموضح بعد لغاية عشرة جرام يدفع قرش واحد عطه صاغ تعريفة ، ومن عشرة جرام الى عشرين قرشين ، ومن عشرين الى ثلاثين يدفع ثلاثة قروش وهلم. باعتبار قرش واحد بكل عشرة جرام زيادة.

م ١٠ : أما الخطابات التى تخلص أجرتها ممن يتسلمها بدفع الطاق اثنين ط هو مقنن فى المادة التاسعة.

م ١١ : الخطابات أو المطروقات من أى نوع كانت التى تصير ارسالها من جهة الى جهة داخل الحكومة ، ما خلا المخالفات الجسيمة فلازم عن ابقائها داخل صناديق البوستة الحق الذى ما عدا المعمول عليه سيكورتاه أو الموصى عليها

ولقد حظيت الرسائل المسجلة باهتمام ادارة البوستة وأفردت لها خمس مواد من الثالث عشرة الى الثامنة عشرة ، حيث قسمتها الى فريقين الفريق الاول ويشمل الخطابات المسجلة من قبل الأفراد ، والفريق الثاني هو الرسائل الرسمية كتلك التي تصدر من مقر الخديوية المصرية أو الدواوين الحكومية ، فمن حيث الأفراد فعليهم أن يصنعوا أختاما ثلاثة بالشمع الأحمر على كل خطاب وبه علامة مميزة بداخلها اسم الراسل والمرسل اليه ، وعلى أن يغلق الخطاب من كل الجهات بدقة ما وعلى الراسل أن يدفع فوريا قرشان بالاضافة للأجرة العادية التي تدفع بكل رسالة ، أما ما يخص المظاريف الحكومية فتقدر قيمة التوصية ويقصد به التوصيل باليد مضافا عليها الأجرة المقررة ، وفقا لوزن تملك المظاريف ومن حق المصالح الحكومية الحصول على وصل الاستلام بحفظ حقها ويتسلم صور منه للجهة المراد الوصول اليها .

ولقد استطاعت ادارة البوستة تطبيق احدث الطرق العالمية المتبعة آنذاك لحفظ حق الراسل فمنها على سبيل المثال لا الحصر الغرامة التي تبلغ اثنان من الجنيهات المصرية تدفعها البوستة في حالة فقد أية رسالة مسجلة أو مظروف اذا ما طالب الفرد أو الجهة الفاقدة شكوى بذلك في غضون أربعة أشهر من تاريخ الارسال الا في بعض الحالات الخاصة بالرسائل الرسمية العادية حيث ان البوستة قد تحللت من الشرط الجزائي السابق توضيحه .(١)

= أو التي يتأشر عليها من طرف مأموري الجهات فلازم لمن يتسلمها باليد بمكتب البوستة مؤشر به تاريخ ومحل الاستلام كذا الختم ثاني يعرف به يوم الوصول ومحل الوصول نفسه" .

١) المادة ١٢ : الخطابات الموصى عليها هي على نوعين . الخطابات الموصى عليها بطلب رسائل والخطابات الموصى عليها رسميا .

حاشية تابعة المادة ١٣ :

مستخدمين البوستة ملزومين بالتوصية رسميا :

أولا : على الخطابات المعنونة باسم سعادة الخديوى الأكرم ، ثانيا جوابات المصالح وهى كافة المراسلات الميرى التى تسلم من الدواوين أو المصالح خطابات رسمت البوستة من ناظرها بالتوصية عليها .

مادة ١٤ : الخطابات التى يجرى التوصية عليها من أربابها يلزم أن تكون داخل مظروف وعلى كل واحد منها ثلاثة أختام بالشمع الأحمر مختومين بختم واحد وبعلامة خصوصية من طرف الراسل بالاختام المذكورة ويلزم وضعها بعناية الضبط، وحتى أن كافة ثنايات الجواب تكون محكمة .

مادة ١٥ : الخطابات الموصى عليها بطلب أربابها يلزم الدفع على كل جواب منها قرشين نظير التوصية عليه علاوة على أجرته الأصلية المقننة بواقع الوزن .

مادة ١٦ : مكتب البوستة حينما يتقدم له خطاب أو مظروف مقتضى ارساله بالتوصية عليه فملزوم الانتباه اذا كان الخطاب المذكور مغلوق ومختوم كما ينبغى وضع عليه أوراق تمغة البوستة اللازمة بقيمة الأجرة علاوة أجرة التوصية المذكورة ، على الخطاب المذكور ويعطى عنه وصل لصاحبه ليحفظه سندا بطرفه وبموجب يقدر يراعى فيما بعد .

مادة ١٧ : مصلحة البوستة عليها تدفع سواء أكان للراسل أو المرسل اليه مبلغا وقدره مايتان قرش غرامة عن كل جواب موصى عليه اذا فقد انه لم يكن بأسباب قضائية قهرية ولا عليها أن تدفع شيء خلاف ذلك بشرط أن الراسل أو المرسول اليه لا يتجاوز مدة أربعة شهور من طلبهم حقهم من تاريخ أرسالية الخطاب المفقود ، والجوابات الموصى عليها لا تقبل تقرير أربابها عن قيمتها .

مادة ١٨ : الجوابات الموصى عليها رسميا ليس مقتضى ان تكون مختومة بالشمع الأحمر ولا يترتب على فقدها دفع الغرامة المذكورة عنها فى المادة السابقة المرجع السابق (٣٤٠) .

استطاع المصريون استخدام البوستة فى نقل الحوالات المالية المعلومة القيمة ، وكذا السندات المالية وأطلقت على تلك الخدمة اسم " السيكورتاه " وأفردت لها اللائحة عشر مواد كاملة من المادة التاسعة عشر وحتى التاسعة والعشرون شملت طريقة وأسلوب العمل بالحوالة لكى تضمن سلامة توصيلها ، ولذلك فكان شرط اطلاع عامل البوستة على الرقم المالى المراد توصيله ضروريا وعلى الراسل أن يدفع بالاضافة الى أجرة النقل المادية وهى عبارة عن قرشان ما يعادل ثمن ($\frac{1}{8}$) المبلغ المراد تحويله ويحصل بالمقابل على وصل موضحا به كافة البيانات المثبتة لحقه بالاضافة الى اعطاء البوستة بيانات واضحة وسليمة عن المرسل اليه كاسمه وعنوانه وفى حالة فقد الحوالة لأسباب ترجع الى تقصير البوستة للراسل الحق فى استرداد كل أمواله الموضحة بالسند الموجود لديه الا فى حالات الحجز القضائى المطلوب من البوستة ذاتها (١)

---

(١) مادة ١٩ : الخطابات المعمول عنها سيكورتاه هى التى بداخلها سندات نقود أو أوراق حوالات بريد وأربابها يكونوا ضمنوا قيمة ما تحتويه فمصلحة البوستة عليها أن تضمن ذلك ، واذا لا سمح البارى وفقد الخطاب فتدفع المبلغ المتضمن عليه أن لم يكن فقده مبنى على أسباب قضائية قهرية .

مادة ٢٠ : مكاتب البوستة الكبار فقط هى المرخص لها قبول خطابات بالسيكورتاه متضمن مبالغ معلومة ولا يمكنها ارسال تلك الخطابات الا للمكاتب الكبار المماثلة لها .

مادة ٢١ : علم الخبر الذى يتحرر بالمبالغ التى تضمنه الاوراق المذكورة المطلوب اعمال سيكورتاه عنها يلزم ان يكون موضحا ويذكر فيه ما سيأتى مبلغ قيمة ... تعريفة .

مادة ٢٢ : الخطابات التى يكون داخلها أوراق متضمنة مبالغ ويرغب ارسالها بالسيكورتاه اللازمة تقديمها لمكتب البوستة وستخدم المصلحة المعد لخروجها يوضع على الظرف ورق تمغة البوستة بقيمة أجرتها وهى بواقع وزنها على مبلغ القرشين أجر التوصية عليها وزيادة على ذلك تحصيل قيمة السيكورتاه باعتبار ... على كل ما به قرش أى ثمن $\frac{1}{8}$ % على أى مبلغ كان مع كسوره ثم تقييد ... ويعطى لها الوصل اللازم للراسل بشرط أن الوصل يكون محرر بالرقم وبالحروف وبالمبلغ المتضمن عليه .

أما المرسل اليه الحوالة فعليه التأكد من سلامة أختامها ، وفى حالة الشك فى صحة قيمة الحوالة فله الحق فى طلب فتحها على يد وكيل البوستة شخصيا أو من ينوب عنه فى خمسة عشر أربعة أشهر على الأكثر ، على أن تفتح الحوالة بحذر شديد للحفاظ على شكلها وكل البيانات المدونة عليها ، وعند التأكد من صحة ما بها يثبت ذلك فى محضر لكى تخلو مسئولية البوستة .

تابع (١) مادة ٢٣ : الشخص المرسل اليه الخطابات المتضمنة لا يمكنه استلامها من دون تحقيق صحة اختامها وهى وحدها صاغ سليم يحرر عنها الوصل اللازم حيث بهذا الوصل فمصلحة البوستة تصير خالية من كل مسئولية .

مادة ٢٤ : اذا كان يلاحظ عند من يتسلم الخطاب حصول أدنى تغيرات فى الاختام البدائية أو مخالفات مما يرث الشبه عنده فلازم عن فتح الخطاب أو المظروف حتى يتحقق ما يكون داخله ، وفتح الجواب لازم أن يكون أمام وكيل مصلحة البوستة نفسه ، أو من يكون نائبا عنه رسميا حتى أن لا يفتح الخطاب سواء أمام أحد مستخدمين مصلحة البوستة ، وبفتحه يقتضى المحاذرة الكلية عن اتلافه بالأختام .

مادة ٢٥ : متى وجد أن الذى داخل الخطاب هو بالتمام فيكون من تسليمه ملزوم باعطاء الوصل باستلامه بخطه ، واذا أوجد شيء ناقص فيحرر عنه تقرير وبه أولا : يعلن السبب الذى لأجله صار فتح الخطاب أو المظروف ، ثانيا : اسم المكتب الذى أرسل لمن يد الخطاب وتاريخ تسليمه للبوستة من المرسلة منه ثالثا : اسم ولقب ووظيفة من أرسل الخطاب واسم ولقب ووظيفة المرسول اليه ومقدار وزن الخطاب أو المظروف وما يكون داخله وقيمة المبلغ التى تقرر عنه فى محل الارسالية وتحصل قيمة السيكورتاه عليه وعنوانه وعدد وقيمة الاوراق التى كان يلزمه وجودها داخل المظاريف كما والاشارات والملحوظات الخصوصية التى كان محتمل تحريرها على الأوراق فالجورنال الذى يعمل بذلك بمعنى أولا من المرسول اليه الخطاب ومن يستخدم مصلحة البوستة ويرسل موفقة الى ادارة العموم مع الجواب أو المظروف المذكور يجرى المقتضى بخصوصه .

وفى حالة حدوث أية مخالفة تذكر كافة البيانات الخاصة بالمحتويات الناقصة وعلى البوستة تحمل مسؤلياتها فى سداد المبالغ الناقصة للراسل أو المرسل اليه على حد سواء ويثبت ذلك فى محاضر البوستة وعليها أن تتابع بعد ذلك أسباب الخلل ، ولم يكن باستطاعة كل مكاتب البوستة القيام بتحويل السندات أو الحوالات المالية انما حددت مراكز البوستة الرئيسية فى عواصم المدن المصرية للقيام بهذا العرض فقط (١)

تابع حاشية (١) مادة ٢٦ :

اذا كان الذى أجرى التحقيق اللازم محل الاقتضى أو البحث والتحرى من طرف المصلحة يوضح بانه صار التعدى فى فتح الخطاب وكافة ما يكون ناقصا من المبلغ المذكور عنه من طرف راسله وان لم أمكنها دفع ذلك الى المرسول اليه فتدفع الى الراسل نفسه .

مادة ٢٧ :

الراسل والمرسول اليه خطاب متضمن للذى يتولى قيمة ما يكون فقده كما هو مدون بالمادة قبلخ ملزوم ان يقرر فى الفصل الذى يحرره بانه يتنازل الى مصلحة البوستة عن جميع حقوقه فيما يحرره بأنه يتنازل الى مصلحة البوستة عن جميع حقوقه متى صار فقده ويتعهد بالكتابة أيضا بأن يساعد المصلحة فى كونها تثبت حقوقها عن من تكون السندات محررة عليه .

مادة ٢٨ :

لا يسوغ لمستخدمين مصلحة البوستة أن يتداخلوا فى علق الخطابات الموصى عليها أو المعمول عنها سيكورتاه انما هم فقط ملزومين بالملاحظة اذا كانت الخطابات هى بحسب الشروط المذكورة فى هذه اللائحة ولا يلزمهم سوى تفهم من يرسلوا بالخطابات المذكورة عن المقتضى اجراءه على أنهم يطرقوا تلك الجوابات بأنفسهم على حسب ما هو موضح بهذا .

مادة ٢٩ :

لا يقبل أدنى تداعى على الجوابات الموصى عليها أو المعمول عنها سيكورتاه بعد مضى أربعة شهور من تاريخ تسلمها للبوستة .

المرجع السابق .

امتدت الخدمات البريدية لتشمل بجوار الحوالات والرسائل والطرود المختلفة كطرود البضائع الجافة من حبوب وعطارة وأدوات الا أنها امتنعت عن نقل السوائل القابلة للتلف أو التى قد تفسد ما يجاورها من بضائع وقد وضعت مواصفات محددة لنقل تلك البضائع وفق مواصفات خاصة معينة كأن توضع داخل لفائف محبوكة جيدا ثم تلف فى مظاريف وأحبال من الدوبارة وبوسيلة تضمن عدم ضياعها ويسهل فى نفس الوقت الاطلاع على محتوياتها ومعرفة ما بداخلها هذا وقد منعت الادارة ارفاق خطابات بداخل الطرود الا اذا دفعت عليها رسوم ارسالها منفصلة عن ثمن الطرود ، وحدد تسعيرة الطرود وفقا لحجمها ووزنها على ألا يزيد زنة الطرد الواحد عن الفان جرام (١)

---

١) مادة ٣٠ :

أجرة المغلفات التى داخلها كتابات خصوصية وعينات البضائع تدفع بالكامل بوقت تسليمها البوستة ،على الوجه الآتى :- لغاية خمسون جرام قرش واحد عملة تعريفة مصرى ، ومن خمسون الى خمسماية جرام تدفع ثلاثة قروش ، ومن خمسماية الى ألف جرام خمسة قروش ، ومن ألف الى الفان تدفع عشرة قروش وما زاد عن هذا الوزن لا يصير قبوله .

مادة ٣١ :

اذا تراءا بأنه موجود داخل الطلفات أو الكتابات الخصوصية أو عينات البضائع خطاب عادى فيتحصل من المستلم اليه خلاف الأجرة الأصلية أجرة الخطاب أيضا ، واذا كان الجواب وزنه الطاق اثنين فلازم عن كونه تمثل فيما جميعه بدفع الاجرة المحددة عن الخطابات التى لم تكن تحصل عنها بالكامل .

مادة ٣٢ :

عينات الحبوب والأبزار والأجزاء وأدوات العطارة وخلافها التى تميز ممكن وضعها داخل ملف كما وعينات البضائع الأخرى فلازم ان تكون ملفوفة ومحبوكة بالدوبارة بدون أختام حيث يسهل فتحها لمقابلتها .

مادة ٣٣ :

المواد السائلة والارواح وأى شىء كان يكون حصول تلف منه اى الخطابات فلا يصير قبوله بوجه من الوجوه .

وتؤدى الخدمات البريدية الى نقل الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية من العاصمة الى المدن والقرى على حساب خصمة فضة عن كل أربعين جراما ، ويزداد المبلغ تبعا لزيادة الوزن فالمطبوعات من مؤلفات وكتب وخلافه فيدفع عشرة فضة من كل أربعين جرام عشرا وكانت ترسل فى مغاريف تغلق امام عامل البوستة لمعرفة محتوياتها . وكان على ما يظن تغليف الصحف والمجلات بالمؤلفات والكتب نظرا لاختلاف الأجر المقرر لنقل كل منهما ، وفى حالة الرغبة فى جمع النوعان معا فى طرد واحد فتدفع القيمة على حساب أن الطرد بكامله يحتوى مؤلفات ومطبوعات أى عشرة فضة عن كل أربعين جراما ولا بد من دفع الأجرة قبل أرسالها والا حجزت كطرود غير قابلة للارسال (١)

---

(١) مادة ٣٥ :

الخازينات والتأليفات الدورية يدفع عنها بسارة خمسة فى كل أربعين جرام ، وعشرة فضة من أربعين الى ثمانين جرام وهلم باعتبار خمسة فضة عن كل أربعين جرام زيادة والكسور تحسب بالكامل .

مادة ٣٦ :

الأوراق والمطبوعات غير الدورية والاعلانات وتصاوير الطبع والمنقوشات والاوراق المطبوعة على الحجر والرسومات والصور المطبوعة على الشمس أو باليد ، وكشوفات أسعار السلعة والطبائع الجارية والتأليفات الصغيرة أو الكبيرة والكتب المجلدة وأوراق الموسيقى المطبوعة أو المكتوبة باليد يدفع عليها الطاق اثنين عن ما هو محدد فى المادة السابقة .

مادة ٣٧ :

كامل المطبوعات الدورية أو غير الدورية اللازم عن ارسالها الى البوستة داخل القطر يدفع عنها الأجرة الأصلية فقط والملفات تكون مغلقة بشرط أن يعلم ما هو بداخلها

مادة ٣٨ :

اذا كان يوجد عشرة فضة عن كل أربعين جرام منها واذا كان يوجد فيها أوراق مطبوعة يدفع الاجرة عليها طبقا للمادة ثلاثون .

أما التهانى والدعوات والعزائم والمنشورات الدعائية وكشوف أسعار العملة وما شابه ذلك من أوراق فلها فى ادارة البوستة أسلوب فى الانتقال حيث توضع عليها أرتام هندية مميزة وعليها رسوم قليلة ومن حق الراسل أن يضع على المظروف ألقاب التفخيم أو التمجيد التى يريد هذا دون تدخل من ادارة البوستة (١)

---

(١) مادة ٣٩ :

أجرة المطبوعات من أى نوع كان يلزم دفعها وقت تسليمها بالبوستة وأما المطبوعات التى لم يصير دفع اجرتها مقدما بالكامل أو يدفع جانب من أجرتها فقط فلا يصير أرسالها وتحجز ويخبر بذلك من سلموها اذا كانوا معلومين اذا كانوا ليس معلومين فيصير ابقاءها ضمن الأشياء الغير مقبولة .

مادة ٤٠ :

الفازينات والمطبوعات التى بخلاف لائحة المصلحة يوجد داخلها تحريرات سوى كانت المطروقات أو داخل الاوراق فيلزم أصحابها أن يرفقوا عليها قيمة الخطابات الغير خالصة أجوتها بواق الطاق اثنين واذا كان المرسل اليه الاوراق المذكورة لم يدفع عليها ذلك فالمصلحة لها أن تطلب من أرسالها بدفعها اذا كان معلوما بطرفها ويكون المذكور ملزوم بذلك .

مادة ٤١ :

كشوفات أسعار العملة وأثمان البضائع الجارية والمنشورات والاعلانات وأوراق الدعوات والعزائم وما أشبه ذلك مرخص تحرير بعض الارقام الهندية عليها باليد كما وتاريخها وعنوانها وأسم راسلها ومرخص أيضا تحرير كلمات التفخيم المعتاد تحريرها على التأليفات الصغيرة من طرف من يرسلها .

أما فيما يتعلق بالمراسلات الخارجية لكافة الدول الاوربيـة فتسير وفقا للشروط والمواثيق الدوليـة خاصة أن لم تكن بين تلك الدول والدولة العثمانيـة أية اتفاقيات تغير مـن ذلك، وبوستـة مصر عليها تحديد الرسوم كما هو مبين داخـل القطر المصرى (١)

ولقد اتسعت ادارة البوستة أو توقعت من ثم زيادة اتساع خدماتها حتى تشمل معظم القرى والمدن بالقطر المصرى لذلك وضعت فى اللائحـة الحق فى نقـل مكانها من مبنى لآخر سواء فى المبانى الحكومية أو التى تخصصها لهذا الغرض، وقد الزمت العاملين فـى اداراتها الابقاء على نفس المسئوليات من توصيل ونقـل المراسلات للمكان الجديد وللادارة الحق فى زيادة الأجرة المقررة ان شاءت كحق لها على المراسلات العادية أو المسجلـة أو الموصـى عليهـا ٠٠٠الخ (٢)

---

١) مـادة ٤٢ :

مصلحة البوستـة لها أن تحدد التحريرات الواردة والصادرة من والى بلاد بـرة والخارج وذلك باعتبـار الشروط المعقودة بين الـدول ٠

مـادة ٤٣ :

المراسلات الواردة والصادرة من والى البلاد الاجنبية ولا يكـون موجود هنـاك شروط معقودة بين حكوماتها والدولـة العلية يلـزم أن يدفع عنها بواقع التحريرات الجاريـة داخـل الحكومـة ٠

٢) مـادة ٤٤ :

مصلحة البوستـة عند اتساع انشغالها بالخصوص للوقت يمكنها أن تنقل تحريراتهـا من محل الى محل داخل الحكومـة بواسطة الملتزمين المتعهدين بالنقل سوى كانوا بالعربات أو بالركائب أو بالسفائن أو بالمراكب وغيـرها ٠

مـادة ٤٥ :

أجرة التحريرات اللازمة نقلها بالوسائط المذكورة أعلاه تكون حسب ما هو محدد بالمواد السابقة، أما الارسالية التى يصير أجراها بوسائط خارجة عن مصلحة البوستة لا يمكن أن يدخـل فيهـا تحريرات من نوع الموصـى عليها أو المحصول عنها سيكورتـاه ٠

وفى نفس العام الذى صدرت فيه لائحة البوستة المصرية توجه رئيس ادارة البريد المصرى " موتس بك " الى أوربا للاشراف على رسم طوابع بريدية خاصة بمصر وبعلامات مميزة للمجتمع المصرى لكى تعمم فى كافة المكاتب البريدية بالقطر المصرى ولتمثل محل النقود فى استخدام المراسلات بكل أنواعها .

كما أن اللائحة من المادة السادسة والاربعون وحتى الخمسون أعطت للحكومة المصرية الحق فى اختيار الشكل والقيمة المالية لكل طابع بريدى وعممت مشروعة الطوابع على أن يوضع على كل خطاب طابع واحد ان كان عاديا وأكثر من طابع على الرسائل المسجلة (الموصى عليها) وكذلك على الحوالات (السيكورتاه) فعلى الراسل الصاق العدد الكافى من الطوابع طبقا لحجم ومسافة ونوع الرسالة على الا يستخدم الطابع اكثر من مرة واحدة ومن أجل الاحتياط والتأكد من ذلك ألزمت العاملين فى البوستة ختم الطابع الملصق على الرسالة حتى تحول دون استخدامه مرة أخرى وفى حالة خطأ الراسل فى الصاق العدد الكافى من الطوابع على الرسالة فعلى المرسل اليه تسديد القيمة الباقية عند استلامه للرسالة (١)

---

١) مادة ٤٦ : أى أجرة كان يستحق دفعها الى مصلحة البوستة على التحريرات التى يرغب ويلزم ارسالها خالصة الأجرة يجرى تسديدها بواسطة وضع ولصق ورقة أو أكثر من أوراق تمغة البوستة على كل جواب أو مظروف من الخطابات بشرط أن ثمن الأوراق المذكورة تساوى الأجرة التى تكون مطلوبة البوستة بواقع الأجرة المقننة فى هذه اللائحة .

مادة ٤٨ :

كل من يرسل تحريرات يلزمه أن يلصق على كل واحدة من التحريرات المذكورة ورقة تمغة البوستة قبل أن يوضعها فى الصناديق المعدة لذلك وكذلك الخطابات الموصى عليها والمعمول عنها سيكورتاه يلزم وضع ورق التمغة عليها من أحد مستخدمى البوستة .

لا تتحمل البوستة مسؤلية الرسالة الخالية من طابع البوستة ، وفى بعض الحـــالات تحمل الرسالة ويدفع المرسل له قيمة الطابع (١)

اما اذا اكتشف استخدام طابع بريدى اكثر من مرة يلغى ويدفع المرسل له القيمة مـــرة أخرى وعلى ادارة البوستة متابعة مصدر الطابع المزور لمعرفة الاسباب ومنعها مستقبلا . وتطبق نفس الشروط على الطرود والحوالات والمسجلات الخ من خدمات بريدية حتى يحاط التعامـــل بكافـــة ضمانات السلامـــة والنظام والانضباط ، وهذا فى حد ذاتـــه تقدم ودقة رافقت العمـــل فى ادارة البريـــد فى عصر اسماعيـــل (٢)

تابع حاشية (١) مـــادة ٤٩ : أوراق تمغة البوستة الملصوقـــة على التحريرات يصير شطبهـــا بمكتب محـــل الارسالية الأصلى ما دام يرجعـــوا بالتمام واذا كان قيمة أوراق التمغة التى تكـــون ملصوقـــة على الجواب العادى لا تساوى الأجرة اللازم دفعها عنه فيعتبر كأن ليس خالص الأجرة ويجرى احتساب باقى ما يستحق من الأجرة اللازمـــة .

مـــادة ٥٠ :

الجوابات التى لم تكن خالصة الأجرة يصير ايضاح أجرتها بظاهرها بأرقام محررة باليد وعلى مقتضاهـــا يصير طلب وتحصيل أجرتهـــا من المرسول اليـــه .

(٢) مـــادة ٥١ :

تخليص أجرة المطبوعات من أى نوع كانت العينات والاوراق المحررة باليد يجرى فى حفظ نقل الخطابـــات بواسطة وضع ورق تمغة عليها من يرسلها واذا كانت اوراق التمغة الملصوقـــة على تلك الاوراق لا تساوى الاجرة المستحقة عليها فتعتبر طبعا كأنهاغير خالصة أجرتها ولا يصير ارسالها وانما اذا أمكـــن يحطى غير منها الى أربابها .

مـــادة ٥٢ :

اذا حصل اختلاس فى وضع اوراق تمغة برانية يتحرر عنها تقرير خصوصى من محل مكتب البوستة الذى يتظاهر له ذلك ويرسل الى عموم المصلحة مع الشيء الذى صار الاختلاس بـــه لأجل اقامة الدعـــوى المقتضية من طرفها على من يوم حسب الأصول — والخطابات والمطروقات التى يوضع عليها ورقة تمغة غير برانى انما به اشارات يعلم منها انه صار غسيله أو اجراءات مصطنعـــة لمحو ختم المصلـــحة الخصوصى الذى عليه اشارة فوق استعمـــله أو اشـــــارات

كانت العادة المتبعة فى استلام الرسائل من قبل الافراد أو الشركات هو ان يتو المحرر أو مندوب المصلحة الحكومية والتجارية الى مكتب البريد الموجود بالحى الذى يقطن فيه ويتسلم بنفسه ما يخصه من خطابات وكذا الصالح الحكومية وكل من مكتب البريد يوجد بداخله أرفف معنونة باسماء الصالح أو الشركات أو اسماء الشوارع الهامة ويوضع بداخلها الخطابات المعنونة على تلك المناطق بسهولة تسليمها والتعرف عليها (١)

لكن الوضع كان مختلفا بالنسبة للخطابات المسجلة (الموصى عليها) أو الطرود السيكورتاه فكان على عامل البريد توصيلها الى العناوين المدونة عليها بنفسه واستلام ايصال من المتسلم بذلك (٢)

تابع مادة ٥٢ :

أحد يعلم منها أنه استعمل سابقا ،فلا يصير اعتمافه وتتحصل الأجرة على الخطابات أو المطروقات المذكورة بالكامل ما دام كذا صفتها ،أما المطبوعات التى يوجد عليها ورق تمغة بهذا النوع لا يصير الاعتناء وتوصيلها لمحلاتها وأوراق التمغة الذى لم تكن مستكملة كأصلها ويصير قطعها باعتبار النصف،أو أقل أو ابلغ وتوضع على الخطابات أو المظروفات هلالها قيمة ولا تعتبر ولا يكون قيمة تلك الورقة الغير مستكملة الطاق اثنين بالنسبة لاجرة الخطاب

(١) مادة ٥٣ :

توزيع الاوراق لأربابها فى أى جهة كانت تصير اجرائه فى شبابيك مكاتب البوستة المعدة لذلك .

(٢) مادة ٥٤ :

الخطابات التى تكون موصى عليها أو مضمون عنها سيكورتاه لا يمكن تسليمها الا فى يد أربابها بالنفس ،أو لمن ينوب عنهم ويكون بيد هم ورقة توكيل بذلك .

كانت سرية المراسلات وحفظ أسرار المتعاملين مع ادارة البريد أحد سمات البوستة المصرية ، وشعر المواطنين بالاطمئنان فى التعامل معها حيث دربت العاملين بها على اخفاء أسماء المراسلين وكذا منعت قطعيا فتح الخطابات أو تسليمها لغير أصحابها الا فى حالة القصر ، فكانت تسلمها لوالديهم أو لوكلائهم وكذلك فى حالات الحجوزات القضائية المطلوبة من المحاكم رسميا باشعار قانون ، وفى حالة وفاة أحد الأفراد تحفظ الخطابات الى أن يتسلمها الورثة (١)

---

١) مادة ٥٥ :
أسرار الخطابات لا يمكن الاباحة بها ومصلحة عموم البوستة المقتضى فى الاحتراس على أن التحريرات لا يصير فتحها ، ولا الوقوف على ما تحوى من طرف أى شخص كان .

مادة ٥٦ :
لا يمكن لمستخدمين البوستة أن يعلموا أحدا عن أسم من يرسل أو من ترسل اليه تحريرات مهما كانت .

مادة ٥٧ :
لا يسوغ لمستخدمين البوستة أن يسلموا لأحد بناء على طلبه التحريرات المحررة للغير ما لم يكونوا هؤلاء الأشخاص هم المرسول لهم تلك الخطابات أو وكلائهم .

مادة ٥٨ :
يستثنى من ذلك أولا : الخطابات المحررة للقصر حيث يمكن تسليمها لوالديهم أو للوصاة عليهم بشرط ان يثبتوا ذلك ، ثانيا : المخالطات التى يصير حجزها بأمر أحد المحاكم

مادة ٥٩ :
لأجل اجراء الحجز السابق ذكره يلزم اشعار مصلحة البوستة عن ذلك بالكتاب

مادة ٦٠ :
عند وفاة أحد من المرسول اليهم خطابات فمستخدم البوستة المأمور بتوزيع المراسلات يمكنه حجز تلك الخطابات متى صار طلب ذلك منه بالكتابة من طرف أحد من مستحقى تركة المتوفى المذكور وذلك فقط من المساحة اللازمة لرفع الحجز الواقع بأمر أحد المحاكم .

عموما لم تختلف الخدمات البريدية التى تقدم حاليا عما كانت تقدم فى عصر اسماعيل فكان بامكان الأفراد تغيير عناوينهم وتصل اليهم الخطابات على العناوين الجديدة بعد اخطارهم البوستة بالعنوان الجديد ، وفى حالة عدم الاستدلال على العنوان ترد الرسائل لراسليهم مضمونا من فقدانها ، وبامكان الراسل استرداد خطابه بعد وضع طابع البوستة وقبل تحركه للعنوان المرسول اليه ، بشرط توقيع ضامنين للتأكد رسميا من أنه صاحب الرسالة المتراجع نفسه وفى حالة عدم ضحة توقيع الراسل وطالب الاسترداد فيحتفظ بالخطاب فى البوستة وتفتح الرسالة ويثبت ذلك فى محضر تشرح فيه كافة البيانات والدوافع والنتائج (١)

---

١) مادة ٦١ :

اذا كان أحد يطلب اعادة محوالة اليه لتغيير عنوانه فالبوستة يمكنها أن تسلم له فى الجواب المذكور عند معاينة الحكم الذى معه على ما هو موضوع على الظرف ومقارنة العنوان على خط من طلب اعادة الخطاب المذكور بشرط أن يجرى تصليح عنوانه فى محل البوستة بالنفس وفتحه مطلقا ممنوع .

مادة ٦٢ :

اذا كان بعض الأشخاص يريدوا أحد خطاب بالتالى بعد ما يكونوا سلموه للبوستة فملزومين أن يطلبوا ذلك بالمكاتب الرسمية وعليه امضاء شاهدين معتمدين ومفروضين يكونوا ضامنين ومسؤلين عن كلما يترتب على تسليم الخطاب المذكور وعلى تأخيره .

مادة ٦٣ :

من بعد طلب الخطاب المذكور بالمكاتبة حسبما قبل فى المادة السابقتيصير فتحه بمعرفة مأمور البوستة الموجود بالمحل وبحضور الطالب لاعادة الخطاب ولدى التحقيق وثبوت صحة الفيرمة أو الختم يصير اعادة الخطاب المحكى عنه لصاحبه من بعد استخلاص أجرته المقننة كما أنه وصل لمحل الارسالية .

مادة ٦٤ :

اذا لم يظهر صحة الختم ، أو الفيومة لدى المقارنة فمأمور البوستة السالف ذكره لا يسلم من اعادة الخطاب لصاحبه بل يكون ملزوم بغلقه ، ثانيا : يختم بختم المصلحة ويتحرر بظاهره أنه فتح والسبب فى فتحه ويوضح ذلك هو والشخص الذى يكون طلب الخطاب المذكور .

بعد توزيع الخطابات وجدت البوستة أن حضارة خطابات لم يتسلمها أصحابها سواء الراسل أو المرسول اليه وقد احتفظت البوستة بهذه الخطابات مغلقة كما هى وكانت تعقد جلسة عامة من كبار المسئولين فى ديوان عام البوستة وفى تلك الجلسة تفتح الخطابات لا للاطلاع على محتويات الرسائل انما بغرض التأكد من خلوها من مستندات مالية أو حوالات نقدية وعند العثور على مثل تلك الأشياء ، ترد الى المخاوين التى قد تكون بداخل الخطاب والا فكانت تحفظ فى ديوان عام البريد لمدة خمس أعوام ، وفى حالة خلو الخطابات من تلك المستندات تعدم وتحرق بمعرفة الادارة (١) .

---

١) مادة ٦٥ : الخطابات الغير مقبولة هى التى تكون لأى سبب ما بقيت بدون تسليم .
مادة ٦٦ : كل خطاب أو مظروف يمكن عدم قبوله من طرف المرسول اليه قبل فتح ختمه ، انما يوضع على ظاهره لفظة غير مقبول بخرمة من لم يقبله ، وحيث ما المذكور لم يمكنه التحرير ولم يريد أجرى التأشير المحكى عنه فستخدم البوستة يجرى ذلك عوضا عنه ، واما اذا كان الخطاب الغير مقبول عليه ختم يعلم من اسم من أرسله ، أما اذا كان ذات المرسول اليه يخبر البوستة حتى عن الرسم المذكور فيعاد اليه الخطاب من طرف المصلحة أى البوستة .

مادة ٦٧ : الخطابات التى لم يستلموها أربابها فى مسافة شهرين تقريبا تعتبر كأنها غير مقبوله وترسل الى مصلحة عموم البوستة ليصير فتحها وتمزيقها بمعرفة مدير المصلحة أو من يوكله عنه فى ذلك من مستخدمين البوستة الكبار ويكون ذلك بحضور من يلزم من طرف ديوان المحافظة .

مادة ٦٨ : مستخدمين البوستة الذى يحال عليهم فتح الخطابات الغير مقبولة لازم أن يجرى ذلك بغاية الاحتراس ولا يتجاوزوا على قرابة مضمون الخطابات ويكتفوا بقرابة فيرمة أو ختم المراسلات المتضمنة أوراق مبالغ أو سندات وخلافه فالخطابات التى توجد بها أوراق مبلغة أو أشياء مثمنة يصير ارسالها للتوصية عليها الى من يكون محررة له أو ارتجاعها لمن يكون أرسلها حسب المقتضى .

مادة ٦٩ :
المراسلات الموصى عليها أو المعمول عنها سيكورتاه والتحريرات التى توجد داخلها أوراق مهمة أو أشياء مثمنة وتكون موجودة فمن الغير مقبولة ولم أمكن تسليمها لاربابها لعدم الاستدلال عليها تحفظ فى مصلحة عموم البوستة لغاية خمس سنوات متوالية وعند انتهاء المدة المذكورة يصير تمزيق الخطابات المحكى عنها ، وأما ما يكون داخلها من الأشياء المثمنة يصير اضافتها لجانب الديوان .

أما المراسلات الواردة من دول أجنبية فلا تعدم مطلقا مهما طالت مدة بقائها بالبوستة واضطرت الى الهيئات الأجنبيـــة التى وردت منها دون مساس (١)

كما أن اللائحة قد الزمت ادارة البوستة بتوصيل خطابات لافراد الى العناوين الجديدة التى تم تغييرها وبنفس طابع البريد ملصـــوق على الخطاب، بمعنى أنه لا يضاف طابع آخـــر ولا يلغى الذى تم استخدامه على الرسائل قبل لتغيير العنـــوان (٢)

كانت البوستة المصرية فى عهد اسماعيل تضطلع بنقل الحوالات الذهبية والفضية أيضـــا وان اقتصر أداء هذه الخدمات على مكاتب البريد الكبيرة والرئيسية فقط وفى حدود لا تزيـــد عن ما قيمته ثمانية آلاف قرش مصرى، ويدفع الراسل سبعة فضـــة ونصف عن كل مائة قرش مـــن الذهب، وأما العملات الفضية فتدفع ضعف القيمـــة أى خمسة عشرة فضة عن كل مائة صاغ مصرى فضة (٣)

---

١) مـــادة ٧٠ :

المراسلات مهما كانت الواردة من بحر بـــرا وتكون بقيت بالمصلحة لسبب من الأسباب لا يصير فتحها مطلقا بل وتعاد بالتالى الى مصالح الجهات الواردة منهـــا .

٢) مـــادة ٧١ :

المراسلات التى يكونوا أرسله بها مسافروا من الجهة الذين كانوا بها يصير ارسالها لهم بمحل وجودهم بدون زيادة أجرة عليهم اذا كان سبق اشعار مصلحة البوستة بانتقالهم

٣) مـــادة ٧٣ :

جميع مكاتب البوستة الكبار مرخصين باستلام النقود الذهبية التى لا تتوقف قيمتها مبلغ ثمانية الاف قرش عملة مصرى تعريفة وباعطاء التحويلات اللازمة بذلك تحـــت اذن الراســـل تدفع الى أربابهـــا من مكاتب البوستة الاخرى الكبار الموجودة داخـــل الحكومة، ويؤخـــذ على ذلك أجرة مقننة باعتبار سدس ونصف قيراط عنها أى سبعة فضـــة ونصـــف عن كل مايـــة قرش صاغ مـــن صـــاغ .

وكانت الحوالات الذهبية والفضية توضع فى صرة وترسل كحوالة عليها توقيع من الراسل ويأخذ عنها وصل فيرد به القيمة المالية المحولة والمبلغ المدفوع، وكان المرسل اليه يوقع ايصال استلام به كافة البيانات (١)

أما فى حالة عدم استلام الوديعة المالية الذهبية أو الفضية لسبب أو لاخر فى مدة لا تزيد عن خمس سنوات تودع الوديعة فى ديوان عام البوستة، كذلك لا تسلم الصرر المالية وما شابهها لا لاصحابها أو وكلائهم (٢)

---

١) مادة ٧٣ : مكاتب البوستة المذكورة مرخصة أيضا باستلام وتسليم جميع النقود من ذهب وفضة بأى مبلغ كان داخل صرة مغلوقة ومختومة جيدا بالجمع الأحمر وعليها الماركة والنمرة اللازمة ليتيسر ارسالها وتسليمها لمحل بوستة آخر مثله بموجب بوليصة تعطى الى الراسل ومحرر عليها ما ذكر ونمرة الصرة وقيمة المبلغ المرسول أيضا بالمطة الصاغ المصرى على مقتضى ما قرره تحرير الراسل المذكور ويكون عليها أيضا أسماء كل من الراسل والمرسل اليه، فالمرسول اليه يحرر الوصل اللازم من ذلك حين الاستلام فوق عين البوليصة ويدفع المصرر المحفوظ بمصلحة البوستة، والأجرة اللازم دفعها على الصرر المغلوقة هى كما سيأتى ٥ر٧٪ من الذهب وأما الفضة فيدفع عليها الأجرة الطاق اثنين أى خمسة عشرة فضة على كل ما به قرش جمعه صاغ من صاغ ؛

مادة ٧٤ :

مصلحة البوستة تضمن الصرر الذى تلم الى مكاتبها ؛

مادة ٧٥ : لا يسوغ لأحد السواحين المتوجهين بالسكك الحديد المصرية المصرية أن ينقلوا أصحبتهم أشياء مثمنة أو نقدية تفوق قيمتها عن مبلغ عشرة آلاف قرش صاغ تعريفة ؛

مادة ٧٦ :

كل من تجارى على مخالفة فتطرق المادة السابقة وتحقق عليه ذلك يعبر الغرامة من طرف مصلحة البوستة بدفع خمسمائة قرش غرامة والأجرة الطاق اثنين ايضا نظير التحدى الذى حصل معه ؛

مادة ٧٧ : الصرر والحوالات النقدية التى لم يحضر أربابها للاستلام بالسهو أو لسبب آخر ويمضى عليها خمس سنوات من تاريخ تسليمها الى البوستة تضاف لجانب الديوان ؛

أما اذا تشككت ادارة البوستة فى نوعية الحوالات أو احجامها فمن حقها فتحها أمام الراسل أو المرسول اليه ، وفى حالة عدم مطابقتها للبيانات المذكورة بدفع غرامة قدرها خمسمائة قرش بالاضافة الى اعادة دفع الأجرة مضاعفة وعند الاستلام وفى كل الأحوال المرسل اليه حوالة بريدية عليه اثبات هويته واستحضار اثنان من الشهود لتأكيد تلك المصرية (١)

مما سبق يتضح لنا أن اللائحة الخاصة بالبريد رغم كونها الاولى فى القطر المصرى الا أنها تضمنت كافة الاحتياطات التى تؤمن سرية وسلامة المراسلات ، وكذلك تنوع استخداماتها من طرود الى سجلات الى حوالات مالية ذهبية كانت أو فضية ولم تنسى أن تفرض عقوبات على العاملين بها فى حالة اهمالهم .

---

(١) مادة ٧٨ : اذا حصل ضياع حوالة نقدية أو بوليصة صرر لمكتب البوستة الأصلى الذى استلم المبالغ المذكورة به أن يخرج نسخة أخرى مثلها عند ما يطلب ذلك منه برسما من طرف الراسل .

مادة ٧٩ : الأشياء المشمنة والصرر وقيمة حوالات البوستة لا يمكن التسليم فيها الا فى يد أربابها بالنفس أو لمن ينوب عنها ويكون بيدهم ورقة توكيل بذلك ، ومصلحة البوستة لها الحق بدون خلافها فى فتح صناديق المشمنات أو صرر النقدية وذلك أمام أحد من أربابها سوى كان الراسل أو المرسول اليه متى حصل عندها اشتباه فى اختلاف ما هو مقرر من أربابه سوى أكان عن المقدار أو عن الصنف ومتى نظر أن التقدير غير حقيقى السابق تحريره من الراسل ، فالمذكور يكون ملزوم بدفع الغرامة المذكور عنها فى المادة السادسة والسبعون فى هذه اللائحة .

مادة ٨٠ : المرسول اليه أشياء مشمنة أو صرر أو بيده حوالات البوستة ملزوم هو أو من ينوب عنه أن يحضر اثنين شهود معروفين بالبوستة يمضوا معه الوصل اللازم عند الاستلام من دفتر المصلحة المعد لذلك ما دام لم يكن معروف شخصيا بغرامة مستخدم اليوستة " .

الاتفاقيـة البريدية النمساويـة "

مما سبق اتضح لنا كيف أن اسماعيل يعتبر المؤسس الحقيقى لهيئة البريد المصريـة حيث وقع عقد شرائها من الاجانب لتصبح هيئة مصرية فى اكتوبر عام ١٨٦٤ ثم بعد بضعة شهور أى من اول يناير عام ١٨٦٥ أصبحت ملكا للحكومة المصرية تسير وفق اللوائـح الوطنية وتربط معظم عواصم القطر بخدماتها ،كما وضعت لها لائحة جيدة تمكنت مـن خلالها سلامة الأداء وحسن الادارة للدرجة التى اعتبرتها بريطانيا اكثر تقدم من بريد الدولة العلية ذاتهـا ... كما ان هيئة البريد توسعت خدماتها الى الدرجة التى لا تختلف فيها عما هو متبع الان فكانت تنقل بجوار الخطابات الحوالات المالية الورقية والعملات الفضية والذهبيـة وكذلك الطرود بأنواعها من حبوب وبضائع وأدوية وخلافه .

ثم تقدمت خدماتها وأصبحت تربط معظم قرى ومدن القطر المصرى فعقدت اتفاقية مع السكك الحديدية تسير بموجبها ينقل البريد فى مواعيد محددة ثابتة سواء داخل مصـر أو بين مصر والسودان وكذلك الحجاز بالجزيرة العربية ويعتبر هذا العمل تقدم بكـل المعايير وتعبيـر عن مسؤليـة مصر القومية تجاه الوطن العربى باعتبارها الام الكبـرى

لم تكتف ادارة البريد بما تقدم سالفا انما أرادت أن تتصل بريدها بالعالم الخارجـى ولذلك عقدت أول اتفاقيـة بينها وبين النمسا فى السابع من ديسمبر عام ١٨٦٧ وقد مثل الحكومة المصريـة رئيس هيئة البريـد المصرى المسيو ليبوجاكو موتس بك حامل النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة ، كما مثل الجانب النمساوى قنصل النمسا بمصر المسيو جوستافاد مشرايز حامل النيشان الخديوى من الدرجة الثالثة أيضـا .

وقد اشتملت الاتفاقيـة على اثنان وعشرون مادة نظمت سير العمل بين الهيئتان ، فأقرت المادة وجوب مكتب واحد للبوستة النمساوية بالاسكندريـة ترد اليه كافة المواسلات مـن خطابات ومطبوعات وجرائـد وعينات واردة بواسطة المكاتب البريد النمساوى بغرض توزيعهـا داخل القطر المصرى ولهذا المكتب القريد تسلم الحكومة المصرية بدورها جميع مراسلاتهـا ومنشوراتها ومطبوعاتها وكذا عينات بضائعها المراد توزيعهـا فى النمسا أو للجهـات

التابعة للدولة العثمانية التى بها مكاتب بريد نمساوية وذلك فى مواعيد وصول ورحيل قطارات اللويد النمساوى .

أما بخصوص الأجر المتفق عليه بين الطرفان عن كل ارسالية فقد تركت المادة الاولى للراسل حرية دفع القيمة مقدما أو تعليقها على المرسول اليه بحيث لا يستطيع الثانى استلام الرسالة دون دفع أجرة نقلها .

وجاءت المادة الثالثة لتحدد القيمة المالية المقررة على الخطاب المرسل بين النمسا الى القاهرة بخمسة وعشرون صلدى نمساوى فى حالة الدفع مقدما من قبل الراسل ، وخمسة وثلاثون صلدى نمساوى فى حالة الدفع المؤجل من قبل المرسل اليه ، أما الخطاب المرسل من القاهرة الى النمسا فيدفع عليها قرشين ونصف تعريفة على الرسالة العادية أو ثلاثة قروش ونصف للرسالة الواردة الى مصر غير خالصة الدفع .

كما تضمنت الاتفاقية وزن الخطاب العادى الذى يزن من لوطو نمساوى الى اثنين لوطو أى ما يعادل من خمسة عشرة جرام الى ثلاثون جراما مصريا ، فيدفع عليه القيمة المالية التى سبق توضيحها فى المادة الثالثة ، وتزاد القيمة المالية كلما تضاعف الثمن تدريجيا (١)

أما فيما يخص التعهدات المالية من قبل مكتب بريد النمسا بمصر تجاه مكتب البريد المصرى فكان قرش صاغ واحد عملة تعريفة عن كل خطاب عادى وارد الى مصر خالص الأجر وقرشان صاغ عملة تعريفة عن كل رسالة ترد اليه غير خالصة الأجر ، أما الخطابات التى ترد الى مصر من الدول الأجنبية أو البلدان التابعة للدولة العثمانية وبها مكاتب بريدية نمساوية فالبوستة المصرية هى المسؤلة عن دفع الأجرة المقننة لمكتب البريد النمساوى بالتفصيل (المادة الخامسة)

كذلك التزمت ادارة البوستة المصرية بدفع قرش صاغ ونصف تعريفة عن كل رسالة خالصة الأجر لا تزيد وزنها عن خمسة عشر جرام الى مكتب بريد النمسا بالاسكندرية ، كما تدفع نفس القيمة عن كل رسالة من مصر الى أوروبا أو الى الدول التابعة للدولة العثمانية

---

(١) جريدة الوقائع المصرية عدد ٢٩٥ ـ ١٢ شعبان عام ١٤٨٥ الموافق ١٨٦٧/١٢/٧

والتى يتوفر بها مكاتب بريد تمساوى ٥ وعلى مكتب البوستة النمساوى بدوره أن يدفع قرش واحد ونصف تعريفة على الخطاب الذى لا يزيد وزنه عن خمسة عشر جراما مصريا للبوستة المصرية أما فى حالة ورود خطابات الى الوجه القبلى على وجه الخصوص فعلى الراسل أن يدفع قيمة المراسلة مقدما على الأقل حتى المنيا ٠

كما احتوت الاتفاقية ضمن ما احتوته عليه المبالغ المقرر دفعها على الطرود من جرائد ومطبوعات وكتب ومؤلفات وكذا المؤلفات المجلدة أو الغير مجلدة والنوت الموسيقية وكشوف أسعار البضائع والاعلانات على أساس أن تدفع البوستة النمساوية ستة من الصولدى النمساوى عن كل أثنان من اللوطو ونصفه وخمسة وعشرون بارة تعريفة عن كل أربعين جراما بالميزان المصرى على أن يكون دفع الارسال مقدما بالذات فى حالة الطرود بكافة أنواعها (المادة السادسة) ٠

أما وزن الطرد المرسل من البضائع فالعادى منها عبارة عن خمسة عشر لوطو وهو يعادل مائتان وخمسون جراما مصريا " وعلى الراسل ألا يستغل النقل البريدى فى التجارة فى البلد المرسل اليها مطلقا ولهذا ألزمت كل من ينتقل طرد من البضائع من خلال البريد أن يكتب على الطرد من الخارج عينة مجانية وعليها اسم المصنع أو المحل المنتج وكذا أسم الراسل والمرسل اليه أما ادارة البوستة فلكى تتأكد من سلامة وصول الطرود تضعها تحت أرقام مسلسلة . (ضمن المادة السابعة)

كذلك ألزمت ادارة ابريد الراسلين بأن يضعوا كل نوع من المراسلات على حدة ٠ بمعنى أنه لا يجوز اطلاقا وضع خطابات داخل مسودات الطباعة أو المؤلفات المكتوبة بخط اليد ونفس التحذير ينطبق على طرود الجرائد والمطبوعات الخ ٠ ولسهولة الاستدلال على نوعية ما بالطرود يكتب المحتوى الداخلى خارج المظروف كأن يكتب مثلا طرد جرائد ٠٠الخ ثم يكتب أسم المرسل اليه وعنوانه وكذا امضاء الراسل ٠ ولا يجوز ارسال طرد واحد لاكثر من جهة أو أكثر من عنوان ٠

اما فى حالة عدم التزام الراسل بتلك المواصفات فللبوستة الحق فى حفظ الطرود ضمن المراسلات الغير خالصة الأجر (اى المهملة) بالرغم من دفع الاجر مقدما ٠

أما المادة الثامنة فقد حددت القيمة المالية المتعهد بها مكتب بوستة النمسا بالاسكندرية عن كل طرد وارد الخارج وخالص الاجر مقدما ويراد توزيعه داخل القطر المصرى فكان عبارة عن ثمانية أنصاف فضة عن كل طرد لا يزيد وزنه عن اثنان ونصف لوطو نمساوى أما فى حالة الطرود التى ترد من الخارج غير مدفوعة الأجر ويرجى توزيعها بمصر أيضا فتسلم للبوستة المصرية لتقوم بعملية التحصيل من المرسل اليه .

أما عن الطرود المراد توزيعها سواء بالنمسا أو بممالك الدولة العثمانية المتوفر بها مكاتب بريد نمساوى من مصر فعلى البوستة المصرية ان تدفع ستة عشر فضة عن كل اربعين جراما من تلك الطرود . ويتم التوريد لمكتب بريد النمسا بالشفر .

أما فى حالة الخطابات المسجلة (الموصى عليها) فعلى كلا المكتبان المصرى والنمساوى تحصيل القيمة المالية المقررة مقدما ،كما يدفع مكتب النمسا بالاسكندرية بالاضافة الى ذلك قيمة التسجيل وهى عشرة صولدى ،وتدفع البوستة المصرية قرش صاغ عملة تعريفة لنفس الغرض .

آما الخطابات أو الطرود المسجلة ايضا فكان لها مواصفات ارسال معينة حيث حددت لها مظاريف مختلفة والتزم كلا المكتبان بوضع ثلاثة أختام بالشمع الأحمر على كل ظرف من ما المظروفه للتأكد من تمام اغلاقها بالاضافة الى تسجيل اسم المرسل اليه وعنوانه وكذا اسم الراسل خارج المظروف (المادة التاسعة) .

وفى المادة العاشرة بشرط بسيط عبارة عن ايصال يعطى للراسل فى حالة المراسلات المسجلة ،وبعد الوصول يسلم المرسل اليه ايصال بعودة وتجمع مكاتب البريد كافة الايصالات فتأخذ البوستة النمساوية عشرة صولدى عن كل ايصال ،كما تأخذ البوستة المصرية قرش واحد تعريفة هى الاخرى . وتعتبر هذه المبالغ ربح خاص بالبوستة فى كلا الدولتين .

أما فى حالة فقد أحد هذه الخطابات المسجلة فقد التزمت مكاتب البوستة النمساوية والمصرية على السواء بدفع غرامة عبارة عن عشرون فيورينى نمساوى كما تدفع البوستة المصرية مائتى قرش شريطة أن يتقدم الفاقد شكوى للمكتب المراد فى غضون ستة أشهر من تاريخ الارسال .

أما فى حالة فقد الرسالة فى احدى الدول الأجنبية الأخرى فقد حددت المادة الحادية عشر مسئولية ادارة البوستة المصرية لمتابعة الموضوع وضرورة الحصول على غرامة مالية من الدولة المفقود بها الخطاب ثم يسلم للراسل المبلغ بعد أن تحصل عليه البوستة المصرية

مقدما ولم تحدد الاتفاقيـة القيمة المالية المفروضة على الدول الأجنبية الأخرى انما تركـت لتقدير ادارة البوستة لكل حالة علـى حـدة ٠

أما عن المواصفات التى اشترطت وجودهـا فى حالة ارسال خطاب مسجل بعلم الوصول والذى أطلق عليه (سيكورتاه) فكان عبارة عن قرشان عملة تعريفة أو ثلاثون صولدى تسـاوى على كل رسالة بالاضافـة الى القيمة العادية للارسال ويتم الدفع مقدمـا من قبل الراسـل وتحصل البوستـة على مبلغ السيكورتـاه مقدما حتى لو لم تتمكن البوستة من توصيل الرسالـة لظروف خارجة عن أرادتها وهذه الرسائل عادة تسلم للراسل بنفسه ولكى تميزهـا ادارة البوستة فقد وضعت على خارج المظروف علامـة معينة كما تحصل البوستة على ايصال تسليـم مـن المرسل اليه وفقا لنص المادة الثانيـة عشرة ٠

أما فى حالة توفر طوابع بريدية فاشترطت المادة الثالثـة عشر أن تكون القيمة الماليـة للطوابع البريدية الملصوقة على الخطابات واحدة فى البلدان ٠أما فى حالة الصاق طوابـع أقل من القيمة المقررة طبقا للمسافة التى يقطعها الخطاب فيدفع المرسل له الفرق نقدا عنـد استلامه للخطاب وتعامل تلك الخطابات داخل البوستة معاملة خاصة حيث أنها تجمـع على انفراد وتوضع تحت بنـد الخطابات الغير مدفوعة الأجر ٠٠ أما الطرود الغير خالصـة الاجر فيوخذ باقى الثمن من المكاتب البريدية التى صدرتها وليس للافراد دخل فى ذلـك بل تعتبر خطأ ادارى للمكتب البريدى نفسـه ٠

هذا ولقد طبقت نفس مواد هذه الاتفاقيـة مع ادارة البريد الالمانى أيضا وبذلك تصبـح لمصر حق التعامل بنفس اللائحـة مع النمسا والمانيا معا ٠ والتى أطلق عليها اسم ادارة البوستـة الجرمانيـة (١)

ولقد حظيت المراسلات الخديوية والمحكومية أى الصادرة من كافة دواوين القطر والجمـارك والمصلحـة بمعاملة خاصة فقد أعفيت تماما من الدفع النقدى أو استخدام الطوابع سواء مـن قبل مصر أو النمسا أو الدولة العثمانية ٠ولتمييز تلك المراسلات يكتفى كتابة مراسلات رسميـة على خارج المظاريف (٢)

أما عن الخطابات التى لا يستدل على أصحابها فقد ألزمت المادة السابعة عشرة مكاتب البريد المصدر لها بضرورة استلامها كذلك الخطابات المدفوعة الأجر مقدما والتى لم تتمكـن

---

١) نفس المرجع السابق ٠ المادة الرابعة عشر ٠
٢) ٠٠ ٠٠ ٠٠المادة السادسة عشرة ٠

البوستة من توصيلها لاربابها فترد الى المكتب الأصلى أيضا دون أجر كما يسترد المبلـــغ الذى تم تحصيله لصالح الراسل من نفس المكتب .

وسمحت المادة الثامنة عشر للراسل لأى نوع من الخطابات عادية كانت أو مسجلة الحق فى رد الخطاب اليه مرة ثانية بعد تغيير عنوانه بنفس الرسم المدفوع سابقـا .

هذا ولقد منحت ادارة البريد فى الدولتان ارفاق نقود أو سبائك ذهبية أو فضيـــة بالخطابات لاعتبار هذا العمل داخل نطاق الادارة الجمركية واذا أخطأ الراسل ووضـــع تلك الممنوعات فالبوستة غير مسئولة عن فقد هـا . (١)

ومن أجل انتظام وسلامـــة المراسلات فلقد الزمت ادارة البوستة النمساوية والمصريـــة على السواء للتسليم الوارد والصادر من البريد بايصالات تحفظ بادارة كل منهما ويسهـــل الرجوع اليها وقت الحاجـة (٢)

أما عن اسلوب الدفع بين كل من الادارتين فقد اتفقا على ان يتم رصـــد البريد سواء الصادر أو الوارد فى كشوفات يومية ومع نهاية كل شهر تتم المحاسبة النقدية بينهما بالاسكندرية ويتم الدفع من الطرفين فوريا ونقدا على أساس أن كل مائتين قرش عملة تعريفة تساوى احـــدى وعشرون فيرونســى نمساوى . (مادة احدى وعشرون) .

وفى المادة الأخيرة أتفق الجانبان على أنه من حقهما زيادة الاجرة المقررة على البريـــد أو انقاصها كلما اقتضت الحاجة ذلك شريطـة أن يخطر كل منهما الآخر وتتم الموافقـــة كتابيـا . ولقد تم العمل بهذه اللائحـة مع أول أكتوبر من عام ١٨٦٨ (٣)

---

١) المرجع السابق المادة الثامنة عشرة .
٢) " " المادة العشرون .
٣) أمين سامى باشا (تقويم النيل وعصر اسماعيل) المجلد الثانى الجزء الثالث ٧٩٦ الى صـــ ٧٩٩ مطبعة دار الكتب عام ١٩٣٣م

الاتفاقية المصرية البريطانية

من المعلوم أنه على يد اسماعيل ازدادت الديون على الخزينة المصرية وزادت مسها نفوذ الدول بمناسبة الامتياز في مصر . وكانت فرنسا وبريطانيا بالذات اكثر تلك الدول الاوربية تمثيلا في المجتمع المصري وازدادت من ثم امداد البريطانيين المقيمين بمصر وعليه فقد حرصت بريطانيا على الدخول في اتفاقية مع مصر لتنظيم البريد المتاص بمواطنيها في مصر وخارجها وتسهيل وصول بريدها الى مستعمراتها في الهند ومالطة وجبل طارق . وقد نجحت في عقد تلك الاتفاقية في الثامن عشر من شهر مايو عام ١٨٧٣ وقد مثل بريطانيا تمثيلها في مصر ووكيلها العام الكولونيل ستلنتون ووقعها عن الجانب المصري دولتو شريف باشا ناظر الخقانية والأمور الخارجية .

ولقد دارت المفاوضات حول محاور ثلاثة:

المحور الأول :
المراسلات الاجنبية .

المحور الثاني :
مراسلات البوستة الانجليزية بين الاسكندرية والآستانة .

المحور الثالث:

تنظيم المواسلات البريطانية داخل القطر المصري هذا ولقد تنازلت المواد الاربع الاولى عن خط سير المراسلات الاجنبية حيث أبقت الحكومة المصرية مكتبين فقط للحكومة البريطانية :

أولهما : بالاسكندرية وثانيهما بالسويس . واختص مكتب الاسكندرية بتلقي المراسلات المصرية المراد توريدها الى بريطانيا ومستعمراتها وايرلندا وجبل طارق ومالطا وتعهد نفس المكتب بتسليم البوستة المصرية كافة المراسلات الواردة اليه والمطلوب توزيعها داخل مصر .

أما المكتب الثاني لبريطانيا بالسويس فقد تعهد بتسليم المراسلات المراد توصيلها الى الهند الشرقي وجزيرة سيلان وبورنيو ملاكا والصين واليابان واستراليا ونيوزلاند والمتعهد عليه في ذات الوقت استلام المراسلات الواردة اليه من البلدان السابق ذكرها لتوزيعها في أنحاء القطر المصري من خلال مكتب البوستة المصرية بالسويس .

اشترطت المادة السادسة أن تكون المراسلات الخارجة من مصر الى بريطانيا وملحقاتها وبالعكس خالصة الأجر ، واذا لم يتم الدفع فقد سا تحجز فى حقائب خاصة بالبريد المؤجل الدفع أما المراسلات الواردة لمصر بغرض توزيعها بأقصى الصعيد حتى حدود السودان فلا بد أن يدفع الأجر كاملا أو على الاقل فى اسيوط ومن حق مأمور البوستة رفض قبولها .

أما المبالغ المستحقة لصالح البوستة البريطانية فهى عشرة بنسات على الخطاب العادى الذى وصل عن طريق برندیزی (مالطة) وثمانية بنسات على الرسائل الواردة عن طريق جبل طارق .

أما حق البوستة المصرية فكان أربعة قروش وخمسة فضة على الرسالة العادية المورودة الى بريطانيا وملحقاتها عبر الطرق السالفة (١)

أوضحت المادة السابعة حق البوستة المصرية والبريطانية المستقل فى تحديد التعريفة المقررة على الجرائد والمطبوعات وعينات البضائع المراد تصديرها الى بريطانيا العظمى وملحقاتها وبالعكس على أن يكون الدفع مقدما من الجهتين المذكورتين مع مراعاة ألا يزيد وزن طرد الجرائد عن خمسة أرطال انجليزية ، والمطبوعات عن ثلاثة أرطال والا يزيد طول الطرد فى كل منهما عن قدمين وعرضه عن قدم واحد ، كما يجب أن يربط الطرد بطريق يستطاع معها معرفة محتوياته .

كما أباحت المادة للراسل أن يضع داخل الطرد كتب أو خرائط جغرافية أو رسومات منقوشة على ورق مصقول أو جلد غزال وبالامكان وضع أدوات تجليد الكتب ، كما يمكن وضع صور فوتغرافية ملصقة على ورق مصقول أو جلد غزال ، وعلى الراسل توضيح تلك البيانات خارج الطرد .

وعلى الراسل ان يكتب اسمه وعنوانه واضحا كما يجب عليه كتابة اسم وعنوان المرسل اليه والتاريخ اذا كان الطرد يحمل مطبوعات أو منشورات ، أما اذا كان الطرد به جرائد فقط فلا توضع به داخله أية مؤلفات ويكتفى بكتابة اسم وعنوان المرسل اليه كما أنه من حق الراسل ان يضع قائمة بأسعار الجرائد ان رغب فى ذلك .

أما فى حالة ارسال طرود بها عينات للبضائع فيجب ألا يزيد وزن طرد العينة عن نصف رطل انجليزى اى مائتين وأربعين جراما مصريا . كما يجب التأكد من عدم تصديرها

الاتفاقية المصرية البريطانية

من المعلوم أنه على يد اسماعيل ازدادت الديون على الخزينة المصرية وزادت مسها نفوذ الدول ومنافسة الامتياز في مصر • وكانت فرنسا وبريطانيا بالذات اكثر تلك الدول الاوربية تمثلا في المجتمع المصري وازدادت من ثم اعداد البريطانيين المقيمين بمصر وعليه فقد حرصت بريطانيا على الدخول في اتفاقية مع مصر لتنظيم البريد الخاص بمواطنيها في مصر وخارجها والتسهيل وصول بريدها الى مستعمراتها في الهند ومالطة وجبل طارق • وقد نجحت في عقد تلك الاتفاقية في الثامن عشر من شهر مايو عام ١٨٧٣ وقد مثل بريطانيا قنصلها في مصر ووكيلها العام الكولونيل ستلنتون ووقعها عن الجانب المصري دولتو شريف باشا ناظر الخقانية والأمور الخارجية •

ولقد دارت المفاوضات حول محاور ثلاث:

المحور الأول : المراسلات الاجنبية •

المحور الثاني :
مراسلات البوستة الانجليزية بين الاسكندرية والآستانة •

المحور الثالث:

تنظيم المراسلات البريطانية داخل القطر المصري هذا ولقد تنازلت المواد الاربع الاولى خط سير المراسلات الاجنبية حيث أبقت الحكومة المصرية مكتبين فقط للحكومة البريطانية :

أولهما : بالاسكندرية وثانيهما بالسويس • واختص مكتب الاسكندرية بتلقي المراسلات المصرية المراد توريدها الى بريطانيا وملحقاتها وايرلندا وجبل طارق ومالطا وتعهد نفس المكتب بتسليم البوستة المصرية كافة المراسلات الواردة اليه والمرغوب توزيعها داخل مصر •

أما المكتب الثاني لبريطانيا بالسويس فقد تعهد بتسليم المراسلات المراد توصيلها الى الهند الشرقي وجزيرة سيلان • وبورنيو وملاكا والصين واليابان واستراليا ونيوزيلاند والجديدة وعليه في ذات الوقت استلام المراسلات الواردة اليه من البلدان السابق ذكرها لتوزيعها في أنحاء القطر المصري من خلال مكتب البوستة المصرية بالسويس •

اشترطت المادة السادسة أن تكون المراسلات الخارجة من مصر الى بريطانيا وملحقاتها وبالعكس خالصة الأجر ، واذا لم يتم الدفع مقدما تحجز فى حقائب خاصة بالبريد المؤجل الدفع أما المراسلات الواردة لمصر بغرض توزيعها بأقصى الصعيد حتى حدود السودان فلا بد أن يدفع الأجر كاملا أو على الاقل فى اسيوط ومن حق مأمور البوستة رفض قبولها .

أما المبالغ المستحقة لصالح البوستة البريطانية فهى عشرة بنسات على الخطاب العادى الذى وصل عن طريق برندیزی (مالطة) وثمانية بنسات على الرسائل الواردة عن طريق جبل طارق .

أما حق البوستة المصرية فكان أربعة قروش وخمسة فضة على الرسالة العادية المورد ة الى بريطانيا وملحقاتها عبر الطرق السالفة (١)

أوضحت المادة السابعة حق البوستة المصرية والبريطانية المستقل في تحديد التعريفة المقررة على الجرائد والمطبوعات وعينات البضائع المراد تصديرها الى بريطانيا العظمى وملحقاتها وبالعكس على أن يكون الدفع مقدما من الجهتين المذكورتين مع مراعاة ألا يزيد وزن طرد الجرائد عن خمسة أرطال انجليزية ، والمطبوعات عن ثلاثة أرطال والا يزيد طول الطرد فى كل منهما عن قدمين وعرضه عن قدم واحد ، كما يجب أن يربط الطرد بطريق يستطاع معها معرفة محتوياته .

كما أباحت المادة للراسل أن يضع داخل الطرد كتب أو خرائط جغرافية أو رسومات منقوشة على ورق مصقول أو جلد غزال وبالامكان وضع أدوات تجليد الكتب ، كما يمكن وضع صور فوتغرافية ملصقة على ورق مصقول أو جلد غزال ، وعلى الراسل توضيح تلك البيانات خارج الطرد .

وعلى الراسل ان يكتب اسمه وعنوانه واضحا كما يجب عليه كتابة اسم وعنوان المرسل اليه والتاريخ اذا كان الطرد يحمل مطبوعات أو منشورات ، أما اذا كان الطرد به جرائد فقط فلا توضع بداخله أية مؤلفات ويكتفى بكتابة اسم وعنوان المرسل اليه كما أنه من حق الراسل ان يضع قائمة بأسعار الجرائد ان رغب فى ذلك .

أما فى حالة ارسال طرود بها عينات للبضائع فيجب ألا يزيد وزن طرد العينة عن نصف رطل انجليزى اى مائتين وأربعين جراما مصريا . كما يجب التأكد من عدم تصديرها

للمتاجرة ولهذا يراعى كتابة عينة غير صالحة للبيع ٠

آما فى حالة الطرود التى تحتوى على أدوات معدنيـــة كالسكاكين والمعالق والشوك فتوضع فى طرد خاص ويدفـــع عليها أجر خاص وتغلق بطريقـــة جيدة حتى لا تؤذى من يحملها ويكتب من الخرج نوعيتهـــا ٠

كذلك يراعى وضع أكلاشيـــه المصنع أو المحل المصدر بطرد البضاعة وبالامكان الصـــاق قائمة بأسعار العينـــة ٠كما يوضح اسم وعنوان المرسل اليه ٠ كذلك استبعدت من قائمـــة العينات السوائل أو المواد سهلة الاشتعال أو التلف٠

أما المادة الثامنة فقد ألزمت البوستة الانجليزية يدفع بنسان عن كل خطاب عـــادى خالص الأجر مرسل من مملكة بريطانيا وملحقاتها وجبل طارق ومالطة الى مصر ٠فى حيـــن تدفع البوستة المصرية نفس القيمة أى بنسان عن الخطاب الغير مدفوع الأجر المصـــدر الى بريطانيـــا وملحقاتهـــا ما عدا مكتبى البريد الانجليزى بالسويس والاسكندريـــة ٠

كما تدفع البوستة الانجليزية أربعة بنسات عن كل رطل انجليزى من الجرائد والمطبوعات والعينات المصدرة من بريطانيـــا وايرلندا الى البوستة المصريـــة ٠

وتتعهد البوستة المصرية أولا بدفع ثمانية بنسات عن كل خطاب عادى وزنه طاق (١) واحد خالص الأجر مصدر من مصر الى بريطانيا وملحقاتها فى حالة ارساله عن طرق برنديزى وست بنسات عن طريق جبـــل طارق ٠

ثانيـــا : تدفع البوستة المصريـــة ثمانية بنسات عن كل خطاب عادى وزنه طاق واحد غير خالص الأجر مصدر من بريطانيـــا وملحقاتها الى مصر ما عدا الاسكندرية والسويس عن طريق البرنديزى ، وستة بنسات ان كان واردا عن طريق جيل طارق ٠

هذا ولقد اشتملت البنود الاربع بعد ذلك على ارقام جداول أ ، ب ، ج ، ت ، ث كذلك بأسعار المراسلات وأوزانهـــا وأحجامها ومواصفاتهـــا ومناطق تصديرها واستقبالهـــا (٢)

---

١) الطاق الواحد يساوى خمسة عشر جراما مصريـــا ٠

٢) ملحق بمتن البحث هـــذه الجداول بالاضافـــة الى جدول بالاسعار والاوزان والمراسلات

اما المادة التاسعة فقد تعهدت البوستة الانجليزية بالاسكندرية بدفع مبلغ ثلاثة بنسات عن كل خطاب مسجل سيرسل من بريطانيا وملحقاتها الى مصر بوجيهيها البحرى والقبلى حتى أسيوط على أن يكون الدفع لمكتب البوستة المصرية بالثغر الجميل فى حين تدفع البوستة المصرية أربعة بنسات عن كل خطاب مسجل ومرسل من قبلها الى البوستة الانجليزية لتوزيعها فى المناطق السابق ذكرها ، والتى تعتبر البوستة الانجليزية هى المتعهد الوحيد بتوصيل كافة المراسلات الى هناك .

آما عن واجبات مكتب البوستة الانجليزية فى السويس فتتسلم الخطابات المسجلة المصدرة من الهند الشرقى ، جزيرة ملاكا والصين واليابان استراليا ، وزيلاندة الجديدة الى البوستة المصرية نظير ثلاثة بنسات عن كل خطاب مسجل حتى أسيوط فقط ، فى حين تدفع البوستة المصرية لنفس المكتب أربعة بنسات عن كل خطاب مسجل مصدر الى المناطق السابق ذكرها ، ومعنى ذلك أن مصر تدفع مبلغ بنس زيادة على كل خطاب عن الذى تدفعه بريطانيا فى حين أن قيمة الجنيه المصرى كانت أكثر من الجنيه الانجليزى .

ففى المادة العاشرة تعهد بالا يلصق على كل خطاب الا عدد الطوابع البريدية الصحيحة والمناسبة لبعد المسافة ونوعية الخطاب من كونه عادى أو مسجل ، وفى حالة العاق طابع أقل من القيمة يأخذ المكتب المورد باقى الثمن نقدا عند تسليم الرسالة للمرسل اليه .

وفى المادة الحادية عشر تحذير من أرسال نقود أو سبائك ذهبية أو فضية مفروض عليها جمارك داخل الخطابات كما اشترطت ضرورة ختم كل رسالة بختم يدل على نوعيتها سواء مسجلة أو عادية أو سيكورتاه على أن تميز الخطابات المدفوعة الأجر عن المؤجلة الدفع ، وعند العثور على خطابات مخالفة تحفظ فى ادارة البوستة .

كما أوضحت المادة الثانية عشر أنه ليس من حق ادارة البوستة الانجليزية أو المصرية تحصيل أية مبالغ على المراسلات العادية ، أو المنشورات أو الجرائد أو عينات البضائع المدفوعة الأجر نظير توصيلها الى أماكن توزيعها .

أما بخصوص المراسلات الخاصة بالقناصل ووكلاء الدول فتعامل معاملة خصاة من جانب مصر وبريطانيا على حد سواء (المادة الثالثة عشرة) .

أما فى حالة ارسال خطابات خالصة الأجر الى بلدان أجنبية بطريق الخطأ (المادة الرابعة عشرة) فلا بد أن ترد الى المكتب الذى خرجت منه وتخصم قيمة الطابع البريدى من حقوق المكتب هكذا لك يطبق نفس الوضع مع الخطابات التى لا يستدل على عنوان المرسلين اليهم . أما فى حالة المراسلات الغير خالصة الأجر من نفس النوع فترد الى المكاتب التى خرجت منها دون خصم نقدى عليها لأنه لم يدفع عليها أصلا أجرة نقلها .

والمادة الخامسة عشر اشترطت دفع حرفلو د) على حوافظ البريد المسلمة والمتسلمة من مكتب البوستة الانجليزية الى مكتب البوستة المصرية وبالعكس هكما تسجل تلك الحوافظ فى ايصال استلام وتسلم من الجهتين به كافة البيانات اللازمة ، ولقد اتفقت الدولتان على أن يكون نهاية كل شهر هو الموعد الثابت للمحاسبة بين كلا من البوستة المصرية والبوستة الانجليزية بناء على الايصالات التى حررت بين الطرفان ، وتدفع المبالغ المستحقة نقدا كل ثلاثة أشهر فى مكتب بريد الاسكندرية وتحتسب قيمة الجنيه الانجليزى بمبلغ وتسعون قرشا مصريا (١)

أوضحت المواد السابقة أسلوب التعامل بين البوستة المصرية والبوستة الانجليزية أما المواد الأربعة اللاحقة من السابقة عشر وحتى العشرون المعلومات المنظمة لمسير المراسلات بين بريطانيا والآستانة .
حيث تعهدت الحكومة المصرية بأن تنقل المراسلات من الآستانة الى الاسكندرية وأزمير وبالعكس ، ومن الآستانة الى أزمير مخالطة بجبل طارق والتوابع الانجليزية فى الهند الشرقى واستراليا والصين عبر السويس فى حالة توفر سفن خاصة بمصر أو مؤجرة لهذا الغرض وتصبح الحكومة المصرية فى حل من هذا التعهد فى حالة عدم توفر سفن مملوكة لها أو مؤجرة من قبلها .

كذلك تسلم طرود البوستة البريطانية الواردة من أزمير والآستانة الى ثغر الاسكندرية وعليها أختامها لتسلم لمكتب البوستة المصرية كى توزعها بمعرفتها لجهاتها أو يقدمها المكتب البوستة الانجليزية بالاسكندرية حسب الحالة .

كما تدفع البوستة الانجليزية للبوستة المصرية ثلاثة بنسات عن كل أوقية من الخطابات والبضائع ، واثنان ونصف بنس عن كل رطل من الجرائد والدوريات والمطبوعات نظير نقلها .

---

١) فيليب حلاد (قاموس الادارة والقضا من ٣٤٥ : ٣٥٢ المطبعة التجارية بالاسكندرية عام ١٨٩٠ .

على أن يتم وزن الخطابات والمطبوعات بمكتب البوستة الانجليزية بالاسكندرية ويحرر عنها ايصال وكشف ببيانها ويسلم الى البوستة المصرية بالشفر ويتم دفع الحساب فى نهاية كل ثلاثة أشهر للحكومة المصرية .

كذلك اشتملت المواد من احدى وعشرون وحتى الثامنة والعشرون البنود المنظمة لمرور طرود البوستة الانجليزية داخل القطر المصرى ، والذى تتعهد فيه الحكومة المصرية بأن تنقل من الاسكندرية الى السويس كافة المراسلات الواردة من الهند الشرقى واستراليا والصين اليابان وغيرها من الدول الأجنبية بغرض توزيعها داخل القطر المصرى ، كما تتعهد أيضا بنقل المراسلات الانجليزية من مكتبها بالاسكندرية الى مكتبها بالسويس وبالعكس .

كما تتعهد أيضا بنقل المراسلات المختومة بخاتم قنصل بريطانيا فى مصر من مكتب البوستة الانجليزية بالاسكندرية الى قنصلاتو جنرال الدولة المشار اليها بالمحروسة وبالعكس كما تتعهد الحكومة المصرية بتوفير الصيانة التامة والأمانة الكاملة فى مرور طرود البوستة داخل القطر .

وتتعهد أيضا الحكومة المصرية بأن يتم نقل الطرود الانجليزية من الاسكندرية الى السويس فى مدة أقصاها ستة عشرة ساعة من بدأ تسلمها تلك الطرود ، وفى ثلاثة عشر ساعة من السويس الى الاسكندرية ، على أن توضع تلك الطرود على الرصيف الشرقى للشركة الشرقية بجوار محطة السكة الحديد بالاسكندرية ، وبجانب رصيف حوض السويس بالسويس حيث تسلم للوابورات الناقلة ، وبالامكان نقل طرود البوستة من قطارات الركاب أو البضائع مع وضع كافة الاحتياطات الكاملة لحمايتها وصيانتها كما سبق ذكره . وفى حالة تعطل احدى القطارات فتحتسب المدة المقررة لنقل البريد منذ قيام القطار وكذلك تتعهد الحكومة الانجليزية بتقديم نفس الخدمات بالمثل .

كما أنه من حق البوستة الانجليزية ان تعين أشخاصا لا يزيدون عن ثلاثة لمرافقة البريد والتأكد من وصوله من الاسكندرية والسويس على أن يكون جلوسهم بالدرجة الثانية .

اما فى حالة تعذر نقل البريد الانجليزى من القطارات بالسويس أو الاسكندرية الى السفن لنقلها للخارج فتحتفظ فى القطارات حيث توفر وسائل الامان والسلامة ، أو فى مكتب البوستة الانجليزية بتلك المدن ، ومن حق مندوبى البوستة الانجليزية تفقدها بين الحين والآخر للتأكد من صيانتها ، كما تتعهد الحكومة المصرية بتوفير الايدى العاملة اللازمة

لنقل البريد من القطارات الى السفن وبالعكس.

كما تتعهد الحكومة المصرية أيضا بعدم السماح بوجود بضائع أو ركاب بداخل العربات المخصصة لنق البريد الانجليزى بالسكك الحديدية، وفى مقابل كافة هذه الخدمات تدفع الحكومة البريطانية للحكومة المصرية مبلغ وقدره ثمانية الاف جنيه استرلينى سنويا عند استخدام السكك الحديدية وستة آلاف جنيه استرلينى فقط عند استخدام ترعة السويس فى نقل الطرود من والى الاسكندرية وتحتسب قيمة الجنيه الاسترلينى كما سبق بسبعة وتسعون قرشا مصريا .

هذا ولقد تم التصديق على هذه اللائحة فى أول يوليو عام ١٧٧٣ واعطى لكلا الجانبين تغييرها يتراه لـه من بنود اذا ثبت عدم أو صعوبة تطبيقها شريطة أن يخطر الطرف الآخر (١)

---

١) ملحق بمتن البحث كشوف بالمبالغ والتسعيرة .

الفصل الثالث

البوستة المصرية والاتفاقيات الدولية

البوستة المصرية والدين العام

أدرك الشعب المصرى بحسه المرهف أن من أهم دوافع بريطانيا لاحتلال وطنه كان الدين العام، تلك الديون التى اقترضها أبناء وأحفاد محمد على أما بدافع الاسراف وأما بدافع تقليد الغرب بأسلوب سطحى شمل المظهر دون الجوهر حيث أن النهضة والتقدم لا بد أن ينبثقا من أرادة الجماهير ومشاركتها فى الانتاج، بل وعن طريق تنمية كل ثروات الأمة وفق نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى مدروس، لكن ما حدث كان على عكس ذلك اذ فهمت الحضارة من خلال هؤلاء الحكام على أنها تنظيف للشوارع وبناء للقصور والمنازل وتصوروا أنها تغيير فى شكل الزى القومى الى آخره من شكليات أدت بمصر الى الاحتلال والى خزينتها بالافلاس والى ماليتها بالاستدانه.

وبعد أن أصبح الدين العام حقيقة واقعة عرفت الحكومة على أثرياء مصر المشاركة فى تسديد هذا الدين عن طريق شراء سندات عرفت بسندات الدين العام، وكانت دون جدال خطوة على الطريق حيث رحبت بها الجماهير واستقبلتها بحماس بالغ وساهمت مساهمة رائعة فى تسديد جزء كبير منها. ولهذا صدرت لائحة لتنظيم علاقة صندوق الدين العام بمصلحة البوستة المصرية رسميا ونشرت تلك اللائحة فى السابع عشر من اكتوبر عام ١٨٨٧ (١)

وكان الخديوى قد صدق عليها فى الثامن والعشرين من يونية عام ١٨٨٦ وشملت تسعة مواد خلاصتها أنه من حق مصلحة البوستة بيع وشراء سندات الدين العام الموحدة لصالح المواطنين، على ألا تزيد قيمة السند الواحد فى المرة الواحدة عن خمسمائة جنيه انجليزى وفى حالة الاقبال على تلك السندات يمكن زيادتها بقرار من مجلس النظار، وتتم عمليات البيع والشراء فى بورصة الاسكندرية للاوراق المالية.

تبدأ قيمة السند الواحد من عشرون جنيها انجليزى وعند الشراء أو البيع يدفع المواطن

---

(١) محافظ مجلس الوزراء : محفظة صندوق الدين العام رقم ٤٤. دار الوثائق.

خصمة قروش عبارة عن عمولة ومصاريف ادارية كما يدفع المواطن ايضا قرش واحد عماع كاذن شراء فى كل عطية شراء حتى لو كان المبلغ المراد شرائه أو بعضه خمسمائة جنيه (١)

كما كلفت البوستة المصرية كما سبق توضيحه بالاشراف الكامل على كافة عمليات البيع والشراء واستلام سندات الدين العام، وفى حالة تأخر وصول البائع أو المشترى على اذن التعامل فى تلك السندات المذكورة فلا تقع مسؤلية التأخير على ادارة البوستة ، وللبوستة الحق فى بدأ العمل من أول يوليو عام ١٨٨٦ (٢)

لكن الدعاية وتنظيم عمليات البيع والشراء أخذت وقتا طويلا حتى عرفتها الجماهير ومن ثم لم يبدأ العمل بها الا فى اكتوبر من عام ١٨٨٧ ولقيت رواجا كبيرا .

---

١) فيليب جلاد المرجع السابق ص ٣٨٤ قراطيس الدين العام .

٢) محافظ مجلس الوزراء (محفظة قراطيس الدين العام رقم ٤٤) .

الفصل الرابع

مشروع صندوق التوفير

مشروع صندوق التوفيـــــــــــــــر

امتدت الخدمات البريدية الى معظم قرى ومدن القطر المصرى ، واستعانت بهـــــا الشركات والمصانع بالاضافة للهيئات الحكومية والديوان الخديوى .. ولما كانت كثيـــــر من دول العالم قد ادخلت نظام التوفير ضمن نطاق خدماتها ، فقد أراد اسماعيـــــل أن تحذو مصر حذو تلك الدول وبدأ فى عرض الفكرة لاول مرة للمناقشة والبحث فى عـــــام ١٨٦٣ الا أن المشروع أخذ فترة طويلة من البحث والدراسة ولم يظهر الى النور الا بعـــد عزل اسماعيـــل فى عام ١٨٨٩م .

وكان الغرض من انشاء صندوق التوفيـــر اتاحة الفرصة أمام الافراد لاستثمار مدخراتهـــم القليلـــة والحصول على أرباح سنوية مقابل ذلك ، كما حرصت الدولة على استخدام تلـــــك المدخرات فى المشاريع القومية ، كتسديد أقساط الدين العام ـ كما سيرد ذلك تفصيـــلا فى النقطـــة القادمة ـ وفى العديد من المشاريع الوطنية الاخرى التى طلبتها تلك المرحلة من تـــاريخ مصـــر الحديث .

ولما كانت هناك بعض الطبقات والهيئات الدينية التى لا تشجع ارباح الاموال وتصورها كربـــا لهذا فقد تركت لائحـــة تأسيس صندوق التوفير للافراد حرية قبول الارباح السنويـــة التى حددتها والتى كانت مرتفعة الى حد كبير حيث وصلت الى ثلاثة ونصف فى المائـــة من عدده شريطة أن ينص على قبول الربح من عدمه صراحتا عند الاشتراك الاول للفـــرد [1]

---

1) محافظ البوستة المصرية رقم ٤١ ـ ١/أ دار الوثائق القوميـــة
مشروع ترتيب صندوق الاقتصاد من ١١/سبتمبر عام ١٨٦٣ الى ٢٢ ديسمبر عام ١٩١٢م
المـــادة الاولى : قد تأسس صندوق عموم للاقتصاد تحت ادارة مصلحة البوستة ومراجعـــة نظارة المالية ، ويطلق عليه صندوق الاقتصاد البوستوى ، وتنوب مصلحة البوستة عن الحكومة فى علاقاتها مع مودعى النقود والمقتصدين فى الصندوق المذكور .
المـــادة الثانية : تضمن الحكومة المبالغ التى تورد لصندوق الاقتصاد وما يدفعه منهـــا وثمن فائدتها لاربابها .
المـــادة الثالثة : تحتسب على المبالغ التى تورد لصندوق الاقتصاد فائدة سنويـــة باعتبار المائة ويجب طلب مودعها لا تحتسب الفائدة على كسور الجنيـــه .

ولقد أطلق على صندوق التوفير اسم صندوق الاقتصاد البوستوى ولم تكن مصر كما سبق توضيحه أول الدول بل كانت قد سبقتها العديد من الدول الأجنبية وكانت مصر الدولة الحادية عشر التى طبقت هذا النوع من الخدمات لمواطنيها .

والحقيقة فقد فتحت ادارة البريد الباب على مصراعيه للمواطنين الراغبين فى المشاركة فى هذا المشروع بحد أدنى مائة مليم وبعد أن أتضح سهولة توفر هذا المبلغ عند بعض المواطنين فقد خفض سهم الاشتراك الاول الى خمسون مليما فقط فى عام ١٩٠٤م

وكانت لائحة الصندوق الاولى تتضمن اثنان وعشرون مادة زيدت تباعا كلما اقتضت الحاجة الى ذلك ، واستهلت المادة الاولى بتحديد اسم المشروع وهو صندوق الاقتصاد البوستوى وامتدت كافة مسئوليات المشروع من جمع النقود والتعامل مع العملاء لادارة البوستة دون تدخل من قبل وزارة المالية .

وقد احتسبت نسبة الارباح السنوية على أساس ثلاثة ونصف فى المائة على الجنيهات فقط واستبعدت من الارباح كسور المجيدية ، واعتبرت ان شهور السنة هى ثلاثون يوما فقط تسهيلا للادارة والافراد فى التعامل (١)

---

(١) المادة الرابعة : يبتدى احتساب الفائدة على اعتبار الشهر التالى للشهر الذى ستحسب فى اثنائه تلك النقود ، وتحسب قيمة الفائدة فى ٣١/د يسمبر من كل سنة على رأس المال وتحتسب عليها فائدة أنما يهمل كسور المجيدية الذى يظهر فى اجمالى الفائدة المستحقة بهذه الكيفية .

المادة الخامسة : تفتح مصلحة البوستة حساب كل فرد تودع نقود باسمه فى صندوق الاقتصاد ويسوغ للنساء المتزوجات أن تفتح حساب بدون اطلاع أزواجهن ويسوغ وكيل للقصر بدون متوسط وكذلك مشرفهم الشرعيين .

المادة السادسة : الحساب الذى يفتح لكل مودع نقود لا يمكن ان يتجاوز مبلغه مئة وخمسين جنيها مصريا ، وكل بدون أن تحتسب من هذه الفائدة المتحصلة .

أما عن موعد احتساب الفائدة فكان من الشهر التالى للايداع ويستبعد كذلك شهر السحب وتضيف ادارة الصندوق الفائدة تلقائيا الى أصل المبلغ المودع فى اليوم الحادى والثلاثون من ديسمبر من عام وتحسب بعد ذلك الفائدة على المبلغ الجديد وهكذا .

ولقد كان من حق كل فرد ان يفتح حساب باسمه بهذه الخطة التى يدع فيها أموالـه لدى الصندوق وكذلك كان من حق الزوجات والاطفال القصر كذلك وضع نقودهم دون اخطار من أزواجهم أو زوجهم ولقد ضمنت اللائحة السرية الكاملة لاسماء ومبالغ المشتركين مما زاد من اطمئنان واقبال المواطنين على مختلف طبقاتهم على هذا المشروع الجيد .

وبمجرد ايداع النقود فى الصندوق يحصل كل مواطن مشترك على دفتر مسجل به كافة البيانات الخاصة به بالودائع التى دفعها كما تسجل بعد ذلك كافة الارباح التى يحصل عليها ويعتبر السند الذى من خلاله يتعامل المواطنين مع الصندوق .

وفى حالة فقد الدفتر لسبب أو لاخر يستطيع الحصول على بديل مقابل دفع مبلغ خمسون مليما . وكانت ادارة الصندوق تسحب الدفاتر مرة كل عام لاجراء المراجعات اللازمة وليس من حق الافراد التعامل بأقل من خمسون مليما فى حالة السحب أو الايداع [1]

---

1) المادة السابعة : مصلحة البوستة تعطى مجانا لمودع النقود دفاتر تفيد بها المبالغ التى يودعونها والتى تصرف اليهم وقيمة ما ينتج من الفائدة وفى كل مرة تطلب مصلحة البوستة تلك الدفاتر فانها تجاب ويلى طلبها ، ولا يمكن أن يكون مع الشخص الواحد اكثر من دفتر واحد .

المادة الثامنة : اذا فقد دفتر فيمكن لصاحبه أن يتحصل على صورة بدلا منه بعد أن يدفع خمسين مليما ، ويكون قابلا بالشروط التى قيدتها مصلحة البوستة .

المادة التاسعة : تطلب مصلحة البوستة سنويا كافة الدفاتر المعطاه منها وكل لاجل مراجعتها وقيد الفائدة الناتجة عن المدة السابقة .

المادة العاشرة : ما يورد لصندوق الاقتصاد لا يمكن أن يكون أقل من خمسون مليما كل دفعة ولا يكون قيد كسور مليم .

لقد أسس صندوق التوفير بالفعل للمواطنين من متوسطى الدخل ولم يكن هناك فرصة لمناقشتهم من قبل الاثرياء ولكى تتحقق هذه الفائدة فان ادارة الصندوق للمستثمر الواحد أن يودع اكثر من خمسون جنيها مصريا فى العام الواحد .

ولكى تساهم ادارة الصندوق فى ترويج وبيع طوابع البريد فقد أباحت للمواطنين شراء طوابع بريد من فئة خمسة عشرة مليمات والصاقها على حافظة خاصة تعرف بحافظة الاقتصاد على ألا تزيد عن خمسون مليما فى المرة الواحدة فى الشهر ثم تقدم هذه الحافظة بدلا من النقود ،كما أنه لا يحق للمواطنين القيام بالسحب اكثر من مرة فى الأسبوع تسهيلا على العاملين فى ادارة الصندوق نظرا لقلة الموظفين المدربين على هذا العمل آنذاك .

ولكن كان من حق المستثمر أن يسحب كل ودائعه مرة واحدة على أن لا يتم ذلك قبل مرور خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ الايداع،أما فى حالة وجود ودائع صغيرة أو كبيرة لم يسحب أو يدع عليها من قبل كل فرد أو جماعة فى مدة أقصاها ثلاثون عاما فالصندوق الحق فى مصادرتها لصالحه (١)

---

١) المادة الحادية عشر : اجمالى النقود التى تورد من مودع واحد لصندوق الاقتصاد على دفعة واحدة وأكثر لا يسوغ أن يتجاوز خمسين جنيها مصريا فى السنة .

المادة الثانية عشر : يسوغ لاى كان من الجمهور أن يورد لصندوق الاقتصاد طوابع البوستة عادية بقيمة خمسين مليما فى كل دفعة وتكون هذه الطوابع من فئة ٥ ، ١٠ ، ٢٠ مليما ،ومن يرغب أن يورد طوابع بوستة بالصفة المذكورة ينبغى عليه أن يلصقها على استمارة مخصوصة (حافظة الاقتصاد) تعطى له مجانا من مصلحة البوستة ، ولكن لا يجوز توريد طوابع بوستة من شخص واحد بأكثر من قيمة خمسون مليم فى الشهر الواحد .

المادة الثالثة عشر : المبالغ المودعة فى صندوق الاقتصاد يسوغ لمودعها سحبها بأكملها أو بعضها متى شاء انما يشترط فيه الأوجه الآتية :

أولا : يسوغ سحب نقود قبل الخمسة عشر يوما التى فى اثنائها [illegible] الاقتصاد

[illegible]

لقد ضمن صندوق التوفير للمودعين الحرية الكاملة في سحب وايداع مستحقاتهم وحرمت قطعيا الحجز على تلك الأموال الا في حالة معارضة الزوج خوف على أموال زوجته واذا اعترض وكلاء القصر لضمان حماية الاموال حتى يصلون سن الرشد .

كما أنه حرم قطعيا اعطاء أية بيانات عن أسماء أو مبالغ المودعين الا للجهات القضائية فقط وبناء على أحكام قانونية واضحة .

هذا ولتشجيع الجماهير على الاستثمار فقد أعطيت من الرسوم أو طوابع البريد الاموال الخاصة بصندوق التوفير (١)

---

١) المادة الرابعة عشر : المبلغ المعلق طلب لمودعها الذين في مدة ثلاثين سنة دون خلالها لصندوق الاقتصاد ولا يستحقون منها شيئا تحقر في الصندوق المذكور وتضاف لما فيه .

المادة الخامسة عشر : المبالغ المودعة في صندوق الاقتصاد ليست طائلة الحجز ولا تقبل أية معارضة في مردها لمودعها انما تستثنى في وكل معارضة الزوج في سحب المبالغ التي تكون أودعتها زوجه في صندوق الاقتصاد المذكور . والمعارضة التي يبديها الوكيل الشرعي عن قاصر في سحب المبالغ التي يكون اودعها وكل القصر .

المادة السادسة عشر :

من الممنوع المحتم على وكلاء البوستة أن يعطي الافراد اي استعلام كائنا بخصوص مودعي النقود من حيثية علاقاتهم مع صندوق الاقتصاد الا اذا كان بناء على طلب من المحاكم القضائية .

المادة السابعة عشر : تعافى من رسوم التمغة والقيدية الدفاتر وباقي السندات اللازمة لاشغال صندوق الاقتصاد الا اذا كان بناء على طلب من المحاكم القضائية .

المادة السابعة عشر :

وكان صندوق التوفير يتحصل على مكاسب من استثمارات المواطنين ولهذا كان على الصندوق تسديد كافة مصروفاته الادارية والمستندات الربحية الخاصة بالمواطنين ثم ما يبقى من أموال بعد ذلك كانت تودع كسندات ايداع فى الصندوق وتضاف بذلك الى رصيده وكانت ادارة الصندوق تقدم تقريرا سنويا تفصيليا لمدير البوستة عن كافة أحوال الصندوق وسير العمل به ثم ينشر هذا التقرير السنوى بالجريدة الرسمية [1]

---

١) المادة الثامنة عشر : المبالغ الموجودة فى صندوق الاقتصاد بعد خصم مصاريف الادارة فيها تستخدم فى شراء قراطيس حالية يصير ايداعها .

المادة التاسعة عشر : يقدم مدير عموم البوستة الحكومية تقريرا سنويا عن حالة وأشغال صندوق الاقتصاد البوستة، وينشر كل التقرير فى الجريدة الرسمية .

المادة العشرون : على مصلحة البوستة أن تقرر ضمن لائحة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ أمرنا هذا ويصادق على تلك اللائحة مجلس النظار .

المادة الاحدى وعشرون : ابتداء العمل على موجب هذا الديكريتو فى أول يناير عام ١٨٨٩م .

المادة الاثنتان وعشرون : على ناظر ماليتنا تنفيذ أمرنا هذا .

فى الحقيقق لم يقبل المواطنين المصريين بسهولة على صندوق الاستثمار وقد تنبـــأ بهذا الشأن مدير عام البوستة ومن أجل ترويج المشروع وتشجيع الجماهير على الاقبـــال عليه فقد طالب ناظر المالية ورئيس مجلس النظار بتعميم المشروع فى عواصم المحافظـــات المصرية أسوة بأوربـا فى السادس عشر من يونية عام ١٨٨٨ وأوضح أن انتشار هـــذا المشروع على مستوى القطر سيزيـد من اقبال المواطنين عليه(١)

هذا ولقد أوضح مدير عام البوستة فى تقريره السابق أن للمواطنين الحرية الكاملـــة فى قبول الارباح من عدمه، كما أوضح أن نسبة الارباح التى حددها الصندوق المصرى مساويا ومماثلا لما هو متبع فى الدول الاوربية التى سبقت مصر فى هذا المضمار.

كما أنه قد طالب بضرورة اضافة مادة أخرى للائحة تحرم بثاتا الحجز على أمـــوال المودعين لتأمينهم على مدخراتهم لتشجيعهم على المساهمة فى هذا العمل الرائـــع والذى تساهم فيه المواطنين فى تسديد أقساط الدين العام، وطالب أيضا أن توضـــع أموال الصندوق اما فى صندوق الدين العام وأما فى أحد بيوت المال الشهيرة بمعرفـــة نظارة المالية لصالح الدين العام أيضـا (٢)

---

١) ملحق بمتن البحث بيان بأسماء الدول التى سبقت مصر فى مجال الاستثمار هذا وبيـان بعـدد المشتركين فى كل دولة والمبالغ التى تحصلت عليهـا أيضـا ،

٢) محفظـة ١/أ (البوستة المصريـة رقم ٤٥) .
نسبة الفائدة فى النمسا ٣٪ ، وفرنسا ٣٪ ، الهند الانجليزية ٣٪ بلجيكى ٣٪
بريطانيـا ٢٪ ايطاليا ٣٪ هولانـدا ٢٪ اليابـان ٦٪ ، السويـد ٦ر٣٪

هذا ولقد وافق ناظر المالية على مقترحات مدير عام البوستة بشأن تعميم صنـــادق التوفير بعواصم القطر ثم أضيفت بعض المواد الى اللائحة السابقـة وتم تصديق مجلـــس النظار على الاضافات في الثامن عشر من ديسمبر عام ١٨٨٨ .

وكانت أهم تلك الاضافات ما يخص تعامل شركة أو مؤسسة أو جمعية مع صندوق التوفيـر وعنده يوقع رئيس الشركـة أو من ينوب عنه بوضوح على ألا يختلف هذا التوقيع عن التوقيـع الاول الصادر عند ايـداع النقـود ، أما الوكلاء المتفق عليهم فبامكانهم أداء هـــذه الاجراءات الا اذا اعترضت الشركـة واخطرت البنك باعتراضها هذا كتابيـا .

كما أنه من حق المستفيد أن يتنازل عن دفتر التوفيـر في أي وقت يشاء على أن يخطر ادارة الصندوق بهذا وعلى ادارة الصندوق اخطار ادارة عموم البوستة بذلك ، كما انـــه من حق المستثمر أن يحتفظ بحساب جاري حتى في حالة ايقاف تعامله مع صندوق التوفير فليس هناك تعارض بين الاثنـان .

أما في حالة فقدان دفتر التوفيـر فعلى المشترك تبليغ البوستة وهي بدورها تعلـــن هذا الفقدان في الجريدة الرسميـة وبعد مضي شهر كامل يستطيع الحصول على بـــدل فاقد لهذا الدفتر وبها تفاصيل المبالغ المودعة كما كانت بالسند المفقود وتؤخذ البيانات من ملفات صندوق التوفيـر .

أما ما يخص نسبة الارباح فقد خفضت الى ٢ر٥٪ وتتم في ذات الوقت البابهيئـــة الصندوق زيادة الفائدة اذا كان بالامكان ذلك تبعا لعوائد الصندوق ، وعموما لم يتـرك للمستثمر الحق في الحصول على الارباح الا بعد مضي ستة اشهر من تاريخ الزيـــادة المقترح ، وكما هو مبين في اللائحة السابقة فان تاريخ استحقاق الفائدة لا يجوز الا فـــي الشهر اللاحق لشهر الايداع ، وأيضا تضاف الفائدة الى اصل المبلغ وتحتسب الفائـــدة في نهاية العام الميـلادي ومن حق المستثمر سحب الفائدة ومدها دون أصل المبلغ المودع بالصندوق .

كذلك من حق المستثمر الاطلاع المستمر على حساباته ، والتزمت ادارة الصندوق بارسال بيان بالمودعات مرة كل ثلاثة أشهر مفصلا بها كافة المبالغ المودعة والمنسحبة خلال الفترة المذكورة وبالطبع البيان لا يرسل الا للافراد الذين كانوا يتعاملون طوال المدة المذكورة اما الافراد الذين لم يتعاملوا خلال المدة المذكورة لا تصلهم تلك البيانات ، وعند استكشاف اية مخالفات وأخطاء يراجع ادارة الصندوق .

وفى نهاية كل عام يتم سحب الدفاتر لمراجعتها للتأكد من سلامة بياناتها وعند سحب الدفتر سيحصل المشترك على ايصال مفصلا لبيانات الدفتر ولا تستطيع فى نفس الوقت القيام بعمليات السحب أو الايداع) .

ومن الاضافات أيضا ورد بشأن مصادرة أموال المشترك الذى يجمد حساباته فلا يتعامل مع الصندوق على مدى خمسة عشر عام الا بالايداع ولا السحب عندها يتم اخطاره بريديا عن نية الصندوق فى الاستيلاء على امواله بمدة لا تقل عن ستة أشهر ، وفى حالة عدم استجابة المشترك تتم المصادرة ومعنى ذلك أن المدة الزمنية قد قللت عن اللائحة السابقة حيث أصبحت خمسة عشر عام بدلا من ثلاثون عاما كما سبق توضيحه .

ومن أجل سلامة حصر عدد المشتركين فقد منعت اللائحة بتاتا على المستثمر الاشتراك فى اكثر من صندوق واحد داخل القطر المصرى . . وفى حالة انتقال المستثمر الى مكان آخر من حقه مطالبة الصندوق بنقل حسابه الجارى ودفتر توفيره الى المكان الجديد .

وتسهيلا على المستثمرين ايداع أو سحب مبالغ خاصة بهم يستطيعون تكليف أحد العاملين بالصندوق للقيام بهذه المهمة شريطة طلب ذلك كتابيا وبسبب مقبول لدى ادارة الصندوق ضمانا لعدم التلاعب بأموال المستثمرين .

ولم تألوا ادارة الصندوق جهدا في ترغيب المواطنين على الاستثمار ومن أجل ذلك خفضت قيمة أول مساهمة للمشترك الى خمسون مليما وأعلن ذلك في الجريدة الرسمية بتاريخ السادس عشر من نوفمبر عام ١٩٠٣ (١)

هذا ولقد صدق الخديوى عباس حلمى على مذكرة قدمت له من رئيس مجلس النظار مصطفى فهمى باشا بشأن الترتيبات النهائية لانشاء صندوق التوفير بسراى عابدين في التاسع وعشرون من نوفمبر عام ١٩٠٠ (٢)

كذلك صدق الخديوى عباس حلمى على مذكرة نظارة المالية بشأن عدم السماح النهائى بالحجز على أموال المودعين بصناديق التوفير في الخامس من مارس عام ١٩٠٤ وتم النشر في الجريدة الرسمية (٣)

هذا وقد جاء في متن الموافقة الخديوية الاتى :

المادة الاولى : لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق توفير البوستة أو طلبت عدم ردها لمستحقيها من حاملى الدفاتر

المادة الثانية : اذا كانت المبالغ مودعة باسم شخص قاصر أو غير أهل للتصرف فيجوز لمن له الولاية على حالة أن يحجزها في الصندوق طلبا له .

المادة الثالثة : يشترط لصحة هذا الحجز اجراؤه على يد محضر واعلانه لمكتب البوستة المكلف بدفع المبالغ المراد الحجز عليها .

المادة الرابعة : على ناظر المالية تنفيذ هذا " .

وبعد الحصول على الموافقة في الخامس من مارس عام ١٩٠٤ قدمها نظار المالية ضمن مذكرة الى نظارة الخارجية لكى تأخذ رأى الدول فيها وذلك في السادس من مارس عام ١٩٠٤م الا انه بعد ما يقرب من العام وبالتحديد في الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٠٥ تطلبت الحاجة الى ادخال بعض التعديلات بخصوص الحجز على الاموال كانت كالاتى " :

أولا : لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير لمصلحة البوستة ولا تقبل المعارضة في دفع هذه المبالغ لأصحاب الدفاتر المثبتة بها .

ثانيا : أما المبالغ المودعة باسم من كان قاصرا وغير أهل للتصرف فلوكيله الشرعى ان يعارض في دفعها .

---

١) المرجع السابق مجموعة ٢٨ محفظة ١/١ دار الوثائق
٢) محافظ مجلس الوزراء / محفظة ١/١ .

ثالثـا : يشترط للمصلحة المعارضة اعلانها على يد محضر لمكتب البوستة المكلف بدفـــع المبالغ المقيدة بالدفتر .

رابعـا : يسجل العمل بموجب أمرنا بعد نشره بشهرين اثنيـن .

خامسـا : على ناظر المالية تنفيذ أمرنـا هذا " (١)

هذا وبعد اقبال الجماهيـر على صندوق التوفير وظهور بعض الثغرات كان أهمهـا التأكد من سلامة المبالغ المودعة والمسحوبة لصالح المستثمرين لذلك أصدر ناظـر الماليـة أحمد باشا مظلوم تعديلا على المادة السادسة عشر من لائحة الصندوق فى الثامن عشر من أبريـل عام ١٩٠٨ كانت حصول الآتـى :

أولا : كيفيـة سحب المبالغ التى لا تتجاوز قيمتها خمس جنيهات مصرية من مكاتب بوستـــة الوجه البحرى ومصر الوسطى لضمان عدم التلاعـب .

ثانيـا : كيفية سحب المبالغ التى لا تتجاوز العشرة جنيهات من مكاتب البوستة فى الوجـــه القبلـى ابتداء من نـاسيوط (٢)

ولم يكن هذا هو التعديل الأخير بشأن تنظيم عمليات سحب وايداع النقود بالصندوق بل ان ناظر المالية سابسا باشا فى السابع عشر من ابريل عام ١٩١٠ طالب بضرورة وضـــع المزيد من الاحتياطات حول نفس الموضوع ولكن الوثائق لم تسرد المواد التى اضيفت أوألغيت من اللائحـــة (٣)

انتشرت الخدمات البريدية كما سبق توضيحه كذلك استقبلت الجماهير صناديق التوفيـــر بمشاركة جيدة وخاصة بالارياف بناء على قرار من هيئة البريد فى العشرين من فبراير عام ١٩١٢م وقد زيل القرار بمواد اضافية بلغت ثلاثـة وخمسون مادة .

وخلاصـة تلك المواد هو بذل كافة الجهود لتسهيل عمليات الايداع والصرف فى الارياف عن طريق صيارفـة تلك المناطق التابعين لمراقبة الاموال العامة وعلى أن تعتبر هؤلاء الصيارفة أنفسهم أنهم مندوبون من قبل صندوق التوفيـر لتلك الأقاليـم .

---

١) نفس المرجع السابـــق .
٢) محافظ مجلس الوزراء ١٥ ، ٢٨
٣) نفس المرجع السابـــق .

هذا ولقد خول هؤلاء الصيارفة الحق فى الدفع الفورى او الاستلام الفورى من خمسة جنيهات الى ثلاثون جنيها مصريا دفعة واحدة فى الوجه البحرى، ومن عشرة جنيهات حتى ثلاثون جنيها فى اقاليم الوجه القبلى فى حالة الضرورة على أن يوقع على تلك العمليات من قبل عمدة القرية كشاهد ثم يقدم تلك التوقيعات برفقه ايصالات السحب لادارة البوستة بعد أن يكون قد الصق طوابع بريدية تعادل خمسون مليما على كل خافظة نقود مسحوبة (١)

وكان على هؤلاء الصيارفة التنقل من مكان الى آخر فى اطار محافظة معينة، وكان تلك العمليات تمثل عبأ على الصيارفة وخدمة اقليمية لربط سكان الأرياف بالعاصمة الى أن ألغى نظام الصيارفة المتنقلون فى التاسع عشر من سبتمبر عام ١٩٢٨م (٢)

هذا وكنتيجة لزيادة اقبال المواطنين على استثمار أموالهم ولكثرة تعاملهم مع الصندوق فقد رفعت نسبة الارباح السنوية الى ٣٪ فى أول ابريل عام ١٩١٢م (٣)

هذا ولقد استغلت ادارة الصندوق فرصة أى تجمع تجارى لتوصل به خدمات الصندوق تشجيعا منها للمواطنين ولاستفادتها من تجمع رؤوس الاموال تلك فى المشاريع الاقتصادية ومن ذلك تعيينها صرافا فى كل حلقة من حلقات تجمع وبيع القطن المعروفة ببورصة القطن حيث كلف رؤساء حلقات القطن بالصرافة أى بالقيام بعمليات الايداع فقط وفى مقابل ذلك صرفت لهم ادارة الصندوق نسبة من الارباح على كل مبلغ يتم تحصيله لصالح صندوق التوفير ، كما كلفوا بتقييد هذه المبالغ المراد توريدها فى دفاتر خاصة تبقى كسند معهم ، ثم تسجل فى دفاتر توفير الافراد بمعرفة صراف البنك الذى يودع به الحساب، ولم يكن من حق رئيس الحلقة هذا اصدار دفاتر توفير جديدة أو صرف نقود للمشتركين الراغبين حيث ظل عمله مقصورا على الايداع فقط (٤)

هذ ولقد اهتمت ادارة الصندوق بتوفير اماكن خاصة ومجهزة بالاثاث لصيارفة الارياف تشجيعا لهم على آداء أعمالهم ومن ذلك موافقة وزارة المالية فى السابع والعشرين من فبراير عام ١٩١٢ على صرف الفان وخمسمائة جنيه مصرى لهذا الغرض (٥)

---

١) محافظ مجلس الوزراء مجموعة ٢٨
٢) المرجع السابق دوسيه ٣٣ ـ ١/٥
٣) " " " رقم ٢٨
٤) " " " ١٥
٥) " " محفظة رقم ٥

ولقد فرحت الجماهير بالقرى على وصول تلك الخدمات لهم وتوالت من ثم تلغرافات الشكر الى الحكومة والى والى هيئة البريد المصرى من عمد القرى التى تم انشاء صناديق بها كعمدة القنايات بالشرقية وكفر الحمس وكفر الحمام بالشرقية أيضا كما توالت تلغرافات من القرى المجاورة تطالب بالحصول على نفس الخدمات (١)

ولقد امتدت خدمات الصندوق الى الطلاب المدارس بالعاصمتين القاهرة والاسكندرية مما زاد من أعباء العمل على الموظفين فى ادارة الصندوق وجعلهم يطالبون بمرتبات أكبر وبموظفين لمساعدتهم على الابقاء بكل الأعباء وقد وافقت وزارة المالية على مطالبهم وأدت بتعيين خمس موظفين جدد ألحقوا بالادارتين فى الخامس والعشرين من ابريل عام ١٩١٢ وكذا زادت من مرتبات العاملين فارتفع مرتب المراجع من تسع جنيهات الى احدى عشر جنيها ، كما زاد مرتب المراقب من اثنا عشر جنيها الى ستة عشر جنيها كما رصدت تلك الزيادة فى ميزانية عام ١٩١٣م فى المكتبين المذكورين (٢)

مما سبق يتضح لنا دون جدال الى كيف نجحت هيئة البوستة المصرية فى تعميم وتوصيل خدماتها الى معظم أنحاء القطر المصرى فى القرى والمدن على حد سواء ولم تقتصر خدماتها على توصيل الخطابات والطرود بأنواعها بل تعدت حتى شملت صناديق استشارية فى تلك المناطق أيضا ،

---

(١) المرجع السابق دوسيه رقم ١٥٠ .

(٢) المرجع السابق محفظة رقم ٥

الخاتمـــــــــة

من مظاهر الحضارة الحديثة تنوع المواصلات السلكية واللاسلكية سواء فى داخـــل القطـر وخارجـه لتغطية حاجات المجتمع المحلي والعلاقات الدولية المتصاعـــــدة الكثافـة، وكان من أبرز هذه الأساليب انشاء نظم البريـد التى انتشرت فى اوروبا وانتقلت بدورها الى مصر اثناء عمليـة البناء فى العصر الحديث على يد محمد على واسماعيـل .

وكان طبيعيـا أن تكون البداية متواضعـة بسيطة فى عهد محمد على وخليفتـــه عباس وسعيد لكنها ازدهرت وتطورت فى عهد اسماعيل رائد البناء الثانى لمصر الدولـة بالرغم مما التصق بعصره من آثـام .

بدأت الدول الاوربيـة صاحبة الامتياز بمصر النمسا وكذا بريطانيا بانشاء مكاتـــب لادارة البريـد فى مصر وخارجها لفترة طويلة الى ان قصر اسماعيل البريـد وجعلـــه تابعا لوزارة الماليـة فى البداية وأغدق عليه من الامكانيات ما جعله يقف على قدميـــه ويتفوق ليصبح أكثر تقدما من الدولة العثمانية وفقا لتصريحات المستر ولين البريطانييـــن انفسهم .. ولهذا سمح لمصر بالاشتراك فى أول مؤتمر دولى للبريد فى برن . وارتبطت كل مدن القطر المصرى تقريبـا بمكاتب بريديـة تدار بغاية فى الدقة والانضباط وتوسعت خدماتها لتقوم بنقل طرود البضائع بأنواعها والحوالات الذهبية والفضية بالاضافة الـــى الرسائل الحكومية والفرديـة بصورة لا تقل عما سواها من دول فى العالم الغربى .. وكذا تطورت وسائل النقل البريدية من الخيول والجمال الى السكك الحديد والسفن عابرة المحيطات .. وكذلك وصلت الخدمات البريدية المصرية عبر البحر الاحمر الى جدة وينبـع والحجاز والسودان الى سواكن ومصوع لتكون شبكة اتصال بديعة قلبها النابض هو مصـر .

ولم تقف المواصلات البريدية عند هذا الحد بل تخطته الى خدمات توفيرية فأنشأت البوستة المصرية مكاتب توفيـر فى عواصم المحافظات لتشجيع الاستثمار لمحدودى الدخـل من المواطنيـن ،ثم توسعت فاشتملت أغنيـاء مصر حيث جذبت أموالهم فيما عرفت بسندات الدين العام على الحكومة المصريـة وبذا تكون البوستة المصرية قد استفادت من ثروات اغنيـاء القوم سداد الدين المصرى العام بطريقـة منظمة وممتازة بكل المعايير .

لم تكتف البوستة المصرية بهذا العمل الحضارى الخلاق بل أنها قد عقدت اتفاقيـات

بريدية دولية مع بريطانيا والنمسا تعهدت فيه مصر بالاشراف الكامل على بريد تلك الدولتين وفق لائحة عادلة تماما وبهذه الاتفاقيات قد الغيت بلا رجعة كافة المكاتب البريدية الأجنبية وأصبح لمصر وحدها الهيمنة الكاملة على البريد الأجنبى . مما كان له اكبر الأثر فى ابعاد شبح الامتيازات عن مصر الدولة وجعلها تتربع على مصاف الدول الكاملة السيادة على أرضها .

وقد تطرقنا فى هذا البحث الى أول لائحة بريدية خاصة بمصر ، والى مكاتب التوفير وأسلوب العمل بها وأهم قوانينها ثم تطرقنا بدورنا الى سندات الدين العام المصرى والمشاركة الشعبية فى هذا المضمار وأخيرا الى المعاهدات الدولية البريدية التى عقدت مع مصر لتكون أول دولة من دول المشرق العربى بل الشرق الاوسط التى يكون لها مثل هذه الادارة العظيمة الدقيقة العمل . والى أن انتهينا الى حقيقة مؤداه أنه أصبح لمصر هيئة بريدية متنوعة النشاط ناجحة الادارة مصرية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى شأنها فى ذلك شأن الدول الكبرى ولعلنا نكون قد أضفنا بعملنا هذا مفهوما متواضعا الى شكل مصر النظامى الحكومى من خلال هيئاتها المتكاملة . والتى يمثل فيها البريد شأوا لا يمكن تجاهله .

والله الموفق ،،

الملاحق

عن بيان الاجر التي تتعلى طلب للبوستة الانجليزية طرف مصلحة البوستة المصرية عن الخطابات العادية الخالصة الاجرة المرسولة برسم جهات خارجية بواسطة مصلحة البوستة الانكليزية وبيان المعلوم المقتضي دفعه من البوستة المصرية للبوستة الانكليزي عن الخطابات الغير خالصة الاجرة الواردة من الجهات والملحقات المبينة ادناه برسم القطر المصري

المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب خالص الاجرة صادر من القطر المصري				المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب غير خالص الاجرة وارد للقطر المصري				اسماء البلاد والملحقات	
عن طريق برندزي		عن طريق جبل طارق		عن طريق برندزي		عن طريق جبل طارق			
فس	شلين	فس	شلين	فس	شلين	فس	شلين		
٠١	٠١	١١	٠٠	٠١	٠١	١١	٠٠	سواحل افريقا الغربية	ع
٠٧	٠١	٠٥	٠٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠٠١	جزيرة الصعود	ع
٠١	٠١	١١	٠٠	٠١	٠١	١١	٠٠	جهة برموده	د
١	٠٢	١١	٠٠١	٠١	٠٢	١١	٠٠١	بوليفيا	ع
٠٢	٠١	٠٥	٠٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠٠١	البراذيل	ع
١٠	٠١	٠٨	٠٠١	١٠	٠٠	٠٨	٠٠١	بنوس ايرس	ع
٠٧	٠١	٠٥	٠٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠٠١	كنادة بما فيها كولومبيا الانكليزية وجزيرة وانكوفير	د
١٠	٠٢	١١	٠٠١	٠١	٠٢	١١	٠٠١	راس الرجا الصالح	ع
٠٢	٠١	٠٥	٠٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠٠١	شيلي	ع
								كوستاريكا	ع
								كوبا	ع
								كوراسو	د
٠١	٠٢	١١	٠٠١	٠١	٠٢	١١	٠٠١	ابكوضور	ع
								جزاير فالكلان	د
٠١	١	١١	٠٠	٠١	٠١	١١	٠٠	جامبيا	د
								الساحل الذهبي	د
								جزيرة ناون صان بوان دبه بتاراجو	ع

تابع كشف حرف (ا)

المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب خالص الاجرة صادر من القطر المصري عن طريق برندزي بنس	شلين	عن طريق جبل طارق بنس	شلين	المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب غير خالص الاجرة وارد للقطر المصري عن طريق برندزي بنس	شلين	عن طريق جبل طارق بنس	شلين	اسماء البلاد والمحفات	
٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١			بهادلوب	ع
						٠٥		جوانبالا	ع
								هايتي	ع
								هايتي جزائر عائد ويش	ع
٠١	٠١	١١	٠٠	٠١	٠١	١١	٠٠	لاجوس	د
								ليبريا	د
								جزيرة مارتينيك	ع
٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	المكسيك	ع
								سولتي نيدو	ع
								ناتسال	د
								نيو برونزويك	د
١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	نيو فاوندلند	د
								نوفا اسكوتسيا	د
٠١	٠٢	١١	٠١	٠١	٠٢	١١	٠١	بيرو	ع
٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	بورتوريكو	ع
١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	جزيرة البرنس ادورد	د
								جزيرة الصليب المقدس	د
								جزيرة القديس اوسابيوس	ع
٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	جزيرة القديسة هيلانة	د
								جزيرة القديس مارتين	ع
								جزيرة القديس توما	د
٠١	٠١	١١	٠٠	٠١	٠١	١١	٠٠	سيرا اليونا	د
٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	سورينام	د
١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	الاقاليم الامريكانية المتحدة	د
								اقاليم كولومبيا المتحدة جزاناده الجديدة	ع
٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	نيفه زيلنده	ع
								الهند الغربي الانكليزي	د

تنبيهات

تخليص الاجرة على السندات المتصدرة للجهات الماشر عليها حرف ع شرطا لازم

يجوز ارسال خطابات بالتوصية للجهات الماشر عليها حرف و

جدول حرف (ب)

عن بيان الاجر التي تتعلى طلب للبوسطة الانكليزية طرف البوسطة المصرية عن الخطابات العادية الخالصة الاجرة المتصدرة من القطر المصري للبلاد والمحفات كما وعن الخطابات الواردة غير خالصة الاجرة من الجهات المذكورة الجاري نقلها جميعها بوابورات البوسطة الانكليزية بين تلك الجهات والاسكندرية والسويس عن كل خطاب لا يزيد وزنه عن طاق واحد

عن كل خطاب خالص الاجرة متصدر من القطر المصري بنس ٥	شلين	عن كل خطاب خالص الاجرة وارد الى القطر المصري بنس	شلين	اسماء البلاد والمحفات
٠٤	٠٠	٠٤	٠٠	مالطه
٠٤	٠٠	٠٤	٠٠	جبل طارق
٠٦	٠٠	٠٦	٠٠	الهند الشرقي
٠٦	٠	٠٦	٠٠	جهة سيلان
٠٦	٠٠	٠٦	٠٠	جهات بوغاز ملكه
٠٦	٠٠	٠٦	٠٠	الصين
٠٦	٠٠	٠٦	٠٠	اليابان
٠٦	٠٠	٠٦	٠٠	اوسترالیا وزيلاندة الجديدة

كشف حرف (ت)

عن بيان الاجر التي تتعلى طلب البوستة الانكليزيه طرف مصلحة البوستة المصرية عن الجرائد والمطبوعات وعينات البضايع المصدرة من ثغر المصري الى انكلترة او الى البلاد والمحطات المهمة ادناه المنقضي مرورها عن بلد بوستة الدولة الصادر اليها

عن المطبوعات وعينات البضائع اذا كانت ترسل الى انكلترة عن طريق برندزي				عن المطبوعات وعينات الجرائد اذا كانت ترسل الى انكلترة عن طريق جبل طارق			
عن كل جريدة	(عن المطبوعات وعينات البضائع)			عن كل جريدة	(عن المطبوعات وعينات البضائع)		
لا يزيد وزنها	الذي لا يزيد	من وقية	من وقيتين عن كل اربعة	لا يزيد وزنها	الذي لا يزيد	من وقية	من وقيتين عن كل اربعة
عن ٤ وقيات	وزنه عن وقية	لغاية ٢	لغاية ٤ وقيات زائدة	عن ٤ وقيات	وزنه عن وقية	لغاية ٢	لغاية ٤ وقيات زائدة
بنس شلين	بنس شلين	بنس شلين	بنس شلين	بنس شلين	بنس شلين	بنس شلين	بنس شلين
٢	١	٢	٥	١	١	٢	٢
لا يزيد عن ٤ وقيات				لا يزيد عن ٤ وقيات			
٢	٧	٧	٢				سواحل افريقا الغربية
٤	٨	٨	٢	٥	٥	٥	جزيرة الصعود
				٦	٦	٦	برموده
							بوليفيا
							براذيل
٢	٧	٧	٢				بنوس ايرس
٤	٨	٨	٢	٥	٥	٥	كنادة بها فيها كولومبيا الانكليزية وجزيرة وانكوفير
				٦	٦	٦	راس الرجا الصالح
							شيلي
٢	٧	٧	٢				كيستاريكا
٤	٨	٨	٢	٥	٥	٥	كولومبيا
				٦	٦	٦	ايكوضور
							جزاير فالكلاند
							جامبيا
							الساحل الذهبي
							جري تاون صان بيطان دبه بتاراجو
							جادلوب
٢	٧	٧	٢				جواتيالا
٤	٨	٨	٢	٥	٥	٥	هايتي
				٦	٦	٦	هاواي جزاير صانديش
							لاجوس
							ليبريا
							جزيرة مارتينيك
							المكسك
							مونتي فيديو
							ناتال
							نيو برونزويك
							نيو فاوندلند
							نوفا اسكوتسيا
							بيرو
٢	٧	٧	٢				بورتوريكو
٤	٨	٨	٢	٥	٥	٥	جزيرة البرنس ادورد
				٦	٦	٦	جزيرة الصليب المقدس
							جزيرة القديس اوسطانيوس
							جزيرة القديسة هيلانه
							جزيرة القديس مارتيس
							جزيرة القديس توما
							سيرا ليونا
							سورينام
٢	٧	٧	٢				الاقاليم الامريكانية المتحدة
٤	٨	١	٢	٥	٥	٥	اقاليم كولومبيا المتحدة
				٦	٦	٦	فنيه زويلا
							الهند الغربي

ملحوظات

وصل

عن الخطابات المتصدرة من القطر المصري ما عدا اسكندرية والسويس الى الهند الشرقي وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان واوستراليا مستلمة من مكتب البوستة المصرية بالسويس الى مكتب البوستة الانكليزية بالسويس بتاريخ

بيان الوزن والاجرة بواقع حساب البوستة المصرية	بيان الوزن والاجرة بواقع حساب البوستة الانكليزية	بيان المراسلات	عما يتعلق طلب الى البوستة الانكليزية
		١	خطابات عادية وموصى عليها خالصة الاجرة
		٢	معلوم الخطابات الموصى عليها بواقع ٤ بنس عن كل خطاب
		٣	جرايد ومطبوعات وعينات بضائع خالصة الاجرة
			عما يتعلق طلب الى البوستة المصرية
		٤	خطابات ارسلت عن غلط ومرتجعة

الخطابات الموصى عليها صار استلامهم ضمن هذه البوسطة الواردة في سنة

ناظر مكتب البوستة
الانجليزية

٥

مصلحة البوستة المصرية
إدارة وابورات البوستة الخديوية

(☆)

جدول مواعيد سير الوابورات بخط البحر الاحمر عن الثلاثة شهور الاولى من سنة ١٨٨٠

سفريات الوابورات كل اسبوع مرة ما بين السويس ومصوع وبالعكس +												سفريا الوابور كل اسبوعين مرة ما بين جدة والحديدة وبالعكس يتفق ملاقاتها بجدة مع الوابورات الاسبوعية *											
الذهاب						الاياب						الذهاب				الاياب					
السويس		جدة		سواكن		مصوع		سواكن		جدة		السويس		جدة		سواكن		مصوع		سواكن	
القيام		الوصول	القيام	الوصول	القيام	الوصول	القيام	الوصول	القيام	الوصول	القيام	الوصول		القيام		الوصول	القيام	الوصول	القيام	الوصول	القيام
تخميس نصف الليل بعد وصول بوسته بومبيندي		الاربعا الساعة ٨ صباحا		تخميس الظهر		الاربعا الساعة ٦ صباحا		احد الساعة ٨ صباحا		احد الظهر		تنين الساعة ٨ صباحا		تلات الساعة ٨ صباحا		خميس الظهر		سبت الساعة ٦ صباحا		اربعا الساعة ٨ صباحا	
٢٢	يناير	٢٦	٢٨	٢٩	٣١	٤	٥	٧	٨	١٠	١٤	فبراير	٤	فبراير	٧	١١	١٤	فبراير			
٢٩	〃	٢	فبراير	٤	٧	٥	١٢	١٤	١٥	١٧	٢١	٥	〃								
٥	فبراير	٩	١١	١٢	١٤	١١	١٨	٢١	٢٢	٢٤	٢٨	〃									
١٢	〃	١٦	١٨	١٩	٢١	١٨	٢٥	٢٨	٢٩	٢ مارث	٦	مارث	١٨	〃	٢١	٢٥	٢٨	〃			
١٩	〃	٢٣	٢٥	٢٦	٢٨	٢٥	٣ مارث	٤	٦	٧	٩	〃									
٢٦	〃	٣	٤	٥	٦	٢ مارث	٤	١٢	١٣	١٤	١٦	〃	٣	مارث	٦	١٠	١٣	مارث			
٤	مارث	٨	١٠	١١	١٣	١٠	١٧	٢٠	٢١	٢٣	٢٧	〃									
١١	〃	١٥	١٧	١٨	٢٠	١٧	٢٤	٢٧	٢٨	٣٠	٣	ابريل	١٧	〃	٢٠	٢٤	٢٧	〃			
١٨	〃	٢٢	٢٤	٢٥	٢٧	٢٤	٣١	١ ابريل	٣	٤	٦	〃	١٠								
٢٥	〃	٢٩	٣١	١ ابريل	٣	٣١	٧	٨	١٠	١١	١٣	〃	٣١	〃	٣ ابريل	٧	١٠	ابريل			

تعريب فنكشة بمصلحة وايورات البوسطة الخديوية

بتاريخ ١٠ دسمبر سنة ١٨٧٨ صدر دكريتو بانضمام مصلحة بوستة الكاتب. بمصلحة وايورات البوسطة الخديوية (صفة أن كان موسيو دليسبس ناظر المالية)

ولو كان العنصر البحري التجاري ضعيف الأهمية في الإدارة لتيسر لهذا الانضمام بدون أن يكون له الحقيقة. لازماً أن يسير ولم يحصل منه بعينه فلا ضرر.

إلا أن الأمر انعكس فإنه لما دخلت العناصر الأجنبية في إدارة البوستة وروساء البوستة. أحق رؤساء الكمرك أبعدت العنصر البحري الذي له خبرة ودراية بـ

والبوسطة قسيم المصلحة. قلبوا قواعد المصلحة التنظيمية. وغيروها بالكلية. بحددوا أقلاماً متفرقة بقدر ما كان يوجد من المستخدمين الانكليز كيلا يكونوا تحت حكم تفتيش بحري أو مراقبة أكيدة

وبهذه الكيفية صارت الآن جميع الخدم من تموينات بحرية أو من أشغال وترميمات متعلقة بالمراكب سواء كانت بالكندرية أو بالسويس وفي حركة مستخدمي البحرية (بالبحر الأحمر) وكذا جميع الخدم التي كانت تحت هذا التاريخ تحت ملاحظة وتفتيش مدير الخدم البحرية. من له دراية وخبرة تامة بـ ويقال له (تفتيش عموم) كل ذلك لا يتعلق إلا بوكيل المدير العمومي الذي هو رجل خاص يخدم بوستة الكاتب لكنه يجهل من معرفة اصطلاحات التفتيش البحري الحاكي عنه.

وقد صار إلغاء التفتيش العمومي في ذات هذا التاريخ أيضاً فصارت هذه الطريقة والحال هذه تسمى الإصلاح نفسه أضحت في حد ذاتها بالنسبة التنظيمية. لمصلحة وايورات البوسطة الخديوية البحرية. وفضلاً عن ذلك فإبقاء العنصر البحري التجاري مستقلاً عن إدارة هذه المصلحة زيادة على ما مضى وهو المؤلف من أقدم المستخدمين المطيعين الذين لهم سابقة تجارب بالخدمة المصرية تتمة نظام فطري جرى في السابق وتجر نقصاً إلى غلطات لا يمكن قياسها في المستقبل. وقضاري الإصلاح يلزم إبقاء الإدارة بالكامل البحرية للعنصر الذي له في هذه الخدمة وخبرة تامة وتحت رئاسة وإدارة مصلحة وايورات البوسطة الخديوية البحرية مصلحة قائمة بذاتها منفصلة عن مصلحة البوستة المصرية

ويكون هذا الأوفق والأوفر ان أقدم مستخدمي الخديوية فازالت لهم اليد الطولى في الإدارة ولو أنهم يأخرون في الصف الخامس بعد مصلحة البوستة وان المصلحة البحرية الجديدة تحكم بكامل تجاربهم ومعارفهم

بيان القواعد الأساسية لترتيب جديد

أولاً تنشأ مصلحة وايورات البوسطة الخديوية البحرية بمعرفة مأمور إدارة بحري

ثانياً المدابير المتعلقة بتنظيم جملة أقلام وتجديد او تغيير بعض خطط يصير المداولة فيها بمعرفة لجنة إدارة بحرية. وتعرض مدابيرها على مجلس النظار للتصديق عليها

ثالثاً تتألف اللجنة من المدير البحري الذي يدير حركة المصلحة ومن الوكيل التجاري بالكندرية ومن رئيس الإدارة ومن المستخدمين البحرية (منتش عمومي)

والسكرتير العمومي يكون له محل به في المداولات ورأيه مشورة فقط

وفي الترتيب الحالي تتجاوز المصاريف في ماهيات مستخدمي الإدارة العمومية بجانب العلاوات المرتبة الى ٢٢٠٠ جنيه سنوياً بما في ذلك ٦٨٠ جنيه المرتبة لمدير عموم الكمارك و٥٠٠ جنيه لمدير عموم البوستة المصرية

وهؤلاء المستخدمون يتركّبون من أربعين نفراً
وفي ترتيب جديد مبتعد عن البوستة تكون مستخدمو الإدارة العمومية ناقص ستة يكثر نفراً وجميع مبلغ ماهياتهم
لا يكون إلاّ الفين وثمانمائة جنيه (راجع الكشف مرفوق)
ويمكن باتخاذ وفر آخر وقتي قدره ١٥٠٠ جنيه تقريباً من المصاريف العمومية دفعة واحدة يعني من
المصاريف القائمة بدائرة متقاربة المراكب التي في الشغل وتكيفية الادارة التجارية ومن التفتيش
على وجه العموم
والآن بما أن جميع الميكانيكية تقريباً أوروباويون ويمكن أن يقال إنهم دون بحر هم الكفين فالأنسب انه
في الوقت الذي ترد فيه للمراكب ماكينات بطرز جديدة ان الميكانيكية والبناء الوطنيين يكونوا حاضرين
للتعليم وأن يتمرنوا في وظائف ثلاثة او اربعة ميكانيكية في الابتداء ويمكن تحقيق وفر سنوي قدره
الف جنيه بالأقل من حاصل تغيير الميكانيكية
ونختم كلامنا على ما يمكن حصوله في الادارة التجارية بالترتيب الجديد
متعرضين لايراد الميل الواحد الذي قطعته مسافته بحراً كان خمسة وخمسين غرشاً من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٨٠
والادارة الجديدة تتوصّل بالعقل الزائد في طلبات التجارة الابتدائية وبالبقية والاجتهاد الى بلوغ
البجوزات الحاصلة سنوياً في هذه المصلحة التي بلغت الى عشرين الف جنيه بالأقل في السنة المالية

محمد فتحي

نبذة الافادة رقم ٢٥ كالبار مدير عموم البوسطه المقدمه الى سعادة رياض باشا ناظر المالية بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٦٨

القسم الحضرى

اتباعاً لافادتنا رقم ٢٥ مايو سنة ١٨٦٨ ولجاوبة سعادتكم رقم ١ اغسطس سنة ١٨٦٨ بخصوص ترتيب سفريات البوسطه والبورات على النيل ما بين اسيوط واصوان نتشرف بان نخبركم اننا تعيينا باشمهندس مصلحتنا للكشف على البورات الحكومه الموجوده بهولاق لاجل معرفة ما اذا كان يمكن استعمالها لهذه المصلحه الجديده من ضمن املاك البورات وجدت البورات الحديديه والسعيديه وهما والنيل دينى سريع موافقه بالنسبه لرسوبها قليلاً فى المار بالنظر لباقى صغارها وبعد تسليم هذه البورات الى مصلحة البوسطه فيتبقى البورات كفايه للاجزار به لاجل نقل سواحين كوبانية كرك فى فصل الشتا وخادف الخمسه والبورات المذكوره يلزمنا ايضاً رابورقطه وجمله مواعين لاجل نقل النحم وغيره من اسكندريه الى اسيوط والبور على الوجود الان باسكندريه يليق لذلك فاذا اعتمدتم سعادتكم على تسليم هذه البورات الى مصلحتنا فترتب السفريات مرتين فى كل اسبوع يستوجب صرف اثنى عشر الف جنيه مصرى تقريبا كل سنه كالبيان الموضح بالكشف عليه الماشر عليه بحرف A واما مصاريف ترتيب المصلحه بافيه مايلزم صرفه فى التعليمات الضروريه القصى اجراها حالاً بالبورات يمكن درج هذا وهذا بميزانية مصروفات السنه الجاريه التى تتمم الوارد فيها اذا بلغ محصول القطن كالعادة القائم وبواسطة الغاء مصلحة السعاده مابين اسيوط واصوان يتوفر بالماهيات الف جنيه مصرى تقريباً كل سنه وينتج من ذلك ان نفقات المصلحه الجديده بترتيبها وزياده مصروفات مصلحة عموم البوسطه فى اول سنه يبلغ احدى عشر الف جنيه مصرى تقريبا اما يلزم اعتبار زيادة المتحصلات التى ضروره تاتى لنا من تلك المصلحه الجديده ولاجل ان المتحصلات تقوم بالمصروفات يلزمنا ان تكون متحصلات كل سفريه مايه وخمسه جنيه مصرى تقريبا واذا فرضنا تحصيل خمسة عشر جنيه لنقل البضائع والطرود الصغيره فيقتضى ان اجرة الركاب تبلغ تسعين جنيه مصرى ومع انه لم يكن بعهدتنا شئ لجعله اساسنا لتقدير عدد الركاب الذين يسافرون فى الجهه المذكوره غير انه اذا بنينا الحساب على تعريفه مصاهيه لتعريفة السكه الحديد اعنى بواقع كل كيلو متر من اول درجه وعشرين فضه كل كيلو متر من ثانى درجه وعشره فضه كل كيلو متر من ثالث درجه كما واذا فرضنا ان فى كل سفريه ذهاباً وايابا يسافر اقله مايه شخص من الركاب بهذه الدرجات فتحصل على المبلغ المرغوب وعن هذا الخصوص يلزمنا ان نبين لسعادتكم بان البورات المذكوره تشتمل على ثلاثة بنادر من البوريات وعلى ثلاثة نواتى ذات القيم مع ما يجاورها من البلاد وان التعريفه الملاحيه جدا المنوه عنها اعلاه لا بد ان تستلزم جميع حركة الوشتال مابين الحادر والنواتى والبلاد المذكوره وبين اسيوط وما يجاورها وكما سابقا لتقدير عدد الركاب يلزمنا ايضا ان نزايد بان زياده عن مايتين الف من الركاب جاريين السفر فى كل سنه بالسكه الحديد من عشرين محطه على امتداد مابين وغايه وسطين بين بيل مابين الحروسه واسيوط فضربات وابورات البوسطه تشتمل على مسافه تلتمائة وثمانية عشر ميل وتحمل البورات اقله على ستة محطات ذات القيمه كما وتستلزم مواصلة مشهله ومنتظمه مع باقى خطوط المواصلات الموجوده بالخطوط الاخرى فعلى ذلك لا بد ان عدد الركاب الذين يسافروا بالبورات المذكوره يبلغ الخمسين الف نفس عوضاً عن عشرة الاف التى اجرتهم تكفى للقيام

بصروفاتها وذلك مما يوجب العشم فى الحصول على رج[illegible] بسبب من المصالح المذكوره وينبغى ايضا ان
تصاريف الدهبيات والوابورات المخصوصه للمده التى تخدم عموم التفتيش ومديريات الوجه
البحرى فاذا امكن استخدام الوابورات المذكوره على حسب ترتيب سفرياتها بدلا عن الدهبيات
والوابورات المخصوصه اقلل فى اغلب الاحيان كما هو مترائى لنا فيتوفر جانب عظيم من الخمسة
الاف جنيه مصرى الجارى صرفها من طرف نظارتكم الداخليه فى هذا الشأن ولزيادة الايضاح واجل
لسعادتكم من طيه كشف موشر عليه بحرف B مشتمل على جميع التقديرات البادى ذكرها لزوم
حاجه لان نبين لسعادتكم كافة المزايا التى تنالى من ذلك ولنظر ايضا من انشاء المراسلات
البوسطه والخابرات التجاريه بالاقاليم الوجه البحرى التى تحصل من تعميم المصلحه الى ان يمتد خط
السكه الحديد الى الاقاليم المذكوره واذا كان لم تتحصل فى اول سنه على المبلغ الذى قدرناه
فلا بد انه بعد انتشار سهوله المواصلات بمده وجيزه يزداد تعداد المخاطبات ويكثر عدد
المسافرين ايضا افهم ذلك

طلعت باشا

فى

[١]

برسفه سواكن - مقرن - جده لسويس
سفر الصاكن عما ا... الجب وإعفاءهم التكليف

دفتر ١٩٤١ آداب عربي
امر كريم رقم ٣ تاريخ ٩ ربيع الاخر ١٢٨٢ هـ ١٨٤
١٧ المحافظ سواكن

منطوق بما انه مما لا يخفى انه التشبث في اتخاذ الوسايط السريعة لسهولة سفرية البوسته من وال الجاث وحصولها في اقرب الاوقات حيث الاسباب المعول عليها في مراجعته صالح المصلحة والوصول الى مزايا توسيع دايرة العمارة الزاهرة ملزم ارادتنا ملاسة ما هو معلوم من بعد مسافة الاقطار السودانية عن اخذها وما هو واقع من مكوث سفرية البوسته من وال الجاث المذكوره واستغراقها مدة كثيرة في حالة الوصول والحضور عن الحصوص حيث سواكن وموصع قد تعلقت ارادتنا اجراء ما فيه الحصول على استظهار سفرية وحصول البوسته من وال الجهة المذكورة وحكمدارية السودان في اوقات مستقرة وبناء على ذلك وكونه تقرر من طرف البوستة العمومية تقييد وابور فرانكل يوم ثلاثة من اربعة يقوم من السويس الى سواكن وغيره وفي كل يوم خمس من اربعة يقوم من سواكن الى جده ثم الى السويس تحمل ركاب وبضاعة وغيره على ذمة الدولتين وفاضا البوسته من سواكن ويوصل البوسته التي ترسل من هنا ملزمة فتضت ارادتنا تقييد وابورين من وابورات البحر الذي بالسويس يرسل احدهم للاقامة باسكلة سواكن والثاني باسكلة موصع تزيل سفرية وايصال البوسته من وال الى موصع بحر مكيفيه ان الذي يرجع سواكن منظر ميعاد حضور وابور البوسته المذكور عنه حتى انه بحال حضوره يأخذ البوسته التي فيه باسكم من ضفة موصع ويتوجه لجهة موصع والوابور الثاني الذي بموصع يأخذ البوسته التي تصدر من موصع ويقدم لسواكن بحيث يتلاقى وصول الوابور المذكور الى سواكن من ميعاد قيام وابور البوسته وبعدها بيوم فرانتظار عودة وابور البوسته الثاني من السويس لياخذ ما فيه من البوسته الى موصع ويقوم وهكذا مع هذا المنوال واذا وجد ركاب او بضاعة مرغوب سفرتهم من الاسكلتين المذكورتين لهم لا مانع من قبولهم وسفرتهم بالوابورات المذكورة باجرة وهي اجرة وصولهم الوابورية المذكورة الى مقاصدهم المركبين عنهم فاما العساكر وما في حكمهم الذين يتوجهوا من وال هاته الاسكلة بحال سفرهم بالمحل يعين تزدلم مجانا عفرة محافظ الجهة التي منزلوا منها واذا كان معهم

٢

كتاب الجمعة - المحرر بتاريخ الخميس سواكن

عما لهم أيضا فلا مانع من نزولهم مؤانا ان لا يترتب لهم شيء حتى
تعيد النادة فيها ولا تخرج لهم سوقهم في مثل اوقاتهم الا برسم فيما لهم
بالمحروسة وغيره وهكذا الحافظ انه بمرور الرايورات المذكورة على وظائف كل
الجمعة المتقدم فيهم الراتب والعلم يؤول لواصل اشغال الذي عملهم وبه
اكليه سواكن وصوع ويرد ركاب فاوزه وتحويله فيما يترتب عليه
زيادة العلم لا مانع منه مرور الرايورات المتقدم ذكرها من الاكل المذكورة
ويعمل ما يرسل فيهم والسلام نوب كل سواكن وصوع بالورد بحيث يلاحظ عدم
تاخير الرايورية المذكورة عنها عن مواعيد حضورهم وقيامهم من دار سواكن
وصوع بالبوستة وقد اصدرنا امرنا من تاريخه لنائب البرقة بتقييد ارسال
الرايورية المذكورية في وجه ما ذكر وامرنا ايضا بانه حال قيامهم من حضرة
السودان فتخيم فحم تيمورا به سواكن فتزيده هناك ويدهما يتوجها ليوسف
يتناولوا دوريه فحم اى مصوع وتزيده هناك وهذا وذاك لاجل الصرف منه
لادارتها مع ملاحظة ما يلزم لهم جهات ذلك بمعاملة اقامتهم هناك
وايرادة اول بأول بحيث انه لا يصرف لرايورات التوجانية لغزيرة شيء من
النحم المذكور الا بلازم لرايورات التوجانية تتدارك بمعرفتنا كما صدر امرنا في
تاريخه لمدير التوجانية لغزيرة بذلك بحيث مقصودنا ان يكون
موجود كل من اكلة سواكن ومصوع عشرة الف تونة لازم فحم بركم اجارة
الرايورية المذكور عنهم فنلزم ان ارسال عدد كبيرة فحم لجهة ما يرسل من
هذا الصنف من جهة الشحن وميناه تؤطار والاحوة وتحويله وقد
صدر امرنا في تاريخه لحكمدار السودان بالاستعلام قبل تقديم قومبيه من
أمر البوستة التي ترسل من جهات السودان لهذا الطرف والجهة مصوع قبل
وصول سواكن ومن هناك ترسل كل تلغراف الذي يتعلق بما ورد
امرنا في تاريخه لمحافظ مصوع بالاخطار عما ذكر وحيث زيدة الكيفية صار
مقتضاه سهولة وصول وسفرية البوستة من والى سواكن الجاية بخلاف
ما كان جاريا ابتداء من المتقدم فانه يرسل لها فحم فرض فاخذ
فرضه عما ذكر الجاية المذكورة وزيادة تقليل وعدم سكانه كما لزم
عليكم مراعية وملاحظة ما فيه انتظام الوصول على ذلك وتشدد اعلامه ما ذكر
للسودان وغيرهم بجريتكم لمعلوميتهم وقد صدر امرنا هذا اليكم لتعتمدوه وتجروا
مقتضاه كما هو مطلوبا.

حاشيه القرا الذين عطلوا من محل اداة التوجانية لغزيرة بالعربية رقم

١١ بربع ذوال ٢٥ ٦ فرشاه مرورا بوراكه عم خدواكه بالمراعيد الموضي
عنل بامرنا وارد صورته ملخصا ذكرنا نه لمناسبة افتتاح ذاله الخط
والحاله هذه وكونه مستحدثا لم نظهر جم فاشيعه منه واليه الآمه هذا تبت
له الكفاية الاذنيه كباقي التراكيل ومن الضروري مباشرته ف نظهر جم
وتبت له ما يلزم فترام صدور الامر منه لدنا اليكم بملافظة ذله عمر فتكم
وبا تحادكم مع سواريه الوابورات لاجراء شمه ما يتوقف من سواله
عن يدكم وفيه النولونه قسلي سواري كل ما يوجد بالمافصات الاذنيه
وكذلك ضا اعرف لكم ظهور حركة اداة التوكيل وترتيب الكفاية الاذنيه
اليه من طرف التر ما ليه وجئ والله اذا تشا الخبر بكم بذله فنهنئكم
الملافظة لما ذكر والامر على وجه ما سلف توضيحه كما هو مطلوبنا

دفتر ١٤٧ ط صادر رقم ١٢

موضوعه ١١ تجارى ـ ٩

من حسابات المالية

الى ديوان الأشغال العمومية

ولعله المالية

تهدى سعادة افندينا الباشا صورة طيه افادة سعادتكم الواردة ترقيم ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ من ٤ مرورية وصورة افادة الخواجا دريفوس شركاه المورخة لسعادتكم التوتراتور الربولد عن شراء البوستة الافرنكية من دولة المجر قد صار العرض على ذات سعادتكم الكريمة من سعادة الناظر الكريم الشاهر بمداد ملغ ٤٧٥٠٠ (١) الى الخواجا دريفو المبين اليوم من ثمن البوستة المذكورة مافيه الترخيص بالمشار اليه لغاية وصولها بعد ذلك تقدم سعادة الخواجا دريفو التوتراتور والبرواز المشروح بيانا اناه فعلى مقتضاهم حالة الدفع الذى (٢) صار أخذهم وكلام قدر مبلغ بمداد من المبلغ قدره ٤٦٦٨٧٥ لماجر مبينه أدناه وهو حتى اتم قبله المصحح من مصلحة ديوان سعادتكم وبالرفعة استوفى خصوصيات استعمال المبلغ المرفوع ربما شرح انتظام ادارك مقدره بتوقيعكم تحت سعادتكم فنشاء عليه قيمار الخصم بالمبلغ المقدم ذكره بحسابات المالية بالخواجا دريفو من ديوان الأشغال ولزم تحريره لسعادتكم والبرواز المرقوم اعلاه الخواجا دريفو من تحت الدفع التى صار اخذه من وكلام باستلام المبلغ وتسليم سعادتهم ايصالا قانونيا بتسليم المبلغ المذكور بحسابات الديوان المشار اليه كما هو مرعى بمعاملتها المتعلقة او الادارة بجرى مواده حسب مواقع الاصول افندم

في بيان المبلغ الذى صرف بمداده الى الخواجا دريفو وشركاه الاقامة على ديوان الأشغال العمومية وذلك عن ثمن البوستة الافرنكية المجرى مشتراها للديوان

قيمته	ثمن البوستة
٩٠٠٠٠٠	القسم المدفوع
٧٢٠٠٠٠	ضم كمبيالة الخواجا دريفو وشركاه
١٦٢٠٠٠٠	المقدار الكلى

(١) بمعين العرض لوصل الايصال لغرة نمرة ... تحت امر فخامته (والعالية)

(٢) ـــ الى الاصل التى

٤٢٨٧٠٠٠

٤٢٩٢٧٥ قدمت الى الجمارك لترويج بضائعها المبينة بالكشف رقم ٢٢٥

٤٦٦٨٧٥ وصدر السفينة الناقلة بيروت

عدد ١ مؤنتراتو اصليه فرنسي (١) الصناع رقم ٨ مايو ٦٢ بضائعها الخارجية والحواجه قرنسواه
بوتس خرصيه

١ مؤنتراتو اصليه الافرنكي رقم ٩٠ نوفمبر ٦٤ بضائعها بالبوسته من بيروت
الى الخواجات ورقو وعليه شرع من هتومنا تو فرنسا باسكندرية في ٢ نوفمبر ٦٤
وتصديه من قنصلاتو جنرال دولة ايطاليا باسكندرية في ١٧ نوفمبر ٦٤ وتصديه
من الخواجات ترجمان ١٩ منه موافقه صرفيا للوجود تحت يده في ٥ منه

١ المادة من معاهدة تجارة الخواجه رقم ٥٥ ديسمبر ٦٤ بالافرنكي وعليه ترجمة
عربي الى الخواجات ورقو ومتركاه عن اخذ البوسته للبيرتا

١ المادة من معاهدة تجارة الخواجات ورقو رقم ٢٨ ديسمبر ٦٤ بالافرنكي
وعليه ترجمة عربي عن تسليم البوسته الاوربية الى الخواجه بوتس

٦ البارسيل الخواجه بوتس بالافرنكي وعليه ترجمة عربي رقم ٢ يناير ٦٥ بتسليم الرقاع والاوراق
والتوتراتات وغيرها الى باخ وغيرها من مطبوعات وصرياتي من كل صنف واوراق
صحة البوسته باسكندرية والمصالح الاخرى كما هو مبين لكل واحدة منها بكوتراتو
البابيه المعتوده بين اصحاب البوسته البابيه وبين الخواجات ترجمتو
ومتركاه عن اخذ الاوراق المتعلقة بتسليم البوسته الى الخواجه بوتس البوسته
الاوربية على دفعة واحدة الصرة من البابيه رقم ٢ يناير ٦٥ وعليه ترجمة عربي
فرات في ٢ يناير ٦٥ عن فيه بالقرش الصرفيا بوجه عام وبالباقي الكوتراتو
البابيه بين فيه الاوراق والبوسته في هذه التسليم مطابقة لاصلها (الاصل) على موجبه

(١) ورد فرنساوي لبيانه

١ } صورة السند الوقفه الثث صار احمده سه وكيل الكرايات
دفتر بقيمه قيمة أثمانه وقوعه يوم البرشه
المذكورة

٦

دفتر رقم ١٤٩ صادر التجارية تعلم شط برسات المالية
مرسلة ٢١ تبانيج ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ ص ١
نجع سعادة افندينا الباشا

انه بمراجعة اكياء الوارد بافادة حضراتكم رقم ٢٨ يناير ٣٥ وجد صندوق به مبلغ
٤٦٦٨٧٥ ثمن وصوصيوه البوستة الافرنكي ومستحق عليه واجب بالوصول مع
مبالغ الدويل المطلوبة لحضراتكم ٤ افراج اوبتاريخ وجمرك اسكندرية / وقيمة
رسومهم غرامات ٦٤ و١٧ يناير ٣٥ وبالعموم مقيدهم فيه وعند المبلغ
جميعه من عمره يناير ٣٥ وحيث ان ثمن وتوصيوه البوستة المذكورة لا يكفيه لدفع
بالحساب الواجب لكوه البوستة المذكورة ~~[illegible]~~ تابعة لدوامة استغلال تحريرية
وفي نظير سداد المبلغ لحضراتكم حرر اضافته على الدوامة المذكورة كما وانه ايصل
اليه التلغراف المتعلم بذلك وسند الرصد الذي اخذ بالمبلغ وتلغراف المبايعة
والافادة دوامة الخارجة مع كامل الاوراق المتعلقة بذلك بناء عليه صار استيفاء
المبلغ المرقوم مع فوائده من الوصول وخصوم حساب حضراتكم ولزم تحريره بالاخطار
لاجل المعلومية وتمام مبتكم ٥

ثمن البوستة

٤٦٥٧٥٠٠	الثمن للمتر بالتونتراتو الرشيد مايو ٦٤	
٧٢٠٠٠٠	ثمن علاوة الثمن ٩٠٠٠٠ ليرة كما الموقع بافادة حضراتكم	
		٤٢٨٧٥٠٠
	قوصيوه باعتبار الغاية ٢٥٠٠ ليرة	١٩٢٧٥
		٤٦٠٦٨٧٥

دفتر فلاتع. مصلحة تركي صادر -
وسيقه ٧١٢ في ١٣ سبتمبر ١٩٦٠ ص ١٢٤
من الكتاب العام ،
الى السكرتارية

اليه سلم مصراع صحيه.

حيث أن الصادرة العظمى وتحريراتكم السامية هذه المرة تطلب ارسال الاوامر المتعلقة بنظام البوستة وصورة من التعريفه الى حضرة صاحب الدولة والى حضرة لأجل منع وقوع حادثات من نقمة بعض الوصول والنظار في مسائلة البريد والاهالي بخصوص الامر وسائر المعاملات المتعلقة ببريد البر الذي أسس مؤخرا في ١٥ بيع الاول الماضي لتسهيل المراسلات والمناقلات من جهته الى مأموريات انفاذ الاجراءات اللازمة في هذا الباب حيث أنه تسهيل مخصوصات هذا البريد من مقتضى الارادة السامية وتبعا لتحريراتكم السامية ايضا انه أرسلت الاوامر المذكورة ونسخة من التعريفه لمراجعتكم لدى الاقتضاء وتوكيد طلب اجراء التسهيلات اللازمة بخصوص اعمال البريد المذكور ونبلغ مستدعيه من استعمال أكبر والشده في حقه أصحاب المحال أثناء تحصيل الامر وسائر المعاملات وحيث انه يلزم اجراء ايجاب الحضرة المذكورة على أحسن وجه كما تقتضيه الارادة السنية بناء عليه قد أرسلنا الى حضرتكم الاوامر المذكورة وصورة من التعريفه لحفظها لديكم ومراعتها حيث اللازم فبادروا الى اجراء ايجابه على أحسن وجه ،

مخطفة رقم ٢ مجلس [illegible]

صدقة الرفد العربي [illegible]

من كراجه دنيره

الى الجناب الكريم

نقدم حضرات وكيل النوظر الطرقجيه [illegible] وانتظاب هذه مدة ٤ سنه مضت وانكم على ما عرفتم جميعه واتكم على [illegible] مع الاتساع والسعة والتزمنيه بمجرد ما هو جاريا الان [illegible] اليان والسواري الذين يوصلوا هذه الجناب من هذه البلاد الى الجهات [illegible] الى حانات يوميه ، وصلح لكونكم توصل ان شاء الله [illegible] اسكندريه الى اسوان وسائر السوس الى حضاك وسائر جميع البلاد الواقعه من [illegible] البحيره والوسطى وفي جميع هذه المدن الموصله ضرورة الاشتراح والاعتماد [illegible] وبعض الاوقات وورداويه الخدمه بالتقسي بحسب اسرتوهم المشكوم [illegible] هو تسلم اجره وفي ساعة سعادتكم الذهبيه السعيده صحة الجوخه [illegible] حضرات الى عقبه جمله كونتراتات مع سائر وصال الكه الجسر وصولات [illegible] اول كونتراتو مع ديوانه الكه الكبيره بطاع مصر القديمه وكل مراسلة [illegible] المذكور آل على نفسه مسئولية عظيمة قدره مع ذلك ضارعنا وتكرم [illegible] ذلك بدوام اقامتكم وعوده مباشره امر صلحة المرور لما هو لسعادتكم [illegible] اتمال المصلحه براسلة كونتراتو آخر صار عقده في عام ١٨٥٩ وبالكونتراتو الثاني [illegible] مصلحة المرور أزال جميع المسئوليات التي كانت عايدة عليكم وبقي [illegible] تنظيم مسئول من هذه البوسطه نظير نقل البوسطه وكفاية البوسطجيه [illegible] والمزرعة بمنع تهريب الجوابات اعني منع سائر الناس عن نقل الجوابات [illegible] تقل براسلة البوسطه وتهريب من قواميل جريدة توضع من البوسطجيه [illegible] الجوابات عليزته البوسطه وتهريب أيضا بقوفه البوسطه عنايا حين [illegible] التاجر وفي الواقع من مدة نظاغل من غير مسئولية ما مثال تهريب [illegible] والمراسل القديم الذي حصل ذكره سابقا قسطوم حكم قانوم الجوابات [illegible] حاليه الجوخه الالتفاح وتقرره والبنه قسطوم نقل ذلك قبل سابق [illegible] الاتيه حصل تهريب جوابات من مصر بمعرفة اشخاص الجوابات [illegible] وبمعرفة بعض المصالح الجسيمه [illegible] مراسلة المرور وبالجمله هذا الامر [illegible] وصلحة المرور شكر ذلك واتمام سبيله فقط [illegible]

(٣)

وكانه هذا غير قنا ولين عجزة المسلط [illegible] الى تزيد امراة الشعاب
الى شئ ذلك. وبعد كل ذلك وهم [illegible] الفعل الزايد من "أمر"
وهم تخاطب المرء تشكل تشكيلات [illegible] رضا أحمد البادية سؤال هذا
الفرصة بأمل أن يعوضه ما فقد [illegible] والده في المستقبل ولكم والدها
تكتما منها على ضياعه في جو الشعاب فانها بادرت كل من الأشهر على تحميل
التبليغات والاعترافات من طرفنا بواسطة الخوة ما تحصلنا عليه من الأمر
جواب واحد وأعطينا رده في الوقت والساعة وهو ذاك الوقت قد مضى عام
مسافر ولم يرد لنا أي جواب فقد تحمل عاتق الدولة أيضا جميع نفقات اعداد مع
الكلوت الكل لأجل الاستدامة [illegible] على الطريق الذي
في التشكل ولكم أن الكلام لم يصر اتمام طلب لعمله فتأمر الطالب وبرفع مسؤلية
المدرسة في المستقبل فقروع لصراعاته وعدم تنكر سيرة [illegible] في المستقبل
وفي هذه الحالة ترتب على كثرة النشاط الطالبة وعلاقة وترتيب الناتج الاشتراك
آخر وتطور المتفق في هذه الدعوة المدنية وكلما تتبع من ذلك حسارات
على الحكومة المحلية وبالتالي تدفع الحكومة مالغ اضافية اخرى اعظم من التي حصلت
من عدم التزام الكفة الاولى. واما عوضا عن ذلك بزور الدين العراب
فلاجل تكملة التشكيلات الثابتة وفتح المحاكم في المستقبل وهم لعدم تكن
في ظروف مستحسن للاعمال وعلى التشاكل الدين وفتح الدوائر في المستقبل وبالطبع
ذلك تعود على الحكومة الناتج الذي ذكرت وهي :-

أولا : تخلص الحكومة من ورود اداة [illegible] وفتح المحاكم
أما كانت بقيمة أو بدلها

ثانيا : تخلص الحكومة من مخاطرات التشكيلات في المستقبل هو أنه لا يبقى أدنى
مسئولية عليها

ثالثا : تخلص من ورود اداة مالية [illegible] وأعباء [illegible]
كل دولة وأمنية وصناعة

فوائد الطريقة المقترحة الى الحكومة هي :-

أولا : انه على البوصلة الاقتصادية تشاهد عن ماضي دفتر
الملازمين ارتداد في المستقبل الى الحكومة المحلية

ثانيا : المحاكم المذكورة تتولى عن النظر المذكور في الكونترات المتعلقة بمسؤلية
الحكومة عن جميع الحوادث التي [illegible] تتضمن الى
لم تكن من رعاياها هيئة النظر المذكور [illegible] المحاكم المذكورة

(١٥)

ويكون سعيا لذلك جهته في المستقبل فرضه هذا الكونترتو المعقد
اعتبارا لغاية ٨٦٦

ثالثا: اعلى البوسطة تلتزم بتوصيل جميع جرايد الكونترتو والطابع والمطبوعات
الزكائب جارية بينهم بواسطة بوسطة البيرة بكل دقة وانتظام وبدون
مقابل وعلى البوسطة ايضا تكون الكونترتو بنفس اداة البوسطة عن نزول
الباخرة اعلاه بالطريقة المعلومة عند ذكر بالبند الأول والثاني المذكورة بالبند
الثاني والثالث المذكور بالبند الثالث فقرة كورنتو مع ذكر البوسطة
الافرنكية وتكون مصدرة عليها طرف سعادتكم الدوائر ومندوبيات ايام
من انتهاء البند الأول لغاية يوم عقد الكونترتو المذكور عنه ولغاية
عشرين سنة تحسب من تاريخه يكون للبوسطة الافرنكية الحق قهريا كما يقبل
وكلاؤها مع الجرايد وخلاف ما لكه الحق صاحبا ويرد البوسطة الكونترتو
المطلوبة مع تقديم الشاكي للبوسطة نمرة جرنة اخرى فورية تقبل
الخصمات اللازمة وخلافه فيظر الشاكي القديم والشكاوي المؤجل وتوقيع
قرار المقابل وتوزيع تلك الى اصحاب الدوائر المختلفة بواسطة دوائر
قضاء عليه ملتمسا انتباه النظر على ما ذكر بيانه اعلاه ومن مراحكم سعادتكم
الدورية طلبنا الحكم عنه واذا كان تتصرف الرأي الكريم بغير
بعض الشروط المذكورة بزيادا فنحن طايعين بما تأمرنا الدوائر الدورية
والتوسل لله لكم اعلى

ترجمة للائحة

لتنفيذ الأمر العالي المختص بانشاء صندوق التوفير بالمرتضة

في فتح الحساب بصندوق التوفير

المادة الاولى

يجوز لكل انسان ان يطلب فتح حساب له في صندوق التوفير

المادة الثانية

عند فتح الحساب يلزم توريد مبلغ لا يقل عن مائتي مليم

المادة الثالثة

يعطى للمودع مجاناً عند دفع اول مبلغ دفتر ايداع صغير يكون بصفة سند بيده ويجب ابراز هذا الدفتر وقت دفع أو قبض اي مبلغ

المادة الرابعة

المبلغ الذي يدفعه المودع لأول مره يقيد بالقلم والكتاب في دفتر الايداع ويعطى به في الحال ايصال يستخرج من دفتر قسيمه بهذا التوقيع على دفتر الايداع وعلى الايصال المستخدم المفوض بصندوق التوفير ووضع خرز الختم المختص بذلك عليهما بتاريخ اليوم الذي حصل فيه الدفع

المادة الخامسة

على صاحب الدفتر ان يضع عليه امضاءه أو ختمه وفي حالة ما اذا كان اميًّا وليس معه ختم فبتأشيرة بذلك على نفس الدفتر بمعرفة المستخدم المفوض بصندوق التوفير

واذا لم يختر صاحب الدفتر شخصا لاستلامه فيطلب منه بيعه او شطبه وشطبه عليه بعضور لجنة

ذلك بمحضر الرفع او القبض

المادة السادسة

الدفتر لصاحبه بعد المزاد ويكون اسمه واسما مكتوبا عليه

ولا يسلم في اي حال من الاحوال اعطاء دفتر يكون باسم صاحب الشخص مجهول الاسم او لمن ينتحل اسم غيره

المادة السابعة

تطبع الدفاتر وتسلم مقدما بمعرفة مصلحة عموم البريد

المادة الثامنة

لا يجوز لأي شخص كان ان يحرز زيادة عن دفتر واحد من الدفتر الذي يستعمل في الشهر الا اذا

كان قيمة المبالغ الواردة في الدفاتر الاخرى ترد الى المرسل او توضع تحت طلبه

ولا تحتسب اية فائدة للمبالغ الواردة في الدفاتر المردودة

في الايداع

المادة التاسعة

المبالغ المودعة لدى مكتب البريد في ايداعها تسلم للمستودعة بشرط ان يحرر تقديم الدفتر الى مكتب البريد

الى تقديم مستندات اخرى

كل مبلغ يدفع لصندوق التوفير بعد المبلغ الذي ورد لاول مره يسجل ايضاً بالدفتر الخاص، في الدفتر ويعطى ايضاً ايصال مستخرج من دفتر قسيم ويوقع على الدفتر والايصال من المستلم المخصص بذلك ثم يوقع عليه مختار بعد تاريخ اليوم الذي حصل فيه الدفع

المادة الحادية عشرة

كل مبلغ يرد لصندوق التوفير لايجوز ان يقل عن خمسة مليما ولا ان يشتمل على كسور العشرة مليمات

المادة الثانية عشرة

مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد في سنة واحدة لايجوز ان يزيد عن خمسين جنيها ما لم يكن قد استشير بها

المادة الثالثة عشرة

مجموع المبالغ المودعة لحساب شخص واحد في مدة سنوات لايحسب ان يتجاوز ما في جنيه استرليني بعد خصم المبالغ المستردة وذلك بخلاف الفوائد المستحقة وما يزيد عن هذا المبلغ يرد الى صاحبه او يوضع تحت تصرفه

ولا تحسب فائدة ما في اي حال من الاحوال

في المستردات

المادة الرابعة عشرة

يجوز لاصحاب المبالغ المودعة بصندوق التوفير ان يستردوها كلها او بعضها في أي وقت كان

وقيمة المبلغ المقتضى استرداده لايجوز ان تكون اقل من خمسة مليما في كل دفعة ولا ان تشمل كسور العشرة مليمات الا فيما يخص بقية الفائدة المستحقة او بما في الحساب

المادة الخامسة عشرة

اي مبلغ مودع في صندوق التوفير لايجوز صرفه الا لصاحب الدفتر نفسه او لوكيله المفوض له بذلك رسميا

على ان المبلغ المودع لدية قاصر بعرفة وكيله الشرعي يكفي صرف هذا الأخير بدون حتياج لسبق تصريح خصوصي لذلك.

المادة السادسة عشرة

اذا رأى المودع استرداد مبلغ فعليه ان يحضر بنفسه للقلم المكلف بعملية صندوق التوفير وان يبرز له الدفتر الذي بيده

ويأمر بشطب القيد بالرقم والكتاب في الدفتر المذكور وعلى المودع توقيع ايصال بما على استماره خصوصية تعطى له مجانا بدون مقابل

المادة السابعة عشرة

يجب التوقيع او الختم على الايصال من المودع وعلى المستخدم المنوط بصندوق التوفير ان يتحقق من ذاته هاتين الدفتر الذي بيده

المادة الثامنة عشرة

اذا كان المودع أعمى او لم يكن معه ختم فيجب التوقيع على الايصال بالنيابة عنه من شخص معروف لديه والمستخدم المذكور ويجوز ان يقوم مقام الشاهدين ضامن مقتدر يعرفه المستخدم المنوط بصندوق التوفير

المادة التاسعة عشرة

اذا لم يحضر المودع بنفسه فيجوز له تكليف شخص اخر بعملية الاسترداد بتوكيل رسمي او عرفي مصدق عليه من جهة الاختصاص او بتحرير على ظهر استمارة مخصوصة تعطى مجانا من المصلحة ويجب التوقيع على هذا التحويل من المودع نفسه

المادة العشرون

اذا كان التوقيع او الختم الموضوع على التحويل مطابقا للتوقيع او الختم الموضوع على الدفتر فيدفع المبلغ المحول اليه مقابل اخذ ايصال منه بذلك بعد اثبات شخصيته

المادة الواحدة والعشرون

المبالغ المودعة بصفة شركة - تجارية أو محل تجاري أو شركة تضامن : وجميع أنواع الودائع القابلة للترتيب ، ويدخل في

تعديل موقع على الشركة - أو في بيعها أو تصفيتها

المادة الثانية والعشرون

الحق في استرداد المودع وقت فتح الحساب بالصندوق لتوفير الأجر حين التحويل أو توكيل الخصوص لاسترداد

المبالغ المودعة أو توكيلهم

قبل يجوز لهم استردادها ما داموا هم أنفسهم لم يعزلوهم

المادة الثالثة والعشرون

المبالغ المستحقة لمن توفي من المودعين تؤدى لورثته المختصين بناء على قرار الوراثة أو مستخلصة بصفة مؤقتة لمستحقيه

المثبتة بصفتهم وترفق بالدفاتر المستندات التي تثبت حق كل منهم

المادة الرابعة والعشرون

كل معارضة تحصل في رد المبالغ المودعة بالصندوق لتوفير يجب تبليغها في الحال للمأمور المختص بالصندوق

المعارض عليه ولا يجوز رد أي مبلغ من المبالغ المذكورة إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ هذا التبليغ

في حالة الوفاة أو الغيبة

المادة الخامسة والعشرون

يجوز للمودع انتداب غيره لدفاتره سواء كان بصفة رسمي أو عرفي مصدق عليه من جهة المختص أو مديرها

محرر على الدفاتر نفسها بشرط إثبات شخصية المنتدب والمنتدب له

المادة الخامسة والعشرون

إذا رغب المتنازل إليه استرداد الكتاب المفتوح فيطلب ذلك من المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها

عنه

المادة السابعة والعشرون

إذا فقد الدفتر فعلى صاحبه تبليغ ذلك في الحال [illegible] في مقابلة نظير ذلك حتى يصل من [illegible]

المادة الثامنة والعشرون

الدفتر الجديد لا يصدر إلا بعد نشر إعلان في الجريدة الرسمية وتعليقه على مكتب البريد الذي في دائرته

الدفتر القديم وبعد مضي شهر واحد من تاريخ النشر يسلم الدفتر الجديد ويتسلم الدفتر القديم ويلغى

الدفتر الأول

في الفائدة بحساب الجاري

المادة التاسعة والعشرون

المبالغ المودعة في صندوق التوفير تكسب الفائدة بواقع [illegible] في المائة سنويا عن كسور الجنيه

على أن الفائدة يجوز تخفيض مقدارها في أي وقت كان

وتحدد قيمة الفائدة الجديدة بقرار نفاذه ثلاثة أيام تنشره الجريدة الرسمية [illegible]

مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشر هذا القرار

المادة الثلاثون

[illegible] المستحق للمبالغ المودعة لصندوق التوفير إلا [illegible] شهرين [illegible] الذي حصل فيه استرداد [illegible]

المستحق للمبالغ المستردة فلا تحسب له [illegible] ابتداء من أول الشهر الذي حصل فيه استرداد

وفي [illegible] تضاف الفوائد المستحقة على رأس المال ويحسب [illegible]

وكل مودع يرغب التنازل عن الفوائد المستحقة له عن [illegible] تقديم الدفتر الذي بيده

المادة الحادية والثلاثون

تحديد حساب الفوائد المستحقة للمودعين إلا في [illegible] من كل سنة

ومع ذلك فإذا رغب المودع قفل حسابه في خلال السنة فتحسب [illegible]

بمعرفة وبإشراف عمال البريد

في الكشوفات الشهرية وتحسب [illegible]

المادة الثانية والثلاثون

في ظرف الخمسة عشر يوماً الأولى من كل ثلاثة شهور ترسل مأمورية مصلحة البريد [illegible] الحاصلة بمكتب [illegible]

نهاية الثلاثة شهور السابقة [illegible] الفوائد المكتسبة

وفي حالة ما إذا كانت حالة الدفتر لم يرد ذكرها في الكشف المذكور [illegible] وإشراف مأمورية البريد [illegible]

ويرسل هذا الكشف إذا لم يرد مبلغ ما بصندوق التوفير في خلال [illegible] وإلا يستمر إرساله في الشهور

التالية

المادة الثالثة والثلاثون

على صاحب الدفتر عندما يرد الكشف المذكور ان يقارن المبالغ المدرجة على ما هو مقيد بدفتره فاذا وجد اي فرق وجب عليه ان يخطر عنه مصلحة عمال البوليس في الحال

المادة الرابعة والثلاثون

تطلب المصلحة عمال البوليس سنويا في تاريخ تحدده لذلك جميع الدفاتر التي سبق لها ان تجري مراجعتها وتقييدها لتقييد المستحقة عن السنة الماضية

المادة الخامسة والثلاثون

عند طلب الدفاتر بالكيفية المذكورة فعلى اصحابها تسليمها للمستخدم المختص بصندوق التوفير مقابل ايصال بها يحرر لهذا الغرض على نموذج معين

وتعرض فيه المبالغ الباقية في نهاية التاريخ الذي حصل فيه تسليم تلك الدفاتر

المادة السادسة والثلاثون

اذا اقتضى صاحب الدفتر تسليمه قبل أول حضوره بعد ذلك التقرير او قبض اي مبلغ يجوز سحبه من الدفتر المذكور

المادة السابعة والثلاثون

فيما عدا طلب الدفاتر في كل سنة فان مصلحة عمال البوليس لا تطلب الدفاتر المذكورة ما لم تكن قد مضت على آخر مراجعة لها

المادة الثامنة والثلاثون

في اثناء وجود الدفاتر بمصلحة عمال البوليس لا يجوز لصاحب اي مبلغ كان له في اصحاب الشأن والا ورثة ان يطلب المبالغ المودعة ما لم يصدر تصريح بذلك مقدما

في إجراءات واستعمال النقود الورقية

المادة التاسعة والثلاثون

تباشر مصلحة الخزانة العامة بالوسائل الحسابية المبينة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبالشروط

المادة الأربعون

فوائد المبالغ المودعة في الصناديق تضاف سنويا لها - وتقيد الحسابات الخاصة بذلك في دفاتر مصلحة الخزانة العامة

وذلك بعد خصم فوائد المبالغ المردودة

المادة الواحدة والأربعون

المبالغ المقيدة لحساب الودائع تضاف لجانب صندوق التوفير اذا لم يتردد صاحبها في خلال مدة

عشرة سنوات ولم يسترد شيئاً منها في هذه المدة وقبل اضافة المبالغ المذكورة لجانب صندوق التوفير يخطر

صاحب الشأن على عنوانه المسجل بالدفاتر (المشار اليه) او بأية

المادة الثانية والأربعون

تقيد مصلحة الخزانة المبالغ المودعة لديها كتأمينات في حساب صندوق التوفير

وفي ختام السنة يرحل للمنفعة المبالغ التي تقرر أخذها لحساب الصندوق العمومي

وتنشر اللائحة التنفيذية في الجريدة الرسمية

المادة الثالثة والأربعون

تستحق للمتعهد المذكور في صندوق التوفير بسندات ذات الفئات المبينة بالتعليمات الصادرة من

المالية

وتودع هذه السندات في خزانة نظارة المالية

احكام عسكرية

المادة المائة والاربعون

لا يجب تقديم اي طلب كان او استرداده الا في نفس المكتب المفتوح فيه الحساب الجاري المخصص بذلك المبلغ

المادة المائة والحادية والاربعون

اذا انتقل المودع الى بلدة اخرى فله ان يطلب نقل حسابه الى المكتب البوستة الكائنة في البلدة التي سيذهب اليها

المادة المائة والثانية والاربعون

لا يسوغ لمستخدمي البوستة والا للمستخدمين المنوطين بصندوق التوفير ان يحملوا رفاقا شخصيا فيه او ان يتوسطوا لهم في تقديم طلبات بالمبالغ المذكورة او في اي شيء ما عدا ما كان داخلا في خصائص وظائفهم بمصلحة عموم البوستة

المادة المائة والثالثة والاربعون

لا يجوز للمستخدمين المنوطين بصندوق التوفير سلفا اي استقراض كان من المودعين في المبالغ المودعة لدى صندوق التوفير

ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الطلبات الصادرة من الاشخاص ذوي السلطة القضائية المخصص بذلك مكتب البوستة الذي لهذه الطلبات الى مصلحة عموم البوستة

تحرر في نظارة عابدين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣

عباس حلمي

بالحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحقانية

احمد مظهر

وثائق غير منشـــورة :

المصـــــــــــــادر

١ = اوامر المعارضة وثيقة توكى رقم ٢٨ دار الوثائق

٢ = محافظ ذوات (رقم ٣) ... ...

٣ = أوامر معارضة محفظة أ (وثيقة ٢٥٣) ... ...

٤ = مجلس الاحكام محفظة ٣ (وثيقة رقم ٢٠٣) ... ...

٥ = معيـــة تركـــى دفتر ٤٦٥ (وثيقة ٢٠ اصلية) ... ...

٦ = ... دفتر ٤٧٣ (وثيقة ٣٠٦) ... ...

٧ = ... دفتر ٤٦١ (وثيقة ٤٦) ... ...

٨ = ... وارد (وثيقة ٣٠٤) ... ...

٩ = ... دفتر ٤٧٣ (وثيقة ٤٦٢) ... ...

١٠ = ... دفتر ٤٧٣ (وثيقة ٤٢١) ... ...

١١ = ... دفتر ٤٦١ "(وثيقة ٨٢٣) ... ...

١٢ = ... دفتر ٤٧٣ (وثيقة ١٠٨) ... ...

١٣ = ديوان المدارس (٢١٣ (وثيقة ٦٧) ... ...

١٤ = ... دفتر ٤٦٥ (وثيقة ٤٥ مسلسل ١٠٢٣) ... ...

١٥ = معيـــة تركـــى دفتر ٤٦٨ (وثيقة ٢١٦) ... ...

١٦ = ... دفتر ٤٦٧ (وثيقة ٣٢٨) ... ...

١٧ = ... دفتر ٤٩٧ (وثيقة ٧١٢) ... ...

١٨ = ... دفتر ٤٦٥ (وثيقة ١١١ مسلسل ١٤٨٠) ... ...

١٩ = ... دفتر ٤٦٥ (وثيقة ١١٥ مسلسل ١٤٨) ... ...

٢٠ = ... (وثيقة ١٠٣ مسلسل ٢٧٢) ... ...

٢١ = ... دفتر ٤٧٣ وارد (وثيقة ٢١٠)

٢٢ = ديوان المدارس دفتر ٢١٤٣ (وثيقة ٤٥)

٢٣ = ديوان خديوى اوامر (وثيقة ٦)

٢٤ = ديوان المالية دفتر ١١٠٣ (رقم ٤)

٢٥ = صادر دواوين دفتر ١٦٧ (قلم شياويسات المالية رقم ٤)

٢٦ = صادر التجار دفتر ١٤٦ (وثيقة ٢١)

٢٧ = ملفات مابدين (١/٦١) مترجمـــة

٢٨ = معية تركى	دفتر ٧٠٠	(وثيقة ٣٠)	دار الوثائق
٢٩ = محافظ ديوان الاشغال		(وثيقة ٣٧)	" "
٣٠ = امر خديوى		(رقم الوثيقة ٨٨)	" "
٣١ = أوامر كريمة	دفتر ١٩١٥	(وثيقة رقم ٦)	" "
٣٢ = أوامر كريمة	دفتر ١٠	(وثيقة ٢)	" "
٣٣ = " "	دفتر ١٦٩٢٢	وثيقة رقم ٣)	" "
٣٤ = صادر دواوين معالى المحصور	دفتر رقم ٣١	(وثيقة ٣٠٨)	" "
٣٥ = " " "	دفتر ٢	(وثيقة ٦)	" "
٣٦ = محافظ مجلس الوزراء		١/أ)	" "
٣٧ = " " "	دوسيهات ١ ٦٥		" "
٣٨ = " " "	" دوسيه ١٥		" "
٣٩ = " " "	محفظة		" "
٤٠ = " " "	" محفظة ١/أ رقم ٢٨		" "
٤١ = " " "	" دوسيه ٣٢ رقم ٥/أ		" "
٤٢ = " " "	" دوسيه ٢٥٠		" "
٤٣ = " "	دفتر اطيان الدين العام محفظة ٤٤		" "
٤٤ = " "	البوستة العمومية محفظة ٤١		" "

المراجـــــــع

١ = د٠ ابراهيم عبده ـ تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـ ١٩٥٠)
مكتبة كلية الاداب جامعة القاهرة ط ٣ لعام ١٩٥١)

٢ = د٠ صالح رمضان " الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل)
منشأة الاسكندرية لعام ١٩٧٧ ط ١

٣ = د٠ خليل صابات (تاريخ الطباعة فى الشرق العربى)
دار المعارف القاهرة لعام ١٩٥٨٠

٤ = د٠ أنور عبد الملك ـ نهضة مصر ـ الهيئة العامة للكتاب لعام ١٩٨٣

٥ = هيللبين ريفيليـن ـ الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر
ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

٦ = البساس الايوبى ـ تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا) المجلد الاول
فار الكتب لعام ١٩٢٣ ٠

٧ = جـورج جندى وجـلاد تابعـر (اسماعيل كما تصوره الوثائق) دار
الكتب لعام ١٩٤٧م٠

٨ = فيليب جـلاد قاموس الادارة والقضايـا) المطبعة التجاريـة بالاسكندرية عام ١٨٩٠

٩ = امين سامى باشا (تقويـم النيل فى عصر اسماعيل المجلد ٢
مطبعة دار الكتب لعام ١٩٢٣ ٠

الدوريـــــــــات

الوقائع المصرية عدد ٢٦٥ تاريخ ٢٢ شعبان لعام ١٢٢١٥ ٧ ديسمبر عام ١٨٦٧